



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المجاهدين وذوي الحقوق



المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وشوارة أول نوفمبر 1954

المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية
وشوارة أول نوفمبر 1954

المصائر

دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية
وشوارة أول نوفمبر 1954

مجلة علمية أكاديمية نصف سنوية محكمة
المجلد الثامن عشر (18) | العدد الأول (01)
العدد التسلسلي الحادي والثلاثون (31)

الإنشاع القنوني: 1999-1421 ISSN: 1112-2668 EISSN: 2568-2058

رَجَب 1444 هـ | جَانَفِي 2023 م



المصائر

دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية
وشوارة أول نوفمبر 1954



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة المجاهدين وذو الحقوق

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

المصادر

دراسات في المقاومة الشعبية

والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

مجلة علمية أكاديمية نصف سنوية محكمة
- المجلد: الثامن عشر (18) العدد: الأول (01)
- العدد التسلسلي: الحادي والثلاثون (31)

EISSN: 2588-2058

ISSN: 1112-2668

اللايداع القانوني: 1999-1421

رجب 1444هـ / جانفي 2023م

- لائحة التحرير -

- الرئيس الشرفي للمجلة:

وزير المجاهدين وذوي الحقوق

السيد: العبد ربينة

- مدير المجلة:

الأستاذ الدكتور: فون العدين السد

مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية

وتورة أول نوفمبر 1954

- رئيس التحرير:

الدكتور: عبد الستار حسين

مدير مساعد مكلف بالبحث العلمي

- نائب رئيس التحرير:

الأستاذ: فون نسيم

أستاذ مساعد بالدرسة العليا للأستاذة - بوزريعة

- أمانة المجلة:

السيدة: زهرة ملحد

السيدة: مليمة إيزيس

السيدة: نصيرة هاببي

الهيئة الاستشارية

- أ.د/ ناصر الدين سعيدوني جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ دحـو فـغـرور جامعة وهران 1 - أحمد بن بلة
أ.د/ بوعزة بوضرساية جامعة البشير الإبراهيمي - برج بوعريـج
أ.د/ أحمد مريـوش المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة
أ.د/ محمد القورصو جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ منصف بكاي جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ عمر بن خروف جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ الغالي الغربي جامعة يحيى فارس - المدينة
أ.د/ بن يوسف تلمساني جامعة البليدة 2 - لوئسي علي
أ.د/ يوسف منصـرية جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر
أ.د/ علي تـابـليت جامعة الجزائر 1 - الجزائر
أ.د/ برايج محمد الشيخ جامعة الجـيـلـي بـونـعـامـة - خميس مليانة
أ.د/ شـايـب قـدـادـرة جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
أ.د/ عبد الله مقلاتي جامعة محمد بوضياف - المسيلة
أ.د/ لياس نايت قاسي المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة
أ.د/ حسان مغـدوري جامعة زيـان عاشور - الجلفة
أ.د/ بن عمر حمـدادو جامعة وهران 1 - أحمد بن بلة
أ.د/ شـشـوة كـمال المركز الوطني للبحوث العلمية - فرنسا
أ.د/ مصطفى عاشوي الجامعة العربية المفتوحة - الكويت
أ.د/ معمر العايب جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان
أ.د/ كمال حمـزي جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ مليكة القورصو جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ فلة موساوي القشاعي جامعة الجزائر 2 - الجزائر
أ.د/ دويدة نـفـيسة المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة

– الرتبة العلمية –

أ.د / رضوان شافو	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
أ.د / هلايلي حيفي	جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس
أ.د / إسعد لهلايلي	جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2
أ.د / حميد أيت حبوش	جامعة وهران 1 – أحمد بن بلة
أ.د / عمر بوضربة	جامعة محمد بوضياف – المسيلة
أ.د / محمد ودوع	المركز الجامعي مرسلني عبد الله – تيارزة
أ.د / جمال قندل	جامعة حسية بن بوعلي – الشلف
أ.د / يسة نجاة	المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة
د / رانية مخلوف	المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة
د / مليكة بلقاضي	المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة
د / مصطفى سعادوي	جامعة أكلني محمد أولحاج – البويرة
د / عبد الحفيظ عبد الحي	جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي
د / رشيد مياد	جامعة يحيى فارس – المدية
د / حسين الحاج مزهورة	جامعة مولود معمري – تيزي وزو
د / وهيبة قطوش	جامعة الجزائر 2 – الجزائر
د / ياسين بوزريعة	جامعة أكلني محمد أولحاج – البويرة
د / درمي فاطمة	جامعة مصطفى اسطبولي – معسكر
د / مولود قيرين	جامعة يحيى فارس – المدية
د / عبد الرحمن بن بوزيان	جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
د / محمد مبارك كديدة	جامعة تامنغست
د / علال يتور	جامعة الجزائر 2 – الجزائر
د / محمد الأمين ولد أن باريك	جامعة حائل – السعيدية
أ / نوار نسيم	المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة
أ / أمير يوسف	المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة

- قواعد النشر وضوابط المراجعة والتحكيم

- المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954) مجلة أكاديمية نصف سنوية محكمة تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
تعنى بنشر المواد العلمية والأوراق البحثية من المقالات والبحوث وكل ما له علاقة في محتوى مضمونه بتاريخ الجزائر المعاصر في كل جوانبه سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا خلال الفترة الممتدة ما بين (1830-1962) ضمن مجال التأريخ للمقاومة الشعبية المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي، كذا البحث في أصول الحركة الوطنية والعمل السياسي، ودراسة كل ما له علاقة بمجذور الثورة التحريرية والعمل المسلح من أجل استرجاع السيادة الوطنية؛ على أن دور المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 -جبهة إصدار المجلة- كمؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي تتمثل فيما يلي:

- * إجراء الدراسات المتعلقة بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني وتشجيع البحث فيها وترقيته
- * جمع العطيات والوثائق والمواد المتعلقة بموضوعه ومعالجتها
- * نشر المعارف المتعلقة بميدان اختصاصه
- * اقتراح تدابير من شأنها إثراء برامج التعليم المتعلقة بالمقاومة

الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني

* تنظيم الندوات والملتقيات الوطنية والدولية والمشاركة فيها

* إجراء الدراسات المتعلقة بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة

التحرير الوطني وتسجييعها

* تفعيل البحث على الوثائق المتعلقة بالترات التاريخية والثقافي ذات

الصلة بالحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر

* تنشيط وتسجيع الدراسات التاريخية المتعلقة بميدان اختصاصه

* المشاركة في نشر المعرفة والوعي التاريخي مه خلال إصدار المجلات

والكتب

باختصار المشاركة في إثراء المنظومة التربوية والثقافية بإبراز

الحقيقة عم طريق نزع بصمات الاستعمار الفرنسي مه التاريخ وإعادة

كتابته بأقلام وطنية؛ وعليه فإن المركز اختار أن تكون مجلة المصادر

(دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر

1954) لسان حاله نشرًا للدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالتاريخ

الوطني الجزائري المجيد، وعليه فإن هيئة تحرير المجلة تشترط على مه

يرغب في نشر أعماله فيها التقييد بقواعد وضوابط النشر التالية:

- موضوع المقال متميز بالجدة والأصالة والإثراء المعرفي ولم يسبق

نشره مه قبل

- حجم المقال لا يقل عدد صفحاته عم 12 ولا يزيد عم 25 وألا

- تتجاوز نسبة الأشكال والرسوم والملاحق 20 بالمئة من حجم المقال
- إدراج الهوامش يكون بصيغة أوتوماتيكية في نهاية المقال على شكل أرقام متسلسلة
- التقييد بالخط والمجم المحدد فالمقالات المحررة باللغة العربية يكون الخط فيها مكتوب بـ: (Traditionnel Arabic) حجم 16 بالنسبة للمتن وحجم 12 بالنسبة للهوامش؛ أما المقالات المكتوبة باللغة الأجنبية يكون الخط فيها مكتوب بـ: (Times New Roman) حجم 12 بالنسبة للمتن وحجم 10 بالنسبة للهوامش
- حواشي الورقة (Mise en page-Marges) من كل الجهات 02 سم
- سلامة لغة المقال من الأخطاء اللغوية والنحوية مع مراعاة علامات الوقف المتعارف عليها وضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط
- اتباع القواعد الأكاديمية المتعارف عليها في طريقة التوثيق الكامل بالهامش وذلك بتدوينه جميع المعلومات الواردة في المصادر والمراجع محل الإحالة أو الاقتباس وذلك ذكر: (المؤلف: العنوان، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الجزء، الصفحة)
- يدون عنوان المقال في أعلى الصفحة الأولى بخط بارز، وأسفله على جهة اليسار من الصفحة اسم المؤلف ودرجته العلمية وأسفل منها المؤسسة التي ينتمي إليها
- إدراج ملخص المقال باللغتين (العربية والإنجليزية) في الصفحة

الأولى في حدود 100-150 كلمة

- إدراج على الأقل 05 كلمات مفتاحية دالة على محتوى نص المقال

باللغتين (العربية والإنجليزية)

- ترسل المقالات إلى حساب مجلة المصادر عبر البوابة الجزائرية

للمجلات العلمية (ASJP):

<https://www.asjp.cerist.dz/revues/29>

- ترسل السيرة الذاتية للمؤلف إلى البريد الإلكتروني التالي:

el.macadir.2022@gmail.com

- تخضع المقالات المقدمة للنشر للمراجعة والتقييم مه قبل الأساندة

الخبراء على أن تتم العملية في سرية تامة، في حين يحتفظ القائمون

على المجلة بحس نشر الأعمال المقبولة حسب التوقيت الذي يروونه

مناسبا، وعلى هذا الأساس تقوم أمانة المجلة بإخطار الباحثين بالقرار

النهائي المتعلق بالقبول أو التعديل أو الرفض عبر البوابة الجزائرية

للمجلات العلمية، على أن المجلة غير ملزمة بإبداء أسباب الرفض

وعدم النشر إلا في الحدود العلمية

- تخضع المقالات المرسلة للنشر بالمجلة للمراجعة والتقييم مه قبل

خبيريه على أنه في حال وجود تضارب في المراجعة يؤول تحديد مصير

المقال بالقبول أو الرفض لرئيس التحرير

- يحظر المؤلف بوضعية مقاله (القبول أم الرفض) في أجل أقصاه

شهرية ابتداء من تاريخ إرسال المقال

- يقوم المؤلف المقبول مقاله للنشر بالتوقيع على تعهد وإقرار بأن

مقاله محل النشر لم يسبق له نشره من قبل

- ترتيب المواد المنشورة في أعداد المجلة يخضع لضوابط فنية ومطبعة

لا علاقة لها بالمستوى العلمي للمقال أو مكانة صاحبه الوظيفية

- المواد المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها ولا تلزم بأي

حال من الأحوال القائمين على المجلة

- لا تتحمل هيئة التحرير أية مسؤولية عن الموضوعات التي يتم

نشرها في المجلة وعليه يتحمل المؤلف المسؤولية الكاملة عن الكتابات

التي تنتهك الحقوق الفكرية للمؤلفين أو أي حقوق أخرى



المواد المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها
ولا تلزم بأي حال من الأحوال القائمين عليها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز (جهة الإصدار)



- المراسلة والاشتراك:

توجه طلبات الاشتراك إلى السيد مدير المجلة الأستاذ الدكتور:
نور الدين السد
مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية
وثورة أول نوفمبر 1954

العنوان:	63 شارع انتصار 23 نوفمبر 1836 - الأبيار (الجزائر)
الهاتف:	023.05.10.73
الموقع الإلكتروني:	www.cnerh-nov54.dz
البريد الإلكتروني:	cnerh@cnerh-nov54.dz

– فهرس العدد

– المجلد: الثامن عشر (18) – العدد: الأول (01)

– العدد التسلسلي: الحادي والثلاثون (31)

12	كلمة العدد وزير المجاهدين وذوي الحقوق – السيد: العيد ربيقة
15	التقديم – الأستاذ الدكتور: نور الدين السد مدير المجلة
19	الافتتاحية – الدكتور: حسين عبد الستار رئيس التحرير
27	الوقف في الجزائر بين وصيفة المنفعة في أواخر العهد العثماني إلى عملية المصادرة خلال الفترة الاستعمارية – الأستاذ الدكتور: أحمد مريوش المدرسة العليا للأستاذة بوزريعة
65	مأساة 08 ماي 1945 بين الواقع التاريخي والإدعاءات السياسية على ضوء نماذج من الأرشيف – الأستاذ الدكتور: حسان مغدوري جامعة زيان عاشور الجلفة
89	قراءة سوميو- تاريخية في ترقيم وإعادة ترقيم الوحدات الإقليمية للولاية الثالثة أثناء الثورة الجزائرية – الدكتور: مصطفى سعداوي مخبر التاريخ المحلي والذاكرة الجماعية والمقاربات الجديدة (جامعة البويرة)

105	- الأستاذ الدكتور: عمر بوضربة جامعة محمد بوضياف المسيلة	السياسة الخارجية لجهة التحرير الوطني اتجاه بلدان أمريكا وأوروبا الغربية (1955-1960)
125	- الأستاذ الدكتور: عبد الله مقلاتي جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أحمد التليلي ومهمات الدعم التونسي للثورة الجزائرية
171	- الأستاذة الدكتورة: نفيسة دويعة المدرسة العليا للأستاذة - بوزريعة	البعث المغاربي والإفريقي للثورة الجزائرية (دراسة من خلال الموانيق الرسمية)
191	- الدكتورة: رانية مخلوف - الدكتورة: مليكة بلقاضي المدرسة العليا للأستاذة - بوزريعة	دور المرأة الليبية في الثورة الجزائرية
03	Prof. Linda Belabdelouahab- Fernini University of M'Sila	Kennedy's 1957 Resolution Regarding the Algerian Revolution



﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ
قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ (٢٣)

سورة الأحزاب

*** كلمة العبد ***

وزير المجاهدين وذوي الحقوق

السيد: العيد ربيقة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد:

إنَّ الحفاظ على الذاكرة الوطنية يشكل أولوية حيوية لنقل القيم الأصيلة للأمة الجزائرية ومعاني حب الوطن للأجيال الصاعدة، وترسيخ المثل العليا لثورة نوفمبر الخالدة، فهي روح كيان الأمة التي تجسدها محطات تاريخية مفصلية، ساقط قدر الجزائر في الماضي وصنعت الحاضر، ووضعت لبنات بناء المستقبل. وهي تدفعنا إلى التمسك بمنظومة القيم الوطنية، من خلال التثبث بثواب الهوية الجزائرية الموحدة الغنية بتعدد وتنوع روافدها وتقاسم القيم والتطلعات المشتركة للأمة والتفاعل الإيجابي مع مستجدات العصر والوقوف دائما شامخين أمام التحديات الدولية التي تحاول أن تشككنا في قدراتنا وفي تاريخنا وفي إمكانياتنا نحو السير إلى الأمام.

وفي إطار التحولات السريعة والمتسارعة التي يعرفها العالم المعاصر في مختلف جوانب الحياة، وأمام تأثيرات العولمة وفن صياغة العقول، وفي ظل المنافسة الشرسة التي يعيشها عالم الأفكار ومحاولات اختراق ذاكرة الأمم، عبر مختلف التيارات الأيديولوجية التي تقود مناهج التاريخ، فإن وزارة المجاهدين وذوي الحقوق تتجند لخوض غمار هذه المعركة المصيرية بصفقتها روحا وعقلا وقلما، بما يسمو ويشرف شهدائنا الأبرار، وبما يرقى لتطلعات أبنائنا الأخيار.

إنَّ الذاكرة الوطنية سرورة وبناء مستمرة في الزمن، وغير مرتبطة بمحطة معلمية أو مناسبة وطنية، وإذ نحتفل هذه السنة بسنوية الذكرى الستين لعيد الاستقلال، فإن وزارة المجاهدين وذوي الحقوق تسهر على ضمان تلقين وترسيخ هذه القيم السامية والمعاني العالية للناشئة، والحفاظ على

المكتسبات والإنجازات المحققة، ومواصلة لمسيرة الجزائر الجديدة التي حلم بها الشهداء الأبرار، ودافع عنها المجاهدون الأخيار، فحفظ ذاكرة الشهداء واجب مقدس، يلزمنا جميعا وعلى الدوام صونه وحفظه وتذكره وتذكيره وجعله حيا في العقول والوجدان، ضمن معالم الهوية الوطنية وثقافة المواطنة المبدعة والخلاقة.

إنّ هاجس التدوين وكتابة التاريخ، ولاسيما تاريخ المقاومة الوطنية في الجزائر والثورة التحريرية، ظل يمثل مرتبة متقدمة من جملة الاهتمامات الموكلة بالقطاع الذي أتشرف بإدارته، ومما لا شك فيه أن موضوع الكتابة التاريخية بالمعنى العلمي والهادف هو موضوع واسع وصعب ويحاط بمحاذير واحترازات عند خوض غمارها يعرفها ذوو الاختصاص فضاء متميزا وخصبا. وسوف يفيد لا شك في جودة المنتج التاريخي ومطابقته مع الرموز والدلالات والتجليات المختلفة لأشكال الوعي التاريخي الذي نتطلع إليه.

إلا أن هذا العمل يحتاج إلى جهد يتواصل عبر الزمن، وإلى شروط تتحقق تباعا، فكان علينا أن نعمل بكثافة وأن نسابق الزمن في كثير من الأحوال حتى لو أعوزنا الاهتداء إلى معالم منهجية ناضجة ومتكاملة.

لقد ارتفعت منحنيات الأعمال المتعلقة بالذاكرة الوطنية وبالتاريخ بصورة غير مسبوقة، وهذا منذ بداية تجسيد توجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الذي اعتبر العناية بكتابة تاريخ المقاومة الوطنية وثورة التحرير من الأولويات الملحة، بل ما فتئ يؤكد بالدور المنوط بها في تقوية مقومات الانتماء والاعتزاز بالخصوصية الثقافية والحضارية للأمة وتأمين شروط مناعة أفضل للأجيال.

في ذات الوقت لأننا نحرص على إثراء المكتبة الجزائرية وتمكين المؤسسات العلمية والوطنية المعنية بالعدد الكبير من أمهات الكتب والمؤلفات التاريخية لمؤرخين جزائريين ولغيرهم ممن كتبوا دون تحيز أو نكران أو تشويه في الأحكام.

ضمن هذا السياق -وحرصا من قطاعنا الوزاري على نشر الثقافة التاريخية وتحسين الأجيال بالوعي التاريخي- يأتي هذا العدد الجديد من مجلة (المصادر، دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول

نوفمبر 1954) في حلّة جديدة، يتكيّف بها مع المعايير التي حدّتها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والتي تم الإعلان عنها في البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، ليقدّم لنا أطباقاً فكرية ثرية وغنية، ثراء الأقلام السيالة التي استكبتها إدارة المجلة من أجل الارتقاء بها لمعايير الجودة والتميز، وغناء المواضيع الجادة والهامة التي سيستمع القارئ الكريم بمطالعتها ويستفيد منها جملة الأساتذة الباحثين والطلبة الدارسين.

فالشكر موصول إلى كل المساهمين والمشاركين في هذا العدد الحادي والثلاثين على ما بذلوه من جهد في سبيل كتابة تاريخ الجزائر.

وجزّل الشكر لكم على ما قدمتم، ونسأل الله تعالى لكم عظيم الجزاء، والمدد بالمؤازرة والعون في المضي في هذا المسلك الطاهر، رحم الله علماء الجزائر ممن التحقوا بدار الخلود وأكرم مثواهم مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.
وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.



*** التكميل ***

الأستاذ الدكتور: نور الدين السد

مدير المجلة



- الثقافة التاريخية... نظام الحفاظ على الذاكرة الوطنية وصيانتها
إن الثقافة التاريخية تعني ما حصله الإنسان من المعارف حول تاريخ
شعب من الشعوب، أو ما اطلع عليه من سرديات عبر تعاقب الحضارات،
واختلافها منذ القدم، ويكون تحصيله شاملاً وموضوعياً وملماً بمجريات
الوقائع والأحداث وأسبابها ومآلاتها، وتكون الثقافة التاريخية ذات
مصدقية إذا كانت معرفة مبنية على الوصف الدقيق، والتحليل العميق،
والفهم الواضح، بما يخلص إلى بناء الأحكام، وإدراك الحقائق، وبذلك يمكن
القول إن الثقافة التاريخية تعبير عن جوهر الإنسان، وتعامله مع الواقع
حسب الظروف وعبر تعاقب الأزمان، ذلك أن هذا التحصيل الثقافي مرشد
لمعرفة حركيته ضمن بعدي الزمان والمكان، أي فعاليته في التاريخ وتفاعله
مع الجغرافيا، وبذلك تكون الثقافة التاريخية كشاف لمسارات المجتمعات
الإنسانية، ومنجزاتها المادية والمعنوية، ومبينة عن مخرجات منظوماتها، وما
أنتجت من علامات ورموز وإشارات وأيقونات وشهادات دالة على
فعاليتها وجودياً، وهي حاملة لما أبدعت من أنماط السلوك والمعاملات،
وطرائق التفاعل مع الظروف المحيطة بها، كما أن الثقافة التاريخية سبيل
لمعرفة تكيف الشعوب مع أطوار الدهر وصروفه سلماً أو إيجاباً.

الثقافة التاريخية عماد التبصرة بما راکمت المجتمعات البشرية من
سرديات عبر أطوار التاريخ، وهي رصد حصيف للوقائع والأحداث
المتعاقبة على مسار الشعوب والجماعات، ومتابعة ملمة بما شكل وعي
الإنسان، وما راکم من رصيد دال عن انتمائه، ومعبر عن خصوصيات
مكونات هويته، وما تبنى من معتقدات، وما سن من شرائع وقوانين ونظم،
وما صاغ من أحكام لحفظ وجوده، وما فلسف من أفكار وتصورات، كما

أنها عاكسة لنظرتة للحياة، ومؤشرة عن رؤيته للعالم، ومعبرة عن معتقداته وقناعاته، ويتوصل إلى ذا من خلال ما أنتج من المعاني، وما راكم من منجزات.

والثقافة التاريخية في اعتقادنا ليست مجرد مقاربات أو قراءات أو تحصيل معلومات تاريخية لتزجية الأوقات بالسرديات، وليست مجرد نشاط فكري يتظاهر به في مجالس السمر، وليست ضروبا من أفانين القول، وما يؤطر ذلك من أساليب الحكيم المنمق، والافتخار بالانتصارات أو الشعور بالخجل من الخيبات، وليست مجرد هواية يتسلى بها الهواة، بقدر ما هي مبتغى يراد به معرفة أحوال الناس وشؤونهم عبر الأزمنة والأمكنة وفعل ذلك في سيرورة الحياة.

وإذا كان علم التاريخ حقلا معرفيا له منظوماته الفكرية، وله أدواته الإجرائية لرصد الوقائع والأحداث ووصفها، وتفسير الظواهر وتحليلها، وبناء النتائج وتوطينها، فلا بد أن يتحول إلى هاجس معرفي له ديمومة الحضور والمتابعة عند أهل الاختصاص من المؤرخين وفلاسفة التاريخ ليتولوا مهمة الفرز بين علم التاريخ باعتباره علما وبين التاريخ باعتباره موضوعا لهذا العلم انطلاقا من أنه لكل علم موضوعه الذي هو مجال دراسته.

وعليه فإن منظورنا للثقافة التاريخية يتسع ليشمل كل ما يحصله الإنسان المثقف تاريخياً من متراكم الأنشطة الإنسانية ومنجزاتها، ونرى أنه لا بد من إدراك ما حقق علم التاريخ من تطورات، ولا يخفى أنه سار الآن في دروب التحاقل المعرفي (L'interdisciplinarité)، كما سار في دروب تضافيف العلوم، مع مراعاة ما في العلوم الإنسانية من النسبية، كما تفرع علم التاريخ إلى فروع شملت كل المنجز الإنساني عبر التاريخ، وما شهد من تطورات، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التخصصات التي انتشرت في هذا الحقل المعرفي، ومنها على سبيل التمثيل؛ تاريخ العلوم بجميع أنواعها واختصاصاتها وأصولها وفروعها، وقد اهتم علم التاريخ بدراسة كل مجال على حدة، ورصد تطوره من النشأة الأولى إلى ما هو عليه الآن، كما اهتم بتاريخ الثقافات والحضارات والفنون والآداب، فقد وجدنا «تاريخ السينما»، و«تاريخ الديبلوماسية»، و«تاريخ القضاء»، و«تاريخ

الطب»، و«تاريخ الإعلام»، و«تاريخ الأديان»، و«تاريخ العمران» وسوى ذلك...

إننا لا نقول بأنه من الإلزام أن يتحول كل الناس إلى مؤرخين لأن علم التاريخ في رأينا له أهله ممن امتلكوا ناصية العلم والمعرفة في هذا الحقل المعرفي المتخصص، ولهم فيه باع، ودراية، ومناهج، كما لهم فيه أدوات وإجراءات وآليات، وهو شأن يختلف عن شأن الهواة، ومحبي الكتابة في التاريخ، أو ممن يكتبون أو يروون شهادات حية عن وقائع وأحداث عاشوها في الزمان والمكان، وخاصة ممن يكتبون مذكرات وسير ذاتية يطغى عليها في معظم الأحوال السرد، وتهيمن عليها الذاتية، وتتسرب من خلالها الأيديولوجيات والقناعات والمعتقدات، وفي أحيان كثيرة تفتقد إلى الحجة والموضوعية والاقناع وتخلو من البيانات، وبعض الكتابات لا تسائل الوثائق، ولا تستند إلى مرجعيات، ولا تستنطق المدونات، وعليه فإن الثقافة التاريخية التي نروم الترويج لها نريدها مستلهمة من مصادر موثوقة، ومراجع مرموقة، أساسها العلم، وعمادها المعرفة، وهدفها حفظ الذاكرة، ومرامها تحصين الذات.

وانطلاقاً من الوعي بأهمية هذا الحقل المعرفي؛ فإننا نرى في الترويج لعلم التاريخ والثقافة التاريخية واجب على كل الهيآت المخولة لأداء هذه المهمة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وعليها تقع مهمة حفظ الذاكرة، وحصين الذات، ونشر الوعي، بل نرى في نشر الثقافة التاريخية ضرورة من ضرورات الحياة، فبالثقافة التاريخية يكشف الإنسان مسارات البشرية، ويعرف تطور الحضارات، وبها يتعرف إلى ما أنجز من منجزات، وما حقق من انتصارات، وبها يكشف جوهر الصراعات، وخلفيات المنازعات، واستراتيجيات الحروب، ومبادئ الثورات.

بل إن الاهتمام بالثقافة التاريخية صار من صميم عناية الدول والحكومات والمؤسسات والشعوب المدركة لأهمية التاريخ ليس باعتباره وقائع وأحداث جرت في الماضي فقط، بل تحولت النظرة إلى علم التاريخ أنه وسيلة من الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها في صناعة المستقبل، وهذا الإدراك بأهمية التاريخ في صناعة مستقبل الشعوب والحضارات جعل المؤرخين والخبراء يسخرون قدراتهم ومهاراتهم وإمكاناتهم، وما يملكون

من كفاءات وآليات لبناء استراتيجيات يرودون بها المستقبل، بل وجدنا دراسات وبحوثاً تاريخية موظفة لأهداف كولونيالية، تشوه الحقائق، وتزيف الوعي، وتظلل القراء، وعليه وجب العناية بتصحيح التزييف المقصود في المسائل التاريخية، والنظر إلى التاريخ ليس بوصفه ماضياً بل باعتباره كينونة مستمرة باستمرار وجود الإنسان، ولا يخفى أن الثقافة التاريخية أصبحت مدار اهتمام مختلف العلوم والمعارف.

وهذا يدفعنا إلى القول بجعل الثقافة التاريخية إلزامية في المنظومة التربوية والتعليمية، بل نرى ضرورة إقرارها ونشرها بكل الوسائل والوسائط، وفي كل الفضاءات واجبا وطنياً بل من صميم المواطنة الحقة، وهذا لا يعني السماح للتصنيع والتلفيق والتضليل أن يتصدر هذا التوجه، بل نقصد بذلك نشر الثقافة التاريخية المؤسسة وفق قواعد، ومعايير علمية، وأكاديمية صارمة، نريدها ثقافة مستندة إلى روح العلم والمعرفة والصدقية والموضوعية؛ ولذلك ترى مسعى وزارة المجاهدين وذوي الحقوق إلى تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون من خلال الحفاظ على الذاكرة الوطنية، ونشر الوعي بالتاريخ، وفي هذا الإطار يأتي إشراف السيد الوزير العبد ربيعة على تأطير الأنشطة المدمجة في هذا السياق ومرافقة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ودعمه وتمكينه ماديا ومعنوياً ليؤدي المهام المنوطة به على أكمل وجه، وتركيزه على نشر الثقافة التاريخية عبر البحوث المتخصصة في «مجلة المصادر»، و«طبع الكتب والدراسات»، و«تسجيل الشهادات الحية»، و«الأفلام الروائية»، و«الأشرطة الوثائقية» التي تتناول المقاومة والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر المجيدة، إضافة إلى «الندوات» و«الملتقيات» و«المؤتمرات الوطنية والدولية»، و«تنظيم المسابقات في المناسبات والأعياد الوطنية» تعزيزاً للثقافة التاريخية في أبعادها الوطنية والقومية والإنسانية، كما يعمل المركز على نشر الثقافة التاريخية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي عبر «موقعه الإلكتروني»، و«صفحة الفيسبوك» وفتح «المكتبة» و«قاعة الانترنت» للباحثين والطلبة، وهو يسعى بذلك إلى توظيف الثقافة التاريخية لتصبح واقعاً في الحياة اليومية حفاظاً على الذاكرة الوطنية، والإمام بدقائق تاريخ الأمة بكل فروعه وتفصيله، تحصيناً للأجيال، وتزويدها بوعي مستنير،

يجعلها تثق في ذاتها، وتثق في الرصيد الزاخر من القيم الإنسانية السامية التي خلفها الأسلاف، بل يعمل المركز على ترسيخ وعي وقاد قوامه الاعتزاز بفضائل الأمة ومنجزاتها، وما ورثت من مُثل نبيلة عبر الممارسة الاجتماعية والتفاعل مع الواقع، تلك القيم التي سنّها السلف لشكل الهدى القويم في مسار أمتنا، وتكون لها مرشداً ودليلاً إلى سواء السبيل، إننا نعمل على أن تستلهم العبر من تضحيات الشرفاء الأطهار، والشهداء الأبرار، وتمثل التضحيات الجسام لأمتنا وجعلها منارات في الحفاظ على الحرية والسيادة، والوحدة، وجعل تاريخنا المجيد عبر جميع الحقب، وسيلة للتطلع إلى بناء الإنسان، وصناعة مستقبل أفضل، لتبقى جزائرتنا الأبية شاخصة ماجدة مدى الدهر.



*** الافتتاحية ***

الدكتور: حسين عبد الستار

رئيس التحرير



الحمد لله البر الرحيم، الواسع العليم، وأتم الصلاة وأزكى التسليم على سيدنا محمد النبي الكريم، أما بعد:

إن النشريات والإصدارات العلمية تشكل المنطلق الصحيح للانتقال من ميدان التلقين النظري إلى التطبيق العملي في مجالي البحث والدراسة التاريخية، وهذا ما يكسبها أهمية خاصة، ويجعلها محور التفاعل العلمي والأداة الفضلى التي توفر للباحث منبرا للنشر ووسيلة للتواصل المعرفي، فلا يمكن لأي مؤسسة علمية ولا أي هيئة أكاديمية أن تؤدي واجبها بدون مجلة علمية متخصصة يظهر فيه ومن خلالها متجها العلمي وتكون منبرا للبلاغ عنها في ميدان نشر المعرفة والوعي الأكاديمي.

إن مجلة المصادر الصادرة عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 هي خير تجسيد لتلك المجالات الرائدة والتميزة في مجال الكتابة والنشر التاريخي المتخصص في حفظ وكتابة تاريخ الجزائر المعاصر، الأمر الذي يسمح لها من أن تكون بحق الإضافة الثرية والبصمة الراسخة التي تثنى النشاط العلمي والبحثي لمختلف أنشطة المركز، ولا نجاوز الحق والحقيقة في وصف هذه المجلة بأنها لسان حال المركز والمثمنة لجهوده المبذولة في باب حفظ الذاكرة الوطنية، ذلك أن مجلة المصادر تشارك في الكتابة والتأريخ للمقاومة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي، والبحث في أصول الحركة الوطنية والعمل السياسي، بالإضافة لدراسة كل ما له علاقة بتطور الثورة التحريرية في مجال العمل العسكري والتنظيم المؤسسي والنشاط الإعلامي والدبلوماسي وكذا التعبئة الشعبية والجماعية الرامية والهادفة لتحقيق المبادئ والأسس التي سطرها بيان أول نوفمبر 1954.

من أجل هذا كله ارتأت هيئة تحرير المجلة ضمن خط نشرها الجديد وخطتها الرامية لتجديد المجلة من خلال تقييمها وتقويمها وتحقيق أهدافها العلمية والأكاديمية، من ثم الرقي بها لمستواها المستحق -وهي التي يرجع تاريخ إنشائها وصدور عددها الأول لسنة 1999- أن تعتمد عنوانا فرعيا للمجلة يضاف إلى اسمها ألا وهو: (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)، وذلك سعيا منا لتطويرها وتماشيا مع متطلبات المرحلة الحالية التي قطعت فيها الجزائر أشواطاً في مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل بناء جزائر جديدة قوية آمنة ومزدهرة¹، الأمر الذي ما فتئ يؤكد ويشدد عليه وزير المجاهدين وذوي الحقوق السيد: العيد ربيقة في غير ما مرة بأن كل قرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون والمرتبطة بالذاكرة الوطنية تعكس الإرادة السياسية القوية في سبيل الدفاع عن الذاكرة الجماعية... وتؤكد مرة أخرى عزم السيد رئيس الجمهورية على صون وديعة الشهداء والذود عن حرمتهم².

إن وزارة المجاهدين وذوي الحقوق قامت بتسطير عدة أهداف تروم من خلالها وتعمل على نقل ملف الذاكرة الوطنية من الذين صنعوا الحدث من مجاهدي ومناضلي الثورة التحريرية إلى مختلف فئات المجتمع بخاصة الشباب منهم وذلك عبر مختلف الوسائل، وفي هذا الإطار تم إسداء توجيهات لكل المؤسسات الوطنية الناشطة في الحقل التاريخي من أجل تنويع قنوات حفظ الأعمال التاريخية ونقلها للأجيال الصاعدة.

وبما أن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 يعد من صميم مهامه تنشيط وتشجيع الدراسات التاريخية المتعلقة بالتاريخ الجزائر المعاصر، كذا المشاركة في نشر المعرفة التاريخية والحس بالوعي الوطني، وعليه يسرنا أن نقدم لقراءنا الأعزاء العدد الواحد والثلاثين من مجلة المصادر مجلتها الجديدة والجادة شكلا ومضمونا.

1- من خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون أمام الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 23 سبتمبر 2020.

2- من كلمة ألقاها وزير المجاهدين وذوي الحقوق بمناسبة تدشين النصب التذكاري المخلد للذكرى الـ 60 لمظاهرات 17 أكتوبر 1961 بساحة كيتاني ببلدية باب الوادي.

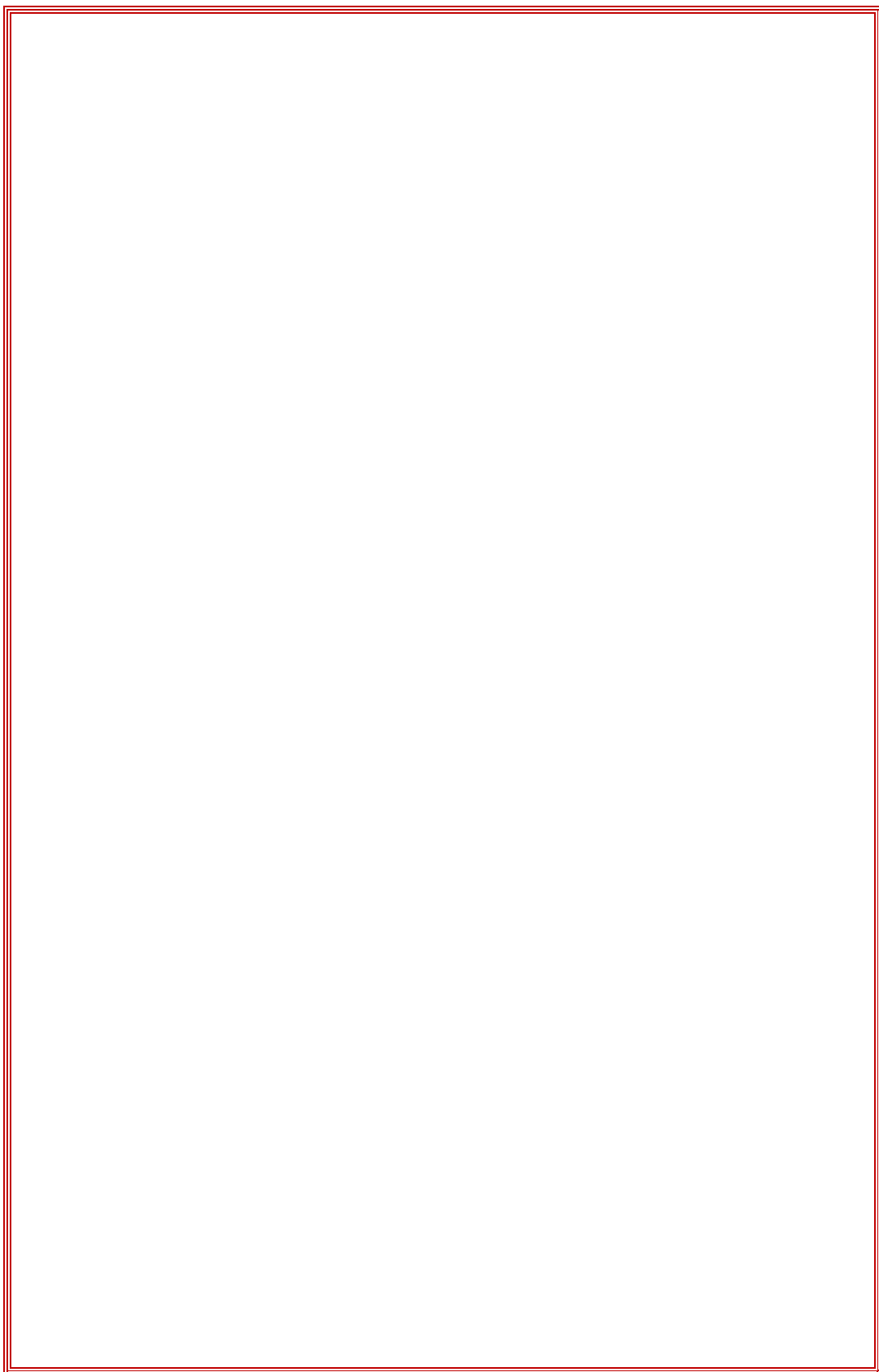
إن مجلة المصادر بطاقتها العلمية وغنى مادتها التاريخية وانضباط أسلوبها وطريقة إخراجها، لها من المواصفات ما يجعلها تفرض نفسها في مجال الكتابة والتأريخ للذاكرة الوطنية الجزائرية.

إنها لفرصة سانحة وذكرى عزيزة أن يصادف إصدار هذا العدد الجديد من مجلة المصادر ونحن نحتفل بالسنة المخلدة لستينية عيد الاستقلال 05 جويلية 2022 - 05 جويلية 2023، على أن الأمل معقود بالسعي والجهد لتحقيق قفزة نوعية ضمن منشورات المجلة، وعليه نجد الدعوة للباحثين الأكاديميين والأساتذة الجامعيين والطلبة المهتمين بالكتابة والتأريخ حول الذاكرة الوطنية بمختلف مراحلها التاريخية للمساهمة والمشاركة في إثراء أعداد المجلة، وتقديم الإضافة المرجوة علميا من أجل كتابة تاريخنا بكل روح وطنية وأمانة علمية.

في الختام لا يفوتني ذكر وشكر كل من ساهم وأعان في إصدار هذا العدد كل واحد باسمه الشخصي ومقامه العلمي وجهده الأكاديمي، بارك الله في الجميع، المجد والخلود لشهادتنا الأبرار.



المقالات (القسم العربي)



الوقف في الجزائر بين وصيفة المنفعة في أواخر العهد العثماني إلى عملية المصادرة خلال الفترة الاستعمارية

- الأستاذ الدكتور: أحمد مريوش

رئيس قسم التاريخ والجغرافيا



- الملخص: يمثل الوقف أحد المظاهر الحضارية في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، وقد أولت له الجزائر العثمانية أهمية كبيرة لما كان يساهم به من فوائد خيرية على مؤسسات مجتمعية دينية وثقافية منها أو اجتماعية وحتى سياسية، وكانت السلطة دوما تراهن على استمرارية بقاء مؤسسات الوقف وازدياد الحبوس على شكل أنماط متنوعة بداخل الوطن وخارجه كي تصب في تفعيل الخير ونشر ثقافة التماسك المجتمعي. لكن احتلال الجزائر عنوة في صائفة 1830 من قبل الاستعمار الفرنسي، جعل هذا الأخير منذ الوهلة الأولى يستولى على الوقف ويصادر أملاكه بغرض تمكين تواجده من الوجهة المادية وإزالة حواجز توسعه الاستيطاني، وقام بالمصادرة والحجز وكذا غلق مؤسسات الدعم الخيرية للجزائريين، واستمرت تلك السياسة خلال مرحلة الحكم العسكري والمدني على الرغم من ردود الفعل الجزائرية المستنكرة لتلك السياسة من خلال كتابة العرائض وتمثيل الوفود ومطالب التيارات السياسية الوطنية على مختلف مشاربها.

- الكلمات المفتاحية: الجزائر، الدولة العثمانية، الوقف، الزوايا، الاستعمار الفرنسي، العرائض.

- **Résumé:** Elwaqf est l'un des aspects civilisationnels de l'histoire de l'Algérie moderne et contemporaine, et l'Algérie ottomane lui a donné une grande importance en raison des avantages caritatifs qu'elle a apportés aux institutions religieuses, culturelles, sociales et même sociétales. Une variété à l'intérieur et à l'extérieur du pays afin de servir à activer la bonté et à diffuser la culture de la cohésion sociale. Mais l'occupation de l'Algérie par la force à l'été 1830 par les colonialistes français, Il a fait saisir dès le premier coup d'œil le wakf et confisquer ses biens afin de permettre sa présence du point de vue financier et lever les barrières de son expansion coloniale, et il a confisqué et confisqué ainsi que des institutions caritatives fermées de soutien aux Algériens, et cette politique s'est poursuivie pendant la phase de règne militaire et civil malgré les réactions algériennes répréhensibles. Pour cette politique en écrivant des pétitions, la représentation des délégations et les demandes des courants politiques nationaux de tous les horizons.

- **Les mots clés:** L'Algérie, l'Empire ottoman ; El waqf , Les Zaouïa , le colonialisme français, les pétitions.

- **مفهوم الوقف:** تعريف الوقف في اللغة العربية هو الحبس أو المنع، ويقال وقف أي حبس يحبس حبسا⁽¹⁾ والحبس بالضم ما وقف والحبائس هي جمع حبيسة، وهي ما حبس في سبيل تحقيق الخير والمنفعة العامة⁽²⁾ أما بالمفهوم الاصطلاحي يقصد به حبس العين على ملك الواقف بالتصديق والمنفعة في سبيل الله والمقصود بإمساك العين ومنع تملكها بأي سبب كان من أسباب التملك، ومن ذلك لا يتصرف فيه سواء عن طريق البيع أو الهبة.

والوقف يراد به المنفعة لإيصال الخير لمحتاجة والقرآن الكريم والسنة النبوية الكريمة أوصت في الكثير من نشر وتشجيع الانفاق لقوله تعالى في

سورة آل عمران: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون)⁽³⁾ وقوله أيضا في سورة البقرة: (يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض)⁽⁴⁾ وفي الحديث الشريف عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء، صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)⁽⁵⁾. وقد رجح العلماء الصدقة في الحديث الشريف بالوقف الذي يحبس صاحبه.

ومما سبق ذكره نجد أن الوقف كثيرا ما يرتبط بالصبغة الدينية، وهي مجموعة أملاك توفر للواقف الذي يملك أهلية التبرع بما يملك من ذات أو منفعة على وجود الموقوف وهي المنفعة التي تصرف على سبيل الحبس، فضلا على توفر الموقوف عليه وهو المستحق لصرف تلك المنفعة على الصالح العام كالمؤسسات الخيرية والدينية والاجتماعية والاقتصادية⁽⁶⁾.

وبحسب ما ذكره حمدان بن عثمان خوجة في المرآة فإن الأوقاف ساهمت في تدعيم المؤسسات الخيرية بهدف تحسين أوضاع الفقراء والمساكين وعابري السبيل والتخفيف من مصائبهم وهناك طرقا متعددة للتصرف في أملاك الوقف بنوعيه: الوقف الخيري أو الوقف الذري أي الأهلي وفقا للقضاء المالكي أو الحنفي خلال فترة الوجود العثماني⁽⁷⁾.

- أهمية الوقف في أواخر الفترة العثمانية: إن الدارس لمرحلة الوجود العثماني في الجزائر 1518-1830 يجد أن الجزائر عرفت خلال هذه المرحلة تحولات كثيرة ولعل ما ميزها العلاقة الجدلية التي كانت تربطها بالباب العالي، ومن ذلك كانت السلطة العثمانية ترى في قوة الجزائر المدد الخادم لها في غرب المتوسط، ولم تعرف الفترة إلا اضطرابات معدودة رافضة للسلطة العثمانية ظهرت على شكل انتفاضات محلية سببها الأساسي

الإفراط في فرض الضرائب على الجزائريين والتعسف غير المعقول الذي كان يفرضه المخزن في بعض الأحيان على الجزائريين.

وكان الجانب الديني أكثر حظا من غيره عن الجوانب الأخرى في اهتمامات الجزائريين، وكانت لهم الحرية التامة في تطبيق الشعائر الدينية في المؤسسات المختلفة في الربط والزوايا والمساجد، وقد ألحقت بهذه المؤسسات الكثير من الأوقاف التي حبست لصالحها بغية الحفاظ على نشاطها واستمرار عملها.

ويرى الدكتور سعد الله أن الوقف يعد أبعد من كونه موردا اقتصاديا فهو مرجعية حضارية خدّم الإسلام ويمكن من عمل البر والإحسان بين الشعوب الإسلامية، وهو لم يكن بالجديد في الجزائر خلال العهد العثماني، بل كان ذلك منذ الفتح الإسلامي وتطور زمنيا وتوسع خلال الوجود العثماني وظل كذلك حتى عشية فترة الاحتلال الفرنسي. هذا الأخير الذي استولى عليه وأجهض دوره في خدمة المجتمع وأبعده عن الحفاظ عن خصائص ومقومات المؤسسات الدينية والاجتماعية الثقافية وقد أشار إلى ذلك سعد الله بقوله: "يعتبر الوقف من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية، فهو أساس يعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وعن إحساسه العميق بالتضامن مع المجتمع الإسلامي وهو بهذا المعنى شرعة اتبعتها المسلمون منذ أوائل الإسلام ولكن بتطور الزمن تعددت أوجهه وأغراضه خاصة في العهد العثماني نتيجة اعتبارات سياسية واقتصادية".⁽⁸⁾

وعادة ما ارتبط الوقف بالزوايا والتعليم والعمل الخيري، ومن تم تعددت أغراضه كالتكفل بالطلبة ودفع أجور المعلمين وإسعاف الفقراء والعجزة واليتامى من جراء الكوارث والأمراض المعدية التي عادة ما ينتج

عنها إرث ثقيل على عاتق المجتمع. وقد يتعدى عمل الوقف إلى العناية بالمساجد من حيث بناءها وترميم ما أتلّف منها والصرف على أجور أئمتها. كما يصرف الوقف أيضا على دور التعليم والربط وأضرحة الأولياء الصالحين.

وإذا كان للوقف الدور الهام في قطاع الثقافة والدين، فإن مساهمته في الجانب الاجتماعي لا تقل أهمية عن الأولى، وكثيرا ما خدم الوقف الحياة الاجتماعية ومكن من ترابط أفراد المجتمع وتعميق الوثام بين القبائل والمداشر، وقد تستغل أحيانا عائدات الوقف إلى فك الخصومات ودفع الدية ونشر ثقافة التراحم بين الخصوم والمتنازعين. ولعل ذلك ما ركز عليه الدكتور ناصر الدين سعيدوني وهو من المختصين في دراسة الوقف خلال العهد العثماني بأن الوقف أصبح في الجزائر منذ نهاية القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر واقعا اجتماعيا وحقيقة اقتصادية ومظهرا ثقافيا و تعبيراً روحياً بحيث لا يمكن دراسة بنية تاريخ الجزائر الحديث بدون التعرف على واقع الأوقاف وما ارتبطت به من إجراءات وخدمات ومعاملات، وهذا ما يجعل مؤسسات الأوقاف مسألة محورية وقضية أساسية لا يمكن لأي مؤرخ أو باحث لقضايا المجتمع والاقتصاد والثقافة والإدارة التقليل من أهميتها وتجاوز انعكاساتها على حياة الفرد وواقع المجتمع⁽⁹⁾.

ولم يكن الجانب السياسي هو الآخر بعيدا عن الأوقاف حتى خارج حدود الجزائر، وكانت أموال الأوقاف تبعث وترسل حتى إلى فقراء مكة والمدينة مع ركب الحجيج⁽¹⁰⁾ الذي يزور البقاع المقدسة سنويا، وكانت عائلة الفقون بقسنطينة هي التي تتولى إمارة ركب الحج الجزائري كل سنة،

ومن أشهر رجالها الشيخ عبد الكريم الفقون الذي خرجت شهرته حتى خارج الوطن⁽¹¹⁾.

وفي ذلك الصدد يذكر سعد الله أن مؤسسة مكة والمدينة الخيرية لعبت دورا أساسيا في الحياة الاجتماعية، وتذكر الإحصائيات أن هذه المؤسسة كانت تملك في أواخر العهد العثماني الأسواق التالية: 840 منزلا و258 دكانا و33 مخزنا و82 غرفة و3 حمامات و11 مخبزة و4 مقاهي وفندق واحد و57 بستانا و62 ضيعة و6 أرحية و201 إيجار، وقد ألحقت هذه الأوقاف للمصالح الفرنسية بعد الاحتلال مباشرة⁽¹²⁾.

وكان الوقف يقوم أساسا على مبدأ شرعي ويتم وفق الصفة القضائية. وفي العادة يكتب عن طريق المحاكم والقضاة وبحضور صاحب الوقف وحتى الشهود على ذلك، وحينها تذكر قيمة الوقف وتحدد أغراضه وكيفية الاستفادة منه وتخصيص المشرفين عليه. وبذلك يصبح الوقف مقنن رسميا يخدم الموقف والمستفيد منه والسلطة الشرفية عليه.

وبرغم تعدد وظائف الوقف خلال العهد العثماني واستعمالها أحيانا في العمل السياسي وحتى لخنق التمردات التي كانت تثور من حين لآخر ضد الأوجاق، فإن بعض الأوقاف كانت تصرف في غير محلها، وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى بروز تدمير بين الأوساط الشعبية التي تستفيد من موارد الوقف، برز ذلك على شكل بيانات وعرائض وشكاوي ورسائل وكلها تنديد عما آلت إليه أوضاع الأحباس وجشع المشرفين عليها، ومن أمثلة ذلك مصير أحباس مدينة عنابة وما آلت إليه من تلاعبات، وهي التي خصها أحمد بن الساسي البوني في شكواه إلى الداوي محمد بكداش جاء في بعض أبياتها قوله:

حبسها قد أسرفا نـاظـره فأشـرفا
والشـرع فـيها باطل والظـلم فـيها هـاطـل⁽¹³⁾

كما نجد الورتلاني في رحلته يتحدث هو الآخر عن هذا الإهمال الذي لاحظته على بعض الأوقاف خلال مروره بمنطقة الشرق الجزائري، وخصوصا في مدينتي قسنطينة والزيان بالصحراء وأصبح المني على الوقف يجعل منه الملكية الخاصة ويرتزق منه كما يشاء بغض النظر عن المنفعة العامة التي حبس من أجلها هذا الوقف. كما ربط الورتلاني أيضا سبب تدني الناحية العلمية والفكرية في عهده إلى إهمال الأوقاف التي كانت تدر على حركية التعليم، وتسبب إهمالها في تعطيل هذه الحركية الفكرية، بل كان ذلك سببا في تأخر الانبعاث الثقافي وقتها⁽¹⁴⁾.

وكانت الأوقاف تحبس من طرف الحاكمين العثمانيين، وأحيانا من طرف المحسنين وذوي المنفعة العامة الذين يملكون الرزق والجاه، ويعد أقدم الواقفين العثمانيين في الجزائر هو خير الدين بربرس وخادمه الذي أعتقه وهو عبد الله صفر فقد بنى خير الدين جامع سفر سنة 1534 وأوقف عليه ما يقارب من 100 هكتار، ومن الباشاوات الذين اشتهروا بالوقف أيضا محمد بن بكير والحاج محمد بن محمود ومحمد بكداش هذا الأخير الذي بنى زاوية خاصة للأشراف⁽¹⁵⁾.

ومن أسماء البايات المعروفة التي خدمت الوقف في الجزائر تذكر صالح باي، وحسن باي (بوحنك) في قسنطينة، وكذلك رضوان خوجة الذي أسس هو الآخر زاوية في قسنطينة وأحبس لها أراضي هامة لورعه وتقواه في خدمة الجانب الديني والصالح العام. ونفس الاهتمام عرف به أيضا

الباي محمد الكبير لدى إتمامه بالوقف في بايلك الغرب، وخصوصا في منطقة معسكر التي ظهرت بها زوايا هامة لعبت الدور المنوط بها في خدمة القضية الوطنية فيما بعد، وخير مثال عن ذلك ما قدمته مقاومة الأمير عبد القادر بالناحية.

وفي هذا الصدد يذكر سعد الله أن هناك من النساء من أوقفن هن أيضا أشياء ثمينة لخدمة الدين والمجتمع، أمثال السيدة قمر بنت القائد محمد باي، والسيدة مريم، والسيدة حنيفة بن مصطفى خوجة. هذه الأخيرة التي خصصت أوقاف خاصة للزاوية التي بناها زوجها. كما أوقفت السيدة: دومة بنت محمد أواني نحاسية هامة لها من المكان التراثية لفائدة ضريح عبد الرحمان الثعالبي دفين الجزائر العاصمة⁽¹⁶⁾.

وتعتبر زوايا العاصمة والمدينة وقسنطينة ومعسكر والأوقاف التابعة لها من أهم المؤسسات الغنية في المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية، ولذلك تعد مناصب هامة تزاحم عليها الكثير لما لها من وسائل النفوذ والإثراء لمن يتولى وكالتها من العلماء ورجال الدين ونحوهم، ويذكر سعد الله أن عائلة قدورة تولت الإشراف على أوقاف الجامع الكبير بالعاصمة لمدة طويلة، واستطاع سعيد بن قدورة أن يبنى زاوية ومدرسة من فائض أوقاف الجامع الكبير، هذا فضلا على تمويل العديد من زوايا العاصمة بإيرادات الوقف، مثل زاوية الولي دادة، وزاوية أحمد بن عبد الله، وزاوية عبد الرحمان الثعالبي⁽¹⁷⁾. وهذا ما جعل منطقة الوسط وخصوصا الجزائر العاصمة تحتل المكانة الهامة ثقافيا في تاريخ الجزائر العثمانية وحتى عشية الاحتلال باعتراف الفرنسيين أنفسهم من خلال كتاباتهم.

وكانت ادارة الوقف يشرف عليها المفتي الأكبر أو شيخ الإسلام كما يسمونه في اطار المجلس العلمي⁽¹⁸⁾ الذي يتولى مهمة التنظير والتسيير للوقف وقضايا الديانة الاسلامية وهو الجامع لنخبة من الوجهاء والأعيان ورجال العلم والدين من فقهاء وذويهم، وتذكر الدراسات أن الوقف في الجزائر ميز هذه الفترة لما عرف به من تنظيم وتوفير للإيرادات النفعية التي انعكست ايجابا على شؤون المواطن وبالخصوص الطبقة الهشة من المجتمع وفق الهيكلية التنظيمية للوقف والتي ظهرت على شكل مؤسسات نذكر منها:

1/ مؤسسة أوقاف المساجد بما فيها الحرمين الشريفين.

2/ مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم

3/ مؤسسة سبل الخيرات

4/ مؤسسة بيت المال

5/ مؤسسة أوقاف الأولياء

6/ مؤسسة أوقاف الأشراف

7/ مؤسسة أوقاف أهل الأندلس

8/ مؤسسة الجند والثكنات والحصون الخ...

وكانت الجزائر العاصمة لوحدها تتربع على ما يربو عن 2600 ملكية وقفية مع بداية الاحتلال⁽¹⁹⁾ ونفس الشأن أيضا بالنسبة لباقي المدن والحوضر الأخرى مثل قسنطينة وعنابة ووهران وتلمسان وبعض مدن الصحراء كلها كانت بها اوقاف تعود بالفائدة على المجتمع الجزائري.

- علاقة الوقف بالزوايا: وكانت الزوايا تمول وتتغذى بالأوقاف الخيرية التي يجسبها أهل الصلاح والخير على مختلف مستوياته، وكانت الأحماس يتبرع بها الرجال كما هو عند النساء أيضا، وقد تعدى ذلك إلى الموظفين وبعض رجال الدولة. وكان الوقف يتمثل في الأملاك والعقارات والأراضي والبساتين والمحلات ونحوها، وكانت هذه الأملاك تصرف على متطلبات الزاوية خصوصا في أجور المعلمين وتوفير المساكن للطلبة والتكفل بعباري السبيل وهناك أوقاف أخرى لبناء المساجد والزوايا كأوقاف سبل الخيرات⁽²⁰⁾.

وقد أشار الدكتور عجيل جاسم النشمي في محاضرة له بالجزائر سنة 1972 خلال فعاليات ملتقى التعرف على الفكر الإسلامي أن موارد الزوايا عديدة، إذ تتألف موارد الزوايا المالية من الزراعة وتربية المواشي والهبات الخيرية، كما كانت الزوايا تجبي الزكاة من القبيلة أو القبائل التابعة لها، خصوصا أن الدولة العثمانية في تعاونها مع الكثير من الطرق قد أعفت عنها دفع الضرائب وأعطت لها حق جباية الزكاة ونحوها⁽²¹⁾.

أما شكيب أرسلان فقد ذكر هو الآخر أن مواقع تأسيس الزوايا كان دائما يختار وفق استراتيجية هامة سواء كانت اقتصادية وحتى أمنية في الكثير من الأحيان وقد أشار إلى ذلك بقوله: "إن أغلب هذه الزوايا تختار لها أجمل البقع وأخصب الأراضي وفيها الآبار التي لا تنزح من كثرة مائها وفي الجبل الأخضر - ويضرب مثلا على الزاوية السنوسية - هي بجانب عيون جارية وأنهر صافية، قل أن مررت بزاوية ليس لها بستان أو بساتين وفيها من كل أنواع الفواكه⁽²²⁾".

وكانت الأوقاف تحبس أحيانا بعيدا عن قصر الزاوية، إذ تذكر المصادر أن زاوية الهامل ببوسعادة كانت لها أحباس بمدية توقرت وقد تعدت أكثر من 1000 نخلة⁽²³⁾. وكانت المحاصيل الزراعية التي تجنى من بساتين النخيل تعود بالمنفعة العامة على الزاوية، وخصوصا على طلبة العلم الذين يأتونها من كل فج عميق.

ولذلك فقد تذكر الكثير من الدراسات الإسلامية أن سر استمرارية الحياة الثقافية وبقاء الزوايا ظل مرتبط أساسا بالأعمال الخيرية وتبرعات المحسنين واستغلال الوقف. كما تذكر المصادر التاريخية أن الجزائر العاصمة لوحدها عشية الاحتلال الفرنسي يوجد بها 8 آلاف عقار تابع للأوقاف. ولم يبق منها بعد الاحتلال ولو عقارا واحد⁽²⁴⁾.

لا نبالغ هنا إذا أجزمنا أن دراسة الزوايا بالجزائر تعد من المواضيع الصعبة جدا، برغم ما تركه الرحالة الذين دونوا ما شاهدوه، وكتابات بعض الفرنسيين الذين اهتموا بتاريخ الجزائر الثقافي، ولذلك بقدر ما ظهرت دراسات جادة في موضوع تاريخ الجزائر الثقافي ومنه الزوايا كالتى قام بها سعد الله فإنها تبقى غير كافية لأهمية الموضوع، ومن ثم فإن إحصاء وذكر عدد الزوايا ونحوها يبقى نسبيا إلى حد كبير بسبب اتساع الرقعة الجغرافية للجزائر من جهة. وكثرة الزوايا وتعدد الطرق الصوفية من جهة أخرى، وشح المصادر التي غطت الحياة الثقافية والدينية خلال العهد العثماني. وهذا لا يعني أن الموضوع ظل منسيا، والحقيقة أن هناك من أولى العناية له ولو كان نسبيا.

فقد ذكر سعد الدين بن أبي شنب أن عدد الزوايا بالقطر الجزائري قبل الاحتلال بلغ أكثر من 349 زاوية موزعة على مختلف مناطق البلاد⁽²⁵⁾.

وكانت الزوايا عادة ما تقتن بالمراكز ومؤسسات التعليم، فكثيرا ما كانت المدرسة تتبعها زاوية، وقد أشار إلى ذلك بن أبو شنب على أن الجزائر العاصمة قبل الاحتلال كانت العديد من الزوايا، وذكر أن مدرسة سيدي أيوب بالقرب من الجامع الجديد ومدرسة حسن باشا بجوار جامع كشاوة. وكانت تابعة لكل واحدة منها زاوية يسكنها الطلبة ويأخذون منها مؤنتهم الشهرية، وهناك زاوية أخرى هي محل السكان الطلبة ومحل تدريب مثل زاوية القشقاش الخاصة بدرس التوحيد والفقه وزاوية الشبارلية المتخصصة في العلوم العقلية والنقلية ومنها زاوية سيدي أحمد بن عبد الله بسوق الجمعة، وزاوية سيدي محمد الشريف، وزوايا صغيرة كانت تتسع لعدد قليل من الطلبة والبياتة⁽²⁶⁾.

وتذكر بعض المصادر أيضا أن الجزائر العاصمة لوحدها كانت بها ما يزيد عن ست زوايا ثلاث للطلبة الذين جاءوا من غرب القطر، واثنان لطلبة الشرق، والسادسة لمن ليس لهم أسرة من طلبة الجزائر العاصمة⁽²⁷⁾.

غير أن بعض الدراسات تشير إلى وجود زوايا كثيرة بالجزائر العاصمة وضواحيها، وإضافة إلى ما ذكرنا آنفا، يذكر سعد الله أسماء لزوايا أخرى مثل زاوية عبد الرحمان الثعالبي، وزاوية دادة، وزاوية عبد القادر الجيلاني، وزاوية سيدي محمد الشريف، وزاوية سيدي أحمد بن عبد الله، وزاوية سيدي الجودي، وزاوية سيدي جمعة، وسيدي الكتاني، وسيدي السعدي، وسيدي الفاسي وسيدي أبي التقي وسيدي يعقوب وسيدي أيوب وسيدي بوعنان، وسيدي بوعتيقة، وهناك زوايا مجاورة للجزائر كان لها الشأن الكبير خلال هذه الفترة منها زاوية المر بوسي بالأربعاء وزاويتا النملي

وخير الدين ببني مسوس، وزاوية سيدي العيد ببوفاريك والدويرة، وزاوية البركاني بشر شال، وزاوية مليانة وزاوية بن سليمان⁽²⁸⁾.

أما في قسنطينة وضواحيها فقد اشتهرت هي الأخرى بالعديد من الزوايا أشار إليها سعد الله دائما بأنها بلغت ست عشرة زاوية وكانت تمثل العائلات المعروفة بالمنطقة. والتي كانت لها شهرة واسعة، مثل سيدي الكتاني وسيدي المناطق، وسيدي عبد المؤمن، وسيدي مسيد، وسيدي مخلوف، وسيدي ميمون وسيدي عفان، وسيدي راشد، وسيدي التلمساني، وزوايا أولاد الفكون، وزوايا بن نعمون، وزوايا أولاد جلول، وزاوية رضوان خوجة، وزوايا بني مقران، وزوايا بني مسعود، وزوايا محمد بن يحيى بأولاد عبد النور، وزاوية مولاي الشقفة بالقل وجيجل⁽²⁹⁾.

وقد بلغ عدد هذه الزوايا المنتشرة بالناحية أكثر من 16 زاوية وكانت منطقة زواوة وبجاية ببلاد القبائل من أغنى المناطق في الجزائر تركزا للزوايا، إذ وصل عددها إلى أكثر من خمسين⁽³⁰⁾ زاوية، ومن هذه الزوايا نذكر زاوية تيزي راشد، وزاوية الشيخ محمد التواتي وزاوية الأزهري بآيت إسماعيل وزاوية بن علي الشريف بأقبو، وزاوية سيدي منصور بآيت جناد وزوايا عبد الرحمان اليلولي، وزاوية أبوا القاسم بوجليل، وزاوية أولاد سيدي الشيخ بوادي العثمانية والزاوية الحملاوية بوادي سقان بضواحي ميلة، وغيرها من الزوايا الكثيرة التي ظلت قلاعا مشعة تنير بنورها طلبة العلم، وتتصدى للكفر والإلحاد.

وكانت معظم هذه الزوايا والربط ممولة من قبل هبة الوقف الذي تعددت مصادره من اراضي زراعية وحقول الاشجار المثمرة وحيوانات حلوبة ومحلات تجارية وحمامات معدنية والتي وزعت إيراداتها على خدمة

العامة من المعوزين وعابري السبيل وطلبة العلم ناهيك عن توفير التغذية والتنظيف والانارة والصيانة واصلاح المؤسسات وبالتالي فقد حافظ الوقف على استمرار النشاط وحياة العامة، بل لا يحق لكل شخص من اوقف هبة ما الى مؤسسة خيرية او دينية ان يتراجع ذات يوم عن وقفه بل تعتبر هبته احسن وثيقة لا تختلف عن أي نوع من انواع عقود البيع بشرط تتم الهبة لصالح مؤسسة تتوفر فيها شروط الصفات المطلوبة لذلك الغرض ومن تم يحق لجميع الفقراء ان يطالبوا بالإجراءات التي تقع لصالحهم بشرط لا يسمح لهم بالتصرف في أي ملكية أو هبة كانت⁽³¹⁾.

ومما سبق ذكره نجد أن مؤسسات الوقف خلال الفترة العثمانية كانت منظمة تتولاها هيئة معتمدة مكونة من موظفين للجمع والكتابة والتوثيق والتوزيع والمرافقة مع احترام كل الشروط المنصوص عليها قانونا نظرا لقدسية الوقف في البنية الفكرية والدينية للجزائريين كل ذلك مكن من استقرار واستمرارية ونشاط مؤسسات الاوقاف وعدم تعرضها للإهمال⁽³²⁾ مما جعلها كقوة اقتصادية فاعلة في الحياة العامة للجزائريين بحسب دراسة انجزها الدكتور ناصر الدين سعيدوني⁽³³⁾.

- موقف الاحتلال الفرنسي من الوقف في الجزائر: يخطأ الكثير من الذين يحكمون على جهل السلطة الاستعمارية بأوضاع الجزائر قبل الاحتلال، علما وأن مرحلة العناية الفرنسية باحتلال الجزائر تعود الى القرن السابع عشر وأن مبتغاها لم يتحقق إلا خلال القرن التاسع عشر، وقد رصد قناصلها للكثير من المعلومات حول الجزائر كما تضمنته تقارير مشاريع الاحتلال بدأ من مشروع الضابط الفرنسي ديكارسي سنة 1782 إلى غاية مشروع بوتان سنة 1808، وذلك ما أكده المؤرخ الفرنسي أوغسطين برنار

بقوله: ان احتلال الجزائر هي ثمرة ثلاثة قرون من جهود متواصلة باستمرارية جديرة بالتقدير⁽³⁴⁾.

وكانت مداخيل الأوقاف عشية الاحتلال تذر بالمنفعة والأموال الطائلة على المؤسسات الخيرية حتى فاقت مداخيلها 40 مليون فرنك ذهبي بحسب محتوى بعض التقارير التي قدمت لسلطة الاحتلال من بعض نواب الجزائر منهم محمد بن العربي والشيخ محمد بن رحال سنة 1891 وقد رافع الرجلين في العديد من المواقف حول ضرورة استرجاع الوقف لأصحابه خدمة لإصلاح شؤون الجزائريين بما فيه وضعية التعليم والديانة الاسلامية⁽³⁵⁾.

ولعل الشيء الملفت للانتباه أن سلطة الاحتلال منذ الوهلة الأولى ركزت في اهتماماتها على ضرورة تجريد الجزائريين من الوقف باعتباره عاملا قويا في تماسكهم الديني والاجتماعي وحتى السياسي، ففي 8 سبتمبر 1830 أمر الحاكم العسكري بضرورة الاستيلاء على أملاك الدومين (الدولة) وأملاك الأوقاف التي حبسها أصحابها لصالح الحجاج وصيانة المؤسسات الدينية والتعليمية⁽³⁶⁾.

كما شجعت السلطة العسكرية هجرة الأوروبيين الى الجزائر ووزعت عليه أراضي الوقف التي سلبتها من الجزائريين ففي سنة 1831 منحت قرابة 500 مهاجر من جنسيات المانية وسويسرية وصلوا ارض الجزائر بعد ان تخلى عنهم الوكيل الذي تعاقد معهم بغية تشغيلهم في أمريكا، ووقتها تكفل القائد العسكري كلوزيل بوضعيتهم ونصب لهم خياما بضواحي العاصمة ومنحهم أراضي زراعية خصبة كانت موقوفة على المساجد⁽³⁷⁾.

وقد اشرنا سابق الى أهمية الوقف في حياة المجتمع الجزائري باعتباره موردا اقتصاديا وقوة اجتماعية وحتى سياسية، وكل ذلك جعل من القادة الفرنسيين ييكرون بمصادرة الاوقاف حتى يقطعون المدد على استمرار حركية المجتمع وتماسكه وبالتالي مصادرة ايرادات الاملاك المحبوسة على اصحابها وتحويلها لخدمة المستعمرة الجديدة⁽³⁸⁾.

ومن دون شك أن سياسة فرنسا الاستعمارية عجلت بسن قوانينها الجائرة لمصادرة الأوقاف وغلق المؤسسات التابعة لها من المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية، وبعد مضي لم يمضي قرابة الشهرين فقط من ابرام معاهدة الاستسلام في الخامس من جويلية 1830 أصدرت في 8 سبتمبر من نفس السنة قرارا يحتوي على جملة من البنود تنص على أحقية السلطة العسكرية في الاستحواذ على أملاك موظفي الادارة الجزائرية وأعيانها من الكراغلة والحضر اضافة الى الاوقاف التابعة لمؤسسة الحرمين الشريفين، ويعد ذاك انتهاكا صارخا لمحتوى معاهدة الاستسلام التي أبرمت بين الداي حسين وقائد الحملة الفرنسية يوم 5 جويلية 1830، والتي من بين بنودها احترام ممتلكات الجزائريين، وبذلك تعززت سلطة الحاكم العسكري بعد ان استولى على ما يقارب ألفي 2000 وقف كانت موزعة على 200 مؤسسة خيرية بحسب ما جاء في أحد التقارير الفرنسية حول الأوقاف في الجزائر والمؤرخ في 10 ديسمبر 1835⁽³⁹⁾.

- دوافع استيلاء سلطة الاحتلال للوقف: تشير بعض الدراسات التاريخية أن تعطيل فرنسا لخدمات الوقف ووصول مصادره لخدمة الجزائريين ساهم بشكل مباشر في تعطيل وغلق العديد من المساجد والمؤسسات الدينية والتربوية، وكان بمدينة الجزائر ما يربو عن 166 مسجدا

وزاوية غداة الاحتلال الفرنسي، ولم يبق منها إلا بضعة مساجد معدودة على الأصابع بعد أن أصبحت تابعة لسلطة الإدارة الاستعمارية⁽⁴⁰⁾.

وبحسب ما ذكره حمدان خوجة فإن الإجراءات الفرنسية الجديدة التي اتخذها كلوزيل في حق الأوقاف كانت ضربة قاسية ضد المعوزين، بل حطمت العمل الخيري والاجتماعي، وأصبح الفقراء لا يحصلون سوى عن جزء بسيط من موارد المؤسسات الوقفية، والباقي يدفع الى صناديق أملاك الدولة الفرنسية، وتلك لم تكن نية من أوقفوا املاكهم، بل اعتبر حمدان ان تلك الاجراءات الفرنسية جائرة ظالمة وجائرة ولا اخلاقية وهي اجراءات لم تحترم حقوق الانسان⁽⁴¹⁾.

وكان حمدان شاهدا على سياسة تعسف سلطة الاحتلال الفرنسية في مصادرتها للأوقاف، بل استشاره ذات يوم رئيس الشرطة السيد دوبينيوز وكان يدرك أوضاع البلاد ادراكا تاما وكان متابعا لظروف البؤساء بعد أن شح عليهم الدعم الخيري، وكان جواب حمدان ضرورة استعادة المؤسسات الخيرية لفائدة طبقة المحتاجين وتشكيل لجنة من الاعيان تتولى أمرها لكن الأمر توقف عند ذلك الحد ولم تستجيب سلطة الاحتلال للمقترح⁽⁴²⁾.

ومن دون شك أن الأهداف المرجوة من وراء سياسة الاحتلال لمصادرة أوقاف الجزائريين كانت تكمن في كسب الثروة الطائلة وتمكين القوة في اسرع وقت ممكن مع ترغيب سلطة باريس في الاحتفاظ لنفسها بالجزائر لما تزخر به من موارد كبيرة قدرت بالملايين، وزع بعضها مكافأة على الجند والبعض الآخر أودع بخزينة الدولة، بل قدمت أموال الجزائريين كهدايا لليونانيين والبولونيين وغيرهم بحسب ما جاء في المراءة⁽⁴³⁾.

ومن ذلك كانت رغبة إدارة الاحتلال واضحة في الاستيلاء على الأوقاف ومصادرتها باعتبارها كانت مصدر الثراء والتمويل لفئة عريضة من الجزائريين وواجب الحياة عليها يحد من قوة وتماسك الجزائريين من جهة، كما يعمق أيضا من الفقر ونشر الأمية بين جموع الجزائريين من جهة ثانية، ومن وجهة أخرى اعتبرت سلطة الاحتلال وجود الوقف بمثابة الحاجز المانع أمام التوسع الفرنسي وبناء المستوطنات مما يخل بالبعد الاستراتيجي الذي راهن عليه قادة الاحتلال والمتمثل في التوسع والهيمنة تحقيق حلم الفرنسيين في بقاء امبراطورية لا تغيب عنها الشمس منذ عهد لويس الرابع عشر. وقد أشار أحد الفرنسيين الى أهمية الحياة على أوقاف الجزائريين في عملية الاستيطان الفرنسي بقوله: إن مناعة الأملاك المحبسة أو الموقوفة تشكل إحدى العوائق التي يمكن التغلب عليها أمام الإصلاحات الكبرى التي هي وحدها القادرة على تحويل الإقليم الذي أخضعته أسلحتنا إلى مستعمرة حقيقية⁽⁴⁴⁾.

كل ذلك دفع بالسلطة الاستعمارية الى سن مجموعة من القوانين الجائرة في حق الوقف بداية من أمرية 8 سبتمبر 1830 الى قرار 7 ديسمبر 1830 الخاص بمصادرة أملاك الوقف، الى مرسوم 31 أكتوبر 1838، ثم تلاه المنشور الملكي بتاريخ 21 أوت 1839، الى قرار 1 أكتوبر 1844 والخاص بمصادرة الأراضي الموقوفة على الزوايا، وكانت رغبة السلطة العسكرية واضحة في بسط سيطرتها على أملاك الوقف، كما جاء في تقرير مدير المالية الفرنسي بلونديل المؤرخ في 30 نوفمبر 1842 والذي احصى فيه عدد أوقاف القطر الجزائري مع بيان مداخيلها كما هو في الجدول الأول الخاص بالتوزيع الجغرافي والجدول الثاني الخاص بالدخل.

المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)

– الجدول الأول⁽⁴⁵⁾:

مكان الوقف	الأوقاف المثمرة	الأوقاف المخصصة بالمصالح العامة	المجموع
الجزائر	1764	34	1798
عنابة	60	15	75
وهران	109	23	132
قسنطينة	1276	416	1692

– الجدول الثاني:

الرقم	اسم الوقف	الدخل بالفرنك الذهبي
1	أوقاف الحرمين الشريفين	127.800
2	سبل الخيرات	15.000
3	أحباس الأندلس	4.000
4	أحباس سيدي عبد الرحمان الثعالبي	5.000
5	أحباس المساجد	12.000
	المجموع	164.300

وذلك ما تضمنه التقرير الذي بعث به الجنرال كاستو أحد جنرالات فرنسا الى الحاكم العام ألكسندر راندون الذي حكم الجزائر ما بين

1851/1858 والمؤرخ في 19 أوت 1859 والخاص بمسح أراضي الوقف التي بلغت 18.000 هكتار⁽⁴⁶⁾.

منذ 1870 عرفت الجزائر مرحلة جديدة من سياسة فرنسا الاستعمارية من خلال تطبيق الحكم المدني في المناطق الشمالية بضغط من الكولون، والظاهر أن الحكم الجديد لا يختلف في شيء عما كان عليه الحكم العسكري بالنسبة للجزائريين ولم تصل محاسنه لتسوية أوضاعهم، بل ولم تسلم الأوقاف الجزائرية المتبقية التي لم تصادر بعد من قبل الإدارة العسكرية، فبعد تولي أوجين الفريد شانزي الولاية العامة ما بين 1873/1879 كانت سياسته امتدادا لمن سبقوه على رأس الولاية العامة، ولم تتغير في نظرتها في التعامل مع قضايا الجزائريين، وقد أولى هذا الأخير عناية خاصة للملف الوقف، وأصدر قراره المشؤوم سنة 1873 والخاص بالتصفية النهائية لمؤسسة الأوقاف بغية تمكين سياسة الاستيطان وإضعاف فلول المقاومة الشعبية التي كانت تستند في الكثير من الأحيان على موارد الأوقاف⁽⁴⁷⁾.

وفي هذا الصدد يذكر عبد الرحمان الجيلالي أن سلطة الاحتلال عبثت بسجلات الأوقاف والاملاك المحبوسة لصالح الجزائريين وبالأخص بعد إجراءات النفي التي تعرض إليها علماء الجزائر ومنهم مفتي العاصمة الشيخين مصطفى بن الكبابطي المالكي ومحمد بن العنابي الحنفي ونفيهما إلى المشرق العربي بدعوى تحريضهما للجزائريين على الجهاد ضد الفرنسيين ومنذ ذلك التاريخ 1847 اتلفت سجلات الوقف و أحرقت الكثير منها بحسب رواية ثقة لشيوخ مدينة الجزائر للشيخ الجيلالي⁽⁴⁸⁾.

- موقف الجزائريين من سياسة الاحتلال لمصادرة الأوقاف: لم يتردد الشعب الجزائري في مطالبه بضرورة استرجاع الأوقاف المغتصبة من أصحابها وذلك منذ القرن 19 الى بداية النهضة والبناء السياسي، وكانت مسألة الأوقاف دوما ضمن اهتماماتهم لأهميتها في قضاياهم الدينية والاجتماعية والاقتصادية، وكانت أول صيحة منددة ضد سياسة فرنسا بعد ان استولت على مؤسسات الوقف ما جاء في عريضة أعيان العاصمة بعد مرور سنة واحدة على تاريخ الاحتلال ففي أوت من سنة 1831 بعث أعيان العاصمة بعريضة الى قائد القوات الفرنسية يطالبون فيها باستعادة أملاك الأوقاف بقولهم: واليوم أول مطلوبنا منكم أن ترد ألينا حبوس مكة والمدينة وجميع حبوسنا لأنه أنتم أعطيتمونا الأمان في أمور ديننا وهذا الحبوس الذب أخذتموه لنا من غير حق نطلب من فضلكم الرفيع أن تردوا لنا ذلك باش أنقوموا بالمساكين ومصاريف الجوامع والسيطار⁽⁴⁹⁾.

ولعل الشيء الملاحظ أيضا أن ملف الوقف كان الشغل الشاغل لدى مطالب طبقة الحضر واعيان المدينة، وتجلى ذلك في اهتمامات ونشاطات حمدان بن عثمان خوجة برفقة لجنة المغاربة، وقد أخذت تلك الانشغالات الحيز الوفير من مطالبهم نتيجة ما تعرضت له مؤسسات الوقف بعد المظالم والاعتداءات التي حيكت ضد طبقة الحضر واعيان العاصمة وملاكها وتجريدتهم من ممتلكاتهم بعد ان نهبت من قبل سلطة العسكر وإدارة الجيش وضم أوقاف سبل الخيرات والمساجد والمؤسسات الخيرية الى أملاك الدومين⁽⁵⁰⁾.

ولذلك كانت قضية الاستحواذ على ممتلكات الوقف ضمن مطالب أعيان ونخب الجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال، وتجلى ذلك واضحا

في اهتمامات حمدان بن عثمان خوجة الذي كان مقربا من الإدارة الفرنسية من خلال العريضة التي قدمها لوزير الحرب الفرنسي خلال زيارته لباريس في ديسمبر 1833، بعد استند فيها الى وثيقة الاستسلام التي تضمن كفالة ممتلكات الجزائريين مع العلم ان مطالب الوفد الجزائري لم تلقى رواجها لدى حكومة باريس وقد اشار الى ذلك حمدان بقوله: لم أحصل على أية نتيجة من تلك المساعي الجديدة، ومع ذلك فإن وثيقة الاستسلام تضمن ملكياتنا... وهل ينبغي أن نؤمن بأن مزايا المعاهدات لا تنالها إلا الشعوب القوية على حساب الشعوب الضعيفة؟ وعندها ماذا يكون مصير المبادئ الاخلاقية التي نركز عليها؟ لماذا يدرس علم القانون العام في أوروبا وفي فرنسا؟⁽⁵¹⁾.

كما حاول حمدان خوجة ايضا ابلاغ اللجنة الافريقية التي زارت الجزائر للتطلع على احوالها بعد الاحتلال وقدم لها سنة 1833 مذكرته التي تضمنت في بعض بنودها احترام المؤسسات الوقفية التي اسسها الاثرياء بغرض مساعدة الفقراء والمحتاجين والتي حولت مصادرها للدومين واضحت غنيمة للمتصرين⁽⁵²⁾.

ولم تكن مواقف حمدان لوحدها ضد سياسة فرنسا المجحفة في حق الأملاك المحبوسة، بل ظهرت وقتها أصوات أخرى منادية بنفس الغرض، ومطالبة السلطة العسكرية باحترام قدسية الوقف، وتجلى ذلك في مساعي أحمد بوضربة من خلال محتوى المذكرة التي قدمها هو الآخر الى اللجنة الافريقية والتي شملت قضايا مختلفة، وقد خص في بابها السادس قضية الوقف وكيفية التعامل معه بعد تشكيل لجنة خيرية تتولى تسييره وتوصيل موارده الى المعنيين من الفقراء والمعوزين⁽⁵³⁾.

كما عرفت مناطق مختلفة من الجزائر خلال هذه الفترة التعبير عن رفضها لسياسة مصادرة أملاك الوقف من خلال ارسال العرائض المستنكرة، ومن بينها عريضة أعيان بايلك قسنطينة المرسلة الى أعضاء البرلمان الانجليزي سنة 1833 يترجون فيها تدخل بريطانيا لدى السلطة الفرنسية التي أخلت بنود معاهدة الاستسلام، بعد ان استولت على أملاك الوقف ولم تحترم ممتلكات الجزائريين⁽⁵⁴⁾.

وفي سنة 1891 ارسل اعيان ووجهاء كل من منطقة وادي سقان وقطار العيش ووادي السمارة غرب مدينة قسنطينة هم بدورهم شكاية الى السلطة الاستعمارية تضمنت ثمانية فصول يشرحون من خلالها ظروفهم الصعبة تحت سيطرة الاجراءات الصعبة، وجاء في الفصل الاول ضرورة احترام الادارة الفرنسية للأوقاف الجزائرية واعادتها الى سيرها الطبيعي بعد تنكر الحكام لكل الوعود التي وعدوا بها الجزائريين بعد أن أصبحوا هم الغلبة ووقتها اخذوا في نزع الأملاك الترابية والاستحواذ على جميع الأحباس الموجودة في ذلك الوقت، وبالمقابل اعتبرت ان العرب هم من نقضوا شروط العهد⁽⁵⁵⁾.

ومع بداية القرن العشرين تعرف شهدت الجزائر يقظة فكرية ساهمت في تعميق الوعي الوطني، وبالاخص بعد نشاط الأمير خالد ودخوله الى المعتزك السياسي بعد الحرب العالمية الأولى، وكان صريحا في مواقفه المستوحاة من المرجعية الجزائرية، وخاض صراعا مريرا مع خصومه السياسيين وعلى رأسهم الدكتور بن التهامي وقد اتخذت مطالب الأمير معالم متنوعة عبرت عن صدق مطالبه الوطنية كما جاء في عريضته الى الرئيس الامريكي ويلسون وقد شرح فيها للرأي الدولي المظالم الاستعمارية

واحقية الجزائريين في املاكهم، ومما جاء في العريضة قوله: كما استولى الفرنسيون على الأحباس التي تقدر بمآت الملايين من الفرنكات والتي كانت تستعمل في صيانة المؤسسات الدينية وتساعد الفقراء ووزعوها على الأوروبيين وهذا أمر في أقصى الخطورة نظرا الى الغرض الديني والبين الذي نص عليه المحبسون لهذه الاملاك⁽⁵⁶⁾.

أما نجم شمال افريقيا الذي تأسس في مارس سنة 1926 بفرنسا يبدو أنه لم تكن قضايا الديانة الاسلامية ولا قضية الوقف ضمن اهتماماته الاساسية رغم التغير الملحوظ الذي ظهر به منذ مؤتمر باريس في 28 ماي 1933 وخروجه ببرنامج اساسي كشف عن مطالبه الآنية والمستقبلية بما فيها مصادرة الأملاك الضخمة التي استولى عليها الاقطاعيون حلفاء الغزاة وتسليم الاراضي المصادرة الى الفلاحين مع احترام الملكيات الصغيرة⁽⁵⁷⁾.

أما حزب الشعب الذي خلف النجم سنة 1937 فقد غير من خطته وأصبح أكثر صلة بالواقع الجزائري واكد شرعية الجزائريين في استرجاع اوقافهم، ففي جانفي 1938 ذكرت جريدة الامة من جديد ببرنامج حزب الشعب واكدت في مجالها السياسي ان مطالب الحزب واضحة المعالم كما أشارت ايضا الى احترام الديانة الاسلامية وكذا المطالبة بإرجاع املاك الوقف والحبوس واعادتها الى اصحابها⁽⁵⁸⁾.

وفي الخامس من شهر مارس 1931 تأسست جمعية العلماء بالجزائر العاصمة وهي جمعية دينية تهذيبية تربوية كما جاء في قانونها الأساسي، وقد ركزت الجمعية في مطالبها على إصلاح شؤون الديانة الإسلامية والمطالبة باستعادة المؤسسات الخيرية والتي من بينها مؤسسات الوقف التي

ظلت في خدمة واستمرارية العمل الديني والخيري والاجتماعي إلى الانخراط تدريجيا في الحياة السياسية بحسب ما ذهب إليه علي مراد⁽⁵⁹⁾.

وكانت الجمعية أكثر من غيرها مطالبة باسترجاع الاوقاف في الكثير من المناسبات والخطب خلال المرحلة الباديسية او خلال مرحلة تولي الشيخ الابراهيمى رئاسة الجمعية، هذا الأخير الذي كان صريحا في ادراجه اعادة املاك الاوقاف للجزائريين وتوظيفها في صالح الديانة الاسلامية والمشاريع الخيرية ضمن مطالب التقرير الذي قدمته الابراهيمى باسم الجمعية الى لجنة الاصلاحات الاسلامية⁽⁶⁰⁾.

المنعقدة بالعاصمة بتاريخ 3 جانفي 1944 والذي أكد من خلاله ضرورة إصلاح القضاء الاسلامي والمساجد واوقافها وموظفوها⁽⁶¹⁾.

وفي صائفة 1936 شهدت الجزائر العاصمة حدثا سياسيا غير مألوفاً سمي المؤتمر الإسلامي الجزائري، وقد حضرته شخصيات سياسية ممثلة عن النواب واليسار والاصلاح وانتهى بجملة من المطالب قدمت الى حكومة باريس، وقد جاء في البند الثالث إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليتمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها مع استرجاع البنايات الدينية والتكفل بالمقيمين عليها من مداخليل الأوقاف⁽⁶²⁾.

وظلت مطالب الجمعية تسعى دوما لتوظيف مكاسب الاوقاف في خدمة مشاريعها التربوية والخيرية وكانت تربط دوما فعاليات ووظيفة المسجد والمدرسة بما يقدمه اهل الخير وما تجنيه مما تبقى من مؤسسات الوقف التي تضرر الكثير منها من سياسة التسلط الفرنسي بقولها: لقد ابتلعت إدارة

الاحتلال أوقاف المسلمين واستولت على مساجدهم، وإحالة بعضها الى كنائس ومتاحف مستودعات، كل ذلك من أصول الاستعمار⁽⁶³⁾.

ومن المطالب التي ظلت بارزة لدى تيارات الحركة الوطنية الجزائرية قضية فصل الدين الاسلامي عن الدولة، كانت دوما مدرجة في مطالب الأحزاب والجمعيات الدينية، وتبلورت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة من نتائج لجان المداولات التي حضرت لقاءات جلسات لجنة الإصلاحات الإسلامية بالجزائر العاصمة، وقد آلت تلك الجهود الى وضع مسودة لتشكيل المجلس الإسلامي الأعلى وكتابة قانونه الأساسي تحت اشراف الشيخ الطيب العقبي، وقد جاء في الفصل الرابع عشر من هذا القانون ذكر اللجان الأساسية التي يتكون منها المجلس، ومن بينها لجنة خاصة للأوقاف تتولى العناية والمتابعة والاشراف على استرجاع وتقييم الاوقاف المغتصبة كما جاء في محتوى المادة الرابعة: لجنة الأوقاف تبحث عن سائر الأوقاف الإسلامية العامة بالقطر الجزائري التي استولت عليها الحكومة وتعين كل عقار بعينه وتحدد قيمته وتبحث عنى سائر الأوقاف التي انعدمت واضمحت، أو التي لا يمكن إرجاعها بموجب معقول ومقبول شرعا، وتعين قيمتها بالنسبة لأسعار اليوم، وتفاوض الحكومة في شأن استرجاع الأوقاف التي لا تزال موجودة واستلام التعويض نقدا أو عقارا عما فقد أو لا يمكن استرجاعه ثم مراقبة إدارة الأوقاف العامة التي تتأسس عندما يتم تحديد أمر الأوقاف مع الحكومة. ولجنة الأوقاف هي التي تتفاوض مع الحكومة في شأن المبالغ التي يتسلمها المجلس الإسلامي الأعلى من الدولة سنويا، وبصفة مؤقتة كتعويض عن الأوقاف وريع ما هو موجود منها الى أن يتم الاستيلاء على الأوقاف بصفة نهائية. إنما لا تكون المفاوضة

مع الدولة إلا على قاعدة أنها تدفع للمجلس سنويا مقدارا لا يقل عما تدفعه الآن من مرتبات ومنح وإعانات ومصاريف ترميم لسائر موظفي الدين والمؤسسات الدينية مع زيادة ما عسى أن يزداد خلال تلك المدة على المرتبات والأجور والمنح المختلفة⁽⁶⁴⁾.

والحقيقة أن هذه الخطوة زادت من الضغط على مديرية الشؤون الأهلية بعد التوافق الذي لم شمل رجال الديانة الاسلامية بالجزائر من أحرار وموظفين ورجال الطرق والزوايا، ولكن المشروع ظل في الرفوف بسبب تغلب النزعة الذاتية للبعض على انجاح المشروع⁽⁶⁵⁾.

كما اهتمت النخبة الجزائرية من خلال كتاباتها بجرم السياسة الاستعمارية في حق الوقف، ومن أمثلة ذلك كتابات توفيق المدني، هذا الأخير الذي وصف في كتابه هذه هي الجزائر ما تعرضت له أواق الجزائريين من مصادرة وابتزاز بقوله: إن أول ضربة ضربها الاستعمار في قطر الجزائر بعد تقويض أسس الدولة الجزائرية، هي تلك الضربة التي ألحق بها الاوقاف الإسلامية بممتلكات الدولة سنة 1830 فكل المساجد والمؤسسات الإسلامية قد أصبحت من ممتلكات الدولة الفرنسية الخاصة تفعل بها ما تشاء، فهدمت منها على هذه القاعدة ما هدمت⁽⁶⁶⁾.

والظاهر أن فرنسا قد تعاملت مع مطالب الجزائريين باسترجاع الوقف ببناء الطرشان بالرغم مما طرأ على سياستها من تغيرات، لكنها ظلت على اصرارها في تجريد الجزائريين من عنصر التملك والاستفادة من مداخل الاوقاف التي أصبحت تضخ في مصلحتها، ولم نجد أثرا لتراجع سلطة الاحتلال من خلال ما أصدرته من اصلاحات خلال القرن 19 وما بعدها مثل إصلاحات رئيس الوزراء الفرنسي جوج كليمانصو سنة 1919 وأمريّة

الجنرال ديغول سنة 1943، أو ما جاء في محتوى دستور الجزائر سنة 1947 على الرغم مما شغله موضوع الوقف في برامج واهتمامات الحركة الوطنية الجزائرية على مختلف شواربها.

والخلاصة:

مما سبق ذكره نخلص إلى القول أن الوقف في الجزائر يعد معلما مهما في خدمة المجتمع الجزائري لارتباطه بمكون الهوية الجزائرية، وتحديد بقضايا الديانة الإسلامية، وكانت الكثير من مؤسسات الوقف بأنواعها المختلفة التي حbst للصالح العام سببا قويا في استمرارية حياة الجزائريين الدينية الاجتماعية والفكرية وحتى السياسية، كما لقيت إدارة الوقف كل التشجيع من لدن السلطة في مرحلة الجزائر العثمانية وجعلت لها نظاما خاصا تتولاها ادارة معينة وتلك الأوقاف مسجلة في دفاتر خاصة بسجلات المحاكم الشرعية.

وبعد احتلال فرنسا للجزائر استولت الإدارة على معظم الأوقاف والحاقتها بمصالحها الخاصة بغية توقيف المشروع الخيري وابطال مفعول المؤسسات الدينية والثقافية وبغرض افراغ المجتمع من محتواه الحضاري وشله تماما حتى يكون تابعا لما تمليه عليه من جهة وكذا إزالة بعض العقبات امام سياسة التوسع وبناء المستوطنات والمؤسسات الادارية بالخصوص في العاصمة التي غيرت من وجهها العمراني وأزالت الكثير من مؤسسات الوقف التي كانت عليها و تعويضها بكل ما هو فرنسي.

لكن سياسة السطو والاستيلاء وفرض الأمر الواقع لم تلقى الاستجابة لدى الجزائريين، ورفضوا سياسة مصادرة الأوقاف من خلال كتابة العرائض وارسال الرسل والوفود، كما ظهر جليا ملف الوقف في مطالب

الحركة الوطنية الجزائرية وطلبت العديد من تياراتها بضرورة استرجاع الأوقاف للجزائريين وهي املاك خاص بهم وموقوفة على حسابهم كما ظهر ذلك جليا في مطال التيار الإصلاحية.

- الإحالات:

- 1/ السيد سابق (1984)، فقه السنة، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 505.
- 2/ محمد بن يعقوب، القاموس المحيد، ط3، المطبعة الأميرية، مصر، ص 220.
- 3/ القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية رقم: 91.
- 4/ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية رقم: 266.
- 5/ أبو بكر جابر الجزائري (2012)، منهاج المسلم، ط5، دار التوفيقية للطباعة، مصر، ص 329 نقلا عن كتاب الوصايا، ج3، دار الكتاب، بيروت، 1992، ص 425.
- 6/ أحمد مريوش وآخرون (2007)، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ط1، دار القصبة للنشر، ص 46.
- 7/ حمدان بن عثمان خوجة (1982)، المرأة، تعريب محمد العربي الزيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 269.
- 8/ أبو القاسم سعد الله (1998)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص 227.
- 9/ ناصر الدين سعيدوني (2013)، الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و19، ط1، البصائر للنشر والتوزيع، ص 27.
- 10/ محمد الشريف الزهار (1974)، مذكرات نقيب اشراف الجزائر، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 144.
- 11/ سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفقون داعية سلفية (1998)، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص 118.

المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)

- 12/ سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص238.
- 13/ بن ميمون، التحفة المرضية، ص23.
- 14/ الورتلاني محمد السعيد (1908)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والاختبار، تحقيق محمد بن شنب، الجزائر، ص686.
- 15/ سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص235.
- 16/ نفس المرجع، ص237.
- 17/ سعد الله، ت ج ث، ج1، ص243.
- 18/ المجلس العلمي أو الشرعي أو المجلس الشريف كان ينعقد كل خميس بالجامع الاعظم برئاسة المفتي الحنفي وحضور المفتي المالكي اضافة الى القاضين المالي والحنفي والشيخ الناظر وكاتبين يعرف كل واحد منهما بالباش عادل وكذلك شيخ البلد ووكيل بيت المال وبعض الاعيان مثل قائد العيون وامين الطرق وبعض الشواش والنظار وناظر المظالم ويتولى المجلس تعيين ناظر الاوقاف ومعالجة القضايا المتعلقة بتسيير ومراقبة الوقف، وقد الحق بالمجلس موظفا فرنسيا بغرض المراقبة سنة 1859 قبل ان يتم إلغاء المجلس لاحقا للمزيد أنظر: عبد الرحمان الجيلالي(2014)، تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الأمة الجزائر، ص154، وكذلك سعيدوني، الوقف في الجزائر، ص56.
- 19/ وزارة المجاهدين(2007)، العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات الوزارة، ص72.
- 20/ سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، ص160.
- 21/ عجيل جاسم النمشي(1973)، الحركات الإسلامية ودورها في يقظة العالم الإسلامي، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، المجلد 5، دار البعث قسنطينة، ص267.
- 22/ لوتروب ستودار، حاضر العالم الإسلامي، تقديم شكيب أرسلان، ص297.
- 23/ J. Andrée .Contribution à L'étude des confréries ; P 276.□
- 24/ رابح تركي (1984)، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص129.

المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)

- 25/ ابن أبي شنب (1964)، النهضة العربية في الجزائر، مجلة كلية الآداب، العدد 1، جامعة الجزائر، ص 37.
- 26/ نفسه.
- 27/ حميدة بن سالم (1964)، الثقافة الإسلامية ومكانة اللغة العربية في الجزائر قبل الاستقلال، مجلة اللسان العربي، العدد 1، المغرب، ص 37.
- 28/ سعد الله، ت ج ث، ج 1، ص 264.
- 29/ نفس المرجع، ص 265.
- 30/ بن سالم، الثقافة الإسلامية، ص 37.
- 31/ حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 270.
- 32/ أبو بكر الصديق حميدي (2017)، ظاهرة الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 11، جوان، ص 141.
- 33/ ناصر الدين سعيدوني (2012)، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ط 1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 159.
- 34/ أحمد مريوش (2018)، محاضرات في تاريخ الجزائر الاستعمار الفرنسي وردود الافعال 1818-1914، ط 1 مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، ص 44.
- 35/ عبد القادر جغلول (2013)، تاريخ الجزائر والمغرب العربي، ترجمة فضيلة الحكيم وفيصل عباس، ط 1، ذاكرة الناس، ص 197.
- 36/ صلاح العقاد (1993)، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 133.
- 37/ جلال يحي (1983)، المغرب العربي الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب الاسكندرية، ص 369.
- 38/ Blanqui (1980) ; L'Algérie ; Rapport sur la situation économique paris. P288. □
- 39/ مريوش وآخرون، الحياة الثقافية، ص 79.

المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)

- 40/ يحي بوعزيز (1981)، أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مجلة الثقافة، العدد 63، ماي جوان، ص 24.
- 41 / خوجة ، المصدر السابق، ص 272.
- 42 / نفسه، ص 274.
- 43 / نفسه، ص 276.
- 44 / وزارة المجاهدين، العقار في الجزائر، ص 83.
- 45 / الجيلالي، تاريخ الجزائر، ج 4، ص 58.
- 46 / نفسه، ص 82.
- 47 / مريوش أحمد (2020)، موسوعة الحكام العامون في الجزائر، ج 2، في طريق الانجاز
- 48 / الجيلالي، تاريخ الجزائر، ج 4، ص 73.
- 49 / جمال قنان (2009)، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830/ 1914، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، ص 39.
- 50 / حمدان خوجة، المرأة، ص 295.
- 51 / نفسه، ص 287.
- 52 / محمد العربي الزيري (1981)، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ص 162.
- 53 / الزيري، مذكرات الحاج أحمد باي، ص 197.
- 54/ Temimi Abdeljalil (1978): Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed bey 1830 l1837 ; Tunis : P 299.
- 55 / قنان، نصوص، ص 231.
- 56 / للمزيد أكثر حول الأمير خالد راجع: محفوظ قداش (2011)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919/ 1939، ج 1، ترجمة أحمد بن البار، دار الأمة الجزائر، ص 126.
- 57 / سعد الله (2005)، الحركة الوطنية الجزائرية 1900/ 1030، ج 2، ط 5، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص 437.

المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)

- 58/ جريدة الامة، جانفي 1938.
- 59/ علي مراد(2007)، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر 1925/1940، ترجمة محمد يحياتن، ط1، دار الحكمة الجزائر، ص526.
- 60/ لجنة الاصلاحات الإسلامية تأسست بالجزائر العاصمة 1943 وهي لجنة مختلطة فرنسية جزائرية من رجال الدين والسياسة بغرض التهدة والنظر في قضايا الجزائر خلال فترة الحرب الثانية للمزيد راجع: مريوش(2013)، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط3، دار عرار للنشر والتوزيع، الجزائر، ص320.
- 61/ محمد البشير الابراهيمي(1997)، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي، ج2، 1940 1952، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص134.
- 62/ سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، ص256، نقلا عن مجلة الشهاب، عدد خاص، جويلية 1936.
- 63/ جريدة البصائر، السلسلة الثانية، العدد الاول، 25 جويلية 1947.
- 64/ جريدة الإصلاح، العدد 62، السنة العشرون، 23 سبتمبر 1947.
- 65/ مريوش (2020)، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2، تحت الطبع.
- 66/ أحمد توفيق المدني (2010)، هذه هي الجزائر، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص122.

- المصادر:

- 1/ القرآن الكريم
- 2/ حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تعريب محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص269.

- المراجع:

- 1/ السيد سابق، فقه السنة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1984، ص505.
- 2/ محمد بن يعقوب، القاموس المحيد، ط3، المطبعة الأميرية، مصر، ص220.
- 5/ أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، ط5، دار التوفيقية للطباعة، مصر، 2012، ص329 نقلا عن كتاب الوصايا، ج3، دار الكتاب بيروت 1992، ص425.
- 6/ أحمد مريوش وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ط1، دار القصة للنشر، 2007، ص46.
- 8/ سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص227.
- 9/ سعيدوني ناصر الدين، الوقف في الجزائر أثناء القرنين 18 و19، ط1، البصائر للنشر والتوزيع، ص27.
- 10/ الزهار، محمد الشريف مذكرات نقيب اشراف الجزائر، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص144.
- 11/ سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفقون داعية سلفية، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص118.

- 12/ سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 238.
- 13/ بن ميمون، التحفة المرضية، ص 23.
- 14/ الورتلاني محمد السعيد، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والاعخبار، تحقيق محمد بن شنب، الجزائر، 1908، ص 686.
- 18/ عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 4، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 154.
- 19/ وزارة المجاهدين، العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830/ 1962، منشورات الوزارة، 2007، ص 72.
- 20/ سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، ص 160.
- 21/ عجيل جاسم النمشي، الحركات الإسلامية ودورها في يقظة العالم الإسلامي (منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية)، المجلد 5، (دار البعث قسنطينة 1973)، ص 267.
- 22/ لوتروب ستودار، حاضر العالم الإسلامي، تقديم شكيب أرسلان، ص 297.
- 23/ J. Andrée. Contribution à L'étude des confréries ; P 276. □
- 24/ تركي رابح، الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 129.
- 25/ بن أبي شنب، النهضة العربية في الجزائر، مجلة كلية الآداب، العدد 1، جامعة الجزائر، ص 37.
- 26/ نفسه.

- 27/ بن سالم حميدة، الثقافة الإسلامية ومكانة اللغة العربية في الجزائر قبل الاستقلال، مجلة اللسان العربي، العدد 1، المغرب، 1964، ص 37.
- 32/ حميدي أبو بكر الصديق، ظاهرة الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 11، جوان 2017، ص 141.
- 33/ سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ط 1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 159.
- 34/ مريوش أحمد، محاضرات في تاريخ الجزائر الاستعمار الفرنسي وردود الأفعال 1818/ 1914، ط 1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2018، ص 44.
- 35/ جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر والمغرب العربي، ترجمة فضيلة الحكيم وفيصل عباس، ط 1، ذاكرة الناس، 2013، ص 197 .
- 36/ العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993، ص 133.
- 37/ جلال يحيى، المغرب العربي الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب الاسكندرية، 1983، ص 369.
- 38/ Blanqui ;L'Algérie ;Rapport sur la situation économique paris 1980. P288. □
- 40/ بوعزيز يحيى، أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مجلة الثقافة، العدد 63، ماي جوان 1981، ص 24.
- 47 / مريوش أحمد، موسوعة الحكام العامون في الجزائر، ج 2، في طريق الانجاز.

- 49/ قنان جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830/ 1914، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، 2009، ص39.
- 52/ الزيري محمد العربي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص162.
- 54/ Temimi Abdeljalil: Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed bey 1830 l1837 ; Tunis 1978 : P 299. □
- 56/ قداش حفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919/ 1939، ج1، ترجمة أحمد بن البار، دار الأمة الجزائر 2011، ص126.
- 57/ سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900/ 1030، ج2، ط5، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005، ص437.
- 58/ جريدة الامة، جانفي 1938.
- 59/ مراد علي، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر 1925/ 1940، ترجمة محمد يحياتن، ط1، دار الحكمة الجزائر 2007، ص526.
- 60/ مريوش أحمد، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط3، دار عرار للنشر والتوزيع الجزائر، 2013، ص320.
- 61/ الابراهيم محمد البشير، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي، ج2، 1940 1952، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص134.
- 62/ سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، ص256، نقلا عن مجلة الشهاب، عدد خاص، جويلية، 1936.
- 63/ جريدة البصائر، السلسلة الثانية، العدد الاول، 25 جويلية 1947.
- 64/ جريدة الإصلاح، العدد 62، السنة العشرون، 23 سبتمبر 1947.

65/ مريوش أحمد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2، تحت الطبع.

66/ المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر 2010، ص122.

مأماة 08 ماي 1945

بين الواقع التاريخي والادعاءات السيامة

على ضوء نماذج من الأرشيف

- الأستاذ الدكتور: حسن مفدوري

جامعة زيان عاشور - الجلفة



- الملخص: ما زال 8 ماي 1945 يشكل محطة مؤلمة في الذاكرة الوطنية بالنظر للتضحيات الجسيمة التي قدمها في سبيل مناهضة الاستعمار وقرار معنى حق الشعوب في تقرير مصيرها واذا كانت الدراسات قد خصصت مساحة واسعة لمناقشة خلفيات هذه الجرائم وبشاعتها وحاولت تقديم مبررات اقتصادية واجتماعية وبمجرىات عفوية غير مقصودة الا ان الثابت هو ان الوعي الوطني قد عرف نضجا لافتا عبر عنه بيان 10 فيفري 1943 وتأسيس حركة أصدقاء البيان والحرية سنة 1944 وخروج الشعب الجزائري في مظاهرات سلمية للمطالبة بالاستقلال فكان العنف اخر ما توصل اليه العقل الاستعماري لإجهاض المشوع الوطني وهو ما تكشفه تقارير الشرطة الفرنسية للمرحلة.

- الكلمات المفتاحية: 08 ماي 1945، تقرير المصير، أحباب البيان والحرية، تقارير شرطة إدارة الاحتلال، الاستقلال.

- **Résumé:** le 08 mai 1945 restera un événement douloureux dans la mémoire nationale au regard des sacrifices massifs qu'il a consentis pour combattre le colonialisme et asseoir le sens du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes. Une remarquable maturité exprimée par la déclaration du 10 février 1943 et la fondation du mouvement original.

Le peuple algérien est dans des manifestations pacifiques pour réclamer l'indépendance, alors la violence a été la dernière chose à laquelle l'esprit colonial est parvenu pour faire avorter le projet national, ce que révèlent les reportages français de l'étape.

- **Les mots clés:** le 8 mai 1945, Rapports de police du département de l'occupation, Indépendance

- المقدمة:

تبقى مجازر 08 ماي 1945 بعدد ضحاياها محطة لافثة في العلاقات الجزائرية الفرنسية فهي تعبر عن مرحلة تاريخية كان فيها العالم يمر بتحويلات عميقة في النظم السياسية وفي المفاهيم الفكرية، وتزامنت مع توقيع الهدنة لوقف الحرب العالمية الثانية ومع الاستعداد للاحتفالات وهل كان بالإمكان معاقبة شعب تقدم بمشاركة ما يناهز 300.000 جندي حاربوا إلى جانب فرنسا في جبهات القتال ووطن عد خزانا للثروة ومستودعا لسواعد الرجال من أجل إنقاذ فرنسا الأم على حد وصف أحدهم، وعلى أية حال فإن هذه الحرب قد كشفت عن اختلالات عميقة في النظام الاستعماري الفرنسي بالجزائر وعن تصاعد وعي وطني لافت كان يتغذى من رصيد الماضي في المقاومة واستحكم في ظل تفاقم أزمة الجوع والمرض وأخذ يتبلور في تقارب نوعي بين التيارات الوطنية وفي ارتفاع سقف المطالب مع تأسيس أحباب البيان والحرية وكشف عن حجمه في الثامن من ماي 1945 غير أن فظاعة

الجريمة تطرح سؤالاً جوهرياً عن الأسباب القوية لموقف فرنسا العنيف وعن طبيعة الأعمال التي قام بها الجزائريون حتى تحملوا ومن يتحمل مسؤولية الضحايا؟

1- مظاهر الازمة واشارات السخط في الجزائر قبل 1939:

كانت الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية تعج بمظاهر الاحتقان التي أملت بكافة مجالات الحياة الأساسية، ولم تكن المؤشرات خلال هذه الفترة توحى بقرب الاستقرار، ولعلنا باقتطاع مواضع عن هذه المرحلة التي لا يمكن فصلها عن مجازر 8 ماي 1945 بصفتها تيار من القلق والوعي أخذ يكتسح، سيسمح لنا بتقديم رؤية أوضح عن طبيعة الانزلاق الذي وقعت فيه الإدارة الاستعمارية.

كان الشعب الجزائري قبل انطلاق الحرب الكبرى سنة 1939 يعيش حالة من الانسداد السياسي والإحباط النفسي، فحكومة الجبهة الشعبية قدمت وعوداً كثيرة بغير أن ترى النور مطلقاً، وتحولت الجزائر إلى مسرح للزيارات المتكررة للجان التحقيق ومعرضاً للمشاريع والاقتراحات، وبات البحث عن الخلاص في الاستجابة للخدمة العسكرية أمنية لكل الجزائريين⁽¹⁾، ولعبت الجزائر كعادتها القاعدة الخلفية للمتروبول في أوقات الحرب وقامت الإدارة الاستعمارية بتجنيد 215000 وضيق على الحريات العامة وفرضت الرقابة على الصحف والراديو بموجب مرسوم 27 أوت 1939، وتم إقرار حالة الطوارئ منذ 01 سبتمبر 1939، وتقرر وضع مراقبة المعلومات بمصلحة قيادة الأركان بالجزائر العاصمة، التي كانت تتلقى بدورها كافة تعليماتها من المتروبول، واختفت الصحافة الوطنية عن

الأنظار بفعل الرقابة الصارمة، وكان اعتقاد الجزائريين بأن فرنسا باستطاعتها الصمود بدون مساعدة الجزائريين⁽²⁾.

وإذا كانت هذه الصورة العامة للملامح السياسية للمرحلة، فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لم يكن على أحسن حال، وتبين بأن السياسة الزراعية التي كانت تركز على إنتاج الكروم قد أضحت عاجزة عن استيعاب المشاكل المتصلة بالندرة في المنتجات الصناعية، وانطلق البحث في انشاء صناعات محلية في محاولة لضمان وسائل التموين والتقليص من الاستيراد⁽³⁾، وانتشرت مظاهر السخط في الأوساط المهنية، فكثيرة هي التقارير والصحف التي عبرت عن حالة الغليان التي اجتاحت الحركة العمالية، وأثارت تمرد الفلاحين في عديد الحقول التابعة للكلون، وقد عنونة إحدى الصحف الحرة الصادرة سنة 1936 (أصبح الاضطراب في البلاد ينذر بالأخطار)، اذ تناول الموضوع الحديث عن مجموعات من الجزائريين كانت تتحرك في محيط مزارع أحواز العاصمة وهي تحمل السلاح وتقتحم الملكيات الخاصة وتهدد الملاك وتصد العمال، وتبتهت لأعمال ممثلة في مناطق بير خادم وبير، مراد رايس، سحاولة، درارية، الأربعاء، سيدي موسى، الحراش، جسر قسنطينة وغيرها، ففي كل مكان كما اضافت، كانت مجموعات الأهالي تحمل عصي وقطع من حديد وتجوب الطرقات وتسعى لصد العمال عن العمل، وتهدد الملاك والأوروبيين بغرض التوقف عن النشاط.

لقد أوقف المتظاهرون يضيف المقال، حركة السيارات، وساد شعور بالخوف لدى النساء في الحقول البعيدة، وشرعوا في النزوح باتجاه المدن طلبا للأمن، وتلقى على إثر ذلك ممثلو القوات العمومية أوامر صارمة كانت

تقضي بتوقيف كل من يقتحم ملكية الأوربيين أو من يقف في وجه العمال، وأشار المقال في الأخير، إلى أن معظم المحرضين لهذه الأعمال كانوا شبابا تتراوح أعمارهم من 17 إلى 18 سنة⁽⁴⁾.

كان كبار ملاك الأراضي يتدخلون في مرافق توجيه الشأن الاقتصادي، فهم كانوا ممثلون في المندوبات المالية منذ نشأتها في 1898، وهم من كان يوجه القرار في المجالس النيابية، وهم من كان يتحكم في دواليب السياسة العامة للأهالي، ولعلنا نستشف من الرسالة التي كتبها رئيس (فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر)، السيد أبو (Gabriel ABBO) في 13 جوان 1936 وهي الفترة التي ارتفع فيها منسوب السخط، حرص هؤلاء الشديد في الإبقاء على الوضع دونما تغيير في العمق، ففي جو الإضرابات العارمة التي عرفتھا الجزائر، قال السيد عبو، "بأن الأحداث الخطيرة التي تتفاعل في بلدياتنا منذ أيام تستحق أن نقف عندها في كل البلديات الجزائرية التي طالها الاعتداء أو تلك التي لم يصلها بعد، وتبعاً لما أكده لي عدد كثير من زملائنا، فإنني أخذت قراراً بتأجيل سفري إلى فرنسا بعدما كان من المفترض أن يكون اليوم، وأن أتفرغ حتى أكون تحت تصرف كل رؤساء بلديات الجزائر.

لقد اجتمعنا بمقر (فيدرالياتنا) لتتمكن من جمع كافة المعلومات التي يمكن أن تقدم لنا حوصلة دقيقة عن الوضع، وحرصنا بالموازاة، على تكثيف الاستطلاع بشأن الأحداث التي يمكن أن تقع، وسأبقى على اتصال دائم بالجهات المختصة للتعاون معها تعاوناً قيماً، كما تمكنا من الحصول على وعد حاسم اليوم، بأنه سيتم اتخاذ كل الإجراءات من أجل إعادة النظام، وعليكم أن تستعلموا بانتظام وبدقة عن كل ما يحدث عندهم، بما يسمح لنا بالتجاوب السريع والمناسب⁽⁵⁾.

لقد كانت الإشارات الضمنية التي حملها المقال تنبه إلى أن ثمة جيل جديد بدأ يزحف وهو يحمل أفكارا تعبر عن روح المرحلة وينبغي أن تتجند القوات العمومية لمجابهته بكل قسوة، ويبدو جليا أن نظرة سلطات الاستعمار لم يكن يهمها إلا إزالة مظاهر الأزمة بصرف النظر عن مسبباتها، ولذلك كان موقف فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر قابعا في فلسفة اقضاء العنصر الجزائري من اهتمامات السياسة العامة للاستعمار، وكان يعمل على ابقائه مستعبدا، ولعل هذه الرسالة تفتح لنا نافذة عن التيار السياسي القوي الذي كان وراء جمود وتصلب مواقف الحكومات الفرنسية حيال تطور الوعي القومي اثناء الحرب والتي كشفتها مأساة 8 ماي 1945.

لقد جاء قرار أكتوبر 1939 القاضي باعتقال عدد كبير من المناضلين والحكم على مصالي الحاج ب 16 سنة سجنا كتدبير احترازي عن الخوف من التمرد، وربما كان أحد الكتاب المصريين الذين كتبوا في جريدة الجزيرة الصادرة بسوريا في 1937 متنبئا، حينما ذهب إلى أن حوض المتوسط سيكون حلبة للتجاذبات والخصومات، وبأن تونس والجزائر والمغرب قد تملكها روح الكفاح والدفاع عن الاستقلال⁽⁶⁾.

لقد كانت مئات الصفحات التي غطت هذه المظاهر في سنوات الثلاثينات، ولذلك فإن بداية إشارات السخط والتمرد الصريح وعدم الوثوق في وعود السياسيين وضغط ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري قد بدا جليا ومستعدا للانتقال لمرحلة أنضج، ستبلور بمستجدات ظروف الحرب العالمية الثانية، وأن المواقف المتصلبة لإدارة الاحتلال ونفوذ رؤساء البلديات الذين كانوا يمثلون اللوبي الكولونيالي قد دفعوا بصياغة مفهوم

القمع ضمن رؤية هيكلية متكاملة جمعت السياسيين والعسكريين وبياعاز من المستوطنين.

2- تصاعد التيار الوطني اثناء الحرب العالمية الثانية

1/2- تداعيات الغزو الألماني لفرنسا

طفا تصاعد التيار الوطني إلى السطح بشكل بارز خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية، ولا شك أنه كان يتغذى من التطورات السياسية والعسكرية التي أثرت على فرنسا كدولة محورية في الحرب وكنظام استعماري في شمال افريقيا، فالاحتلال الألماني لفرنسا في جوان 1940 قد أحدث هزة مدوية، وجعلت تداعياتها تتمدد إلى مستعمراتها فيما وراء البحار، وكانت الجزائر بحكم موقعها الجغرافي وأهميتها الاستراتيجية أبرز المناطق التي تأثرت بارتدادات هذه الأزمة.

لقد أصبحت الجزائر خلال هذه الفترة عاصمة لفرنسا على الصعيد السياسي، والأرض التي احتضنت مقاومة الفرنسيين منذ 1942، وفيها نشأت المؤسسات المدنية والعسكرية فيما بين 1943-1944، وكانت منطلقا لتحرير فرنسا من الاحتلال الألماني في صيف 1945، وأثناءها، تهاوت صورتها في أعين الجزائريين. ذلك أن الغزو الألماني قد قسم النظام الفرنسي وعزل الجزائر عن المتروبول وأفقد فرنسا مكائنها في عقول الجزائريين.

لقد فقد النظام الاقتصادي ملحقاته والياته العضوية مع الخارج ولم تعد الحكومة الفرنسية قادرة على الاستمرار في التعامل مع الأسواق الخارجية وفشلت في تطبيق محاولات الإصلاح وتم غلق التعاملات مع فرنسا بسبب الظروف السياسية والعسكرية وبدت هشاشة النظام الاقتصادي الاستيطاني الاعرج، الذي تأخر في إحداث نقلة في استغلال العنصر البشري خارج

نطاق الزراعة. وهكذا عبر تيري (TERIER) بعد عوته من مهمة تفتيشية قاداته إلى الجزائر وتونس "رغم تفاؤل بعض المسؤولين بشأن الوضعية في الجزائر إلا أنه يبدو بأن الأمور تسير نحو الأسوأ" ساهم تدهور الظروف الاجتماعية وتزايد عدد السكان في المدن وأزمة التمويل وانحيار المستوى المعيشي وارتفاع نسبة البطالة وتدهور الأوضاع الصحية وتفشي الأوبئة والأمراض وتنامي الظلم الاجتماعي وتوسع مظاهر الاحتجاج⁽⁷⁾ في إعداد بيئة خاصة كانت تبحث بإلحاح عن مخرج للوضعية المأسوية التي وصلت إليه الأوضاع وفي خضم هذا الجو برز فرحات عباس كتعبير عن هذه المرحلة وعمر حالة الفراغ في المعارضة وساهم في تأطير النقاش العام.

2/2- نزول الحلفاء في الجزائر والرسالة السياسية

اتسمت مرحلة حكومة فيشي بقيادة المارشال بيتان بالتنفيذ الحرفي لتوجهات المانيا، فقد تقرر الاحتفاظ بغلق النشاط السياسي في الجزائر، وتعرض أعضاء حزب الشعب للاضطهاد بعدما زج بمصالي الحاج في السجن⁽⁸⁾ وتم تشديد الخناق على نشاط أعضاء جمعية العلماء ولم يكن تأثير الحزب الشيوعي يذكر في الساحة السياسية وتم إلغاء العمل بقانون كريميو وتولت الوصاية المطلقة على الشأن العام، وساهمت من جهتها حالة الفراغ الذي عاشته الجزائر في الساحة النضالية، من ظهور شخصيتي بن جلول وفرحات عباس، وإذا كانت تجربة الأول قد جعلت صورته في الأذهان غير مقنعة بسبب تذبذب مواقفه خلال فترة الثلاثينات، فإن الثاني لم يكن قد استهلك بعد فرصته في القيادة، ولعل التغيير السياسي الأكثر تعبيرا في الحركة السياسية أثناء الحرب هو الذي أقدم عليه فرحات عباس والذي اعتبره السياسيون الفرنسيون بمثابة سوء النية⁽⁹⁾.

بينما كان بالنسبة للجزائريين استفاقة تستحق الاهتمام سيما وأنها جاءت في وقت غابت فيها الأصوات السياسية التي كان بإمكانها أن تكون منفذا للتعبير عن ضغط ظروف المرحلة.

كان نزول الحلفاء بالجزائر حدثا استثنائيا، فمنذ اليوم الموالي للإنزال أصبح الوضع تحت سلطة الحلفاء وانتهت سلطة فيشي⁽¹⁰⁾ فالأمريكيون والانجليز كانا قد وقعا في 14 أوت 1941 على ميثاق الأطلسي الذي تضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولأول مرة ستعرض المطالب الوطنية بشكل مباشر على مهندسي السياسة الدولية، واستفاد الجزائريون من الدعاية الخارجية التي لعبت دورا حاسما في كشف تناقضات الصراع الدولي وعيوب السياسة الاستعمارية، وجسدت إذاعة راديو برلين الصادرة في هذا الباب⁽¹¹⁾.

واخذت المذكرة التي تقدم بها فرحات عباس للرئيس الأمريكي روزفلت في 20 ديسمبر 1942 نصيبها في النقاش الحاد حول المطالب الوطنية، ولفتت نظر الحلفاء للمشكل الجزائري، فهي قد عبرت عن استعداد أصحابها في تعبئة الشعب الجزائري للحرب ضد المحور مقابل الحرية واصلاحات شاملة، غير أن وصول المذكرة الى المندوب الفرنسي جيرو في 22 ديسمبر 1942، جعلته يتملص من مناقشة الموضوع بحجة الظروف العسكرية والحربية غير المواتية.

لقد علق الجزائريون آمالا واسعة بعد نزول الحلفاء، واعتبروها فرصة لهم أمام السلطة الجديدة في الاستجابة لطموحاتهم في تغيير أوضاعهم ورغم أن تهرب الحلفاء وفرنسا من التعاطي مع الموضوع بصورة إيجابية إلا أن

الحدث حرر الجزائريين نفسيا واستمر في التعبير عن ذلك في مطالب بيان
10 فيفري 1943.

3/2- بيان 10 فيفري 1943 وظهور معالم الطريق الجديد

لقد تم كتابة البيان في الجزائر العاصمة ووقعه 21 مندوب ومستشار بلدي،
وأدان الاستعمار والالحاق واستغلال شعب للشعب آخر، ودعا إلى حق
الشعوب في تقرير المصير وإلى تزويد الجزائر بدستور خاص يكفل الحرية
والمساواة في السياسة وفي الاقتصاد والثقافة والاعلام وفي الشأن الديني،
وطالب بالمشاركة الفعلية للمسلمين الجزائريين في حكم بلادهم وإلى
اطلاق سراح المعتقلين السياسيين⁽¹²⁾.

لقد كان البيان وثيقة تاريخية بعيدة عن أن تكون تعبيرا عن الأحقاد
وتوجهت الى سلسلة من السلط المحلية والخارجية وعكست بكل موضوعية
حصيلة قرن من الاستعمار ومثلت تراجعا صريحا عن فكرة الادمج
وعدلت بطرحها موازين القوى، وهي في النهاية قد أكدت على مبدا جديد
لسياسة عامة تطالب بديمقراطية فعلية للجزائر وللشعب الجزائري وهي
ترجمة لتطور في العقل تحت تأثير الأحداث الكبرى في الداخل وفي
الخارج⁽¹³⁾.

لم تكن الإدارة الاستعمارية قادرة عن التخلص من النظرة اللحظية
للمشاكل المطروحة ولم تكن مستعدة لتقييم حصيلة اكثر من قرن لم يهدا فيه
الشعب الجزائري في الدفاع عن حقوقه المشروعة، ولم تستطع مراجعة
سياستها القائمة على اقصاء العنصر الجزائري كمكون أساسي في مسار
الحياة بشكل عام، وعادت مرة أخرى بعرض مشاريع إصلاحية مستوحاة
من مشروع بلوم فيوليت، وشكلت لجنة اصلاح إسلامية في جانفي 1944،

غير أن هذا الأسلوب أضحى عتيقا في نظر القوى السياسية الوطنية ولا يعدو أن يكون بالنسبة لها إلا اجراء إداريا جائرا وأنها لازالت ثابتة في موقفها المناوئ للفاشية والنازية⁽¹⁴⁾.

لقد اختار الوطنيون استكمال الطريق في نفس المقاربة التي طرحها البيان، وأسسوا في مدينة سطيف بـ 14 مارس 1944 تنظيما جديدا حمل اسم (أصدقاء البيان والحرية)، وسجل رسميا في قسنطينة وكان يضم النواب والنخبة وحزب الشعب والطلبة والكشافة والعلماء، وشكل جبهة مكونة من متحالفين أكثر منه حزبا سياسيا منصهرا في أيديولوجية وعضوية موحدة، وتولى فيه فرحات عباس الكتابة العامة، وتشجع أعضائه بالنفوذ الأمريكي الإنجليزي وبالضعف الذي دب في فرنسا وباستعداد الشعب للتضحيات.

استطاع هذا المولود الجديد أن يضم اليه حوالي نصف مليون من الأتباع يتوزعون على 165 فرع من القطر الوطني، وبلغت أعداد مطبوعات جريدته ما بين 300 الى 500 ألف نسخة يوميا، وكان هذا أول مؤشر عن تحول في معالم الطريق الجديد الذي استوعب معظم الأطياف الوطنية، وعكس الجو النفسي العام لدى الشعب الجزائري الذي كان مستعدا سلفا للانخراط في حركة وطنية جامعة، سيما وأن التنظيم أعلن بأنه سيدافع عن مطالب البيان ومناهضة الاستعمار، وزاد من نشاطه في الدعوة إلى اليقظة الوطنية وإلى محاولة تكوين جبهة موحدة للوصول إلى تحقيق أهداف البيان المعلنة في ملحقه والتي كان من المفترض تأجيلها إلى ما بعد الحرب⁽¹⁵⁾.

رغم أن الحزب الشيوعي لم يكن قريبا من توجهات أحباب البيان والحرية، إلا ان عمار أوزقان الكاتب العام للحزب الشيوعي الجزائري، قد ساند

عبر جريدته اليومية (الجزائر الجمهورية) وجريته الأسبوعية (الحرية - لبارتي)، كما ساندته الكشافة وأحباب الديمقراطية (منظمة شيوعية).
لقد كانت فرنسا تدرك خطورة الأفكار التي حملها البيان، ولم تكن دلائل الخوف منه مضمرة، ذلك أن تصريح الجنرال كاترو الحاكم العام ساعة صدوره كانت واضحة، فهو الذي دعا إلى ضرورة القضاء على هذه العاصفة في إشارة الى الحركة الوطنية⁽¹⁶⁾ وكانت هذه التطورات المتداخلة والمتسارعة في صلب الأحداث التي ستعرفها الجزائر في الفاتح من ماي 1945.

3- مأساة 8 ماي 1945

1/ 3- خلفية وملابسات مأساة 8 من ماي 1945

لقد اختلف المؤرخون والباحثون عن الأسباب التي كانت وراء مجازر 8 ماي، ذلك أن جسامه الأحداث وما ترتب عنها من مسؤولية أخلاقية وإنسانية بالنسبة للأطراف الفاعلة فيها جعل الوثائق المعروضة متعددة ومتضاربة ومن مشارب مختلفة بما يستدعي قراءتها بتحليل مضامينها واستبيان حقائقها، وإذا كانت هذه الصورة تبرر الانقسام في المواقف بين من يعتبرها ثورة جوع وبين من يكتفي بنعتها بالأحداث ومن يصفها بأعمال الشغب وبين من يكتفي باعتبارها جرائم ضد الإنسانية فإن ذلك لا يمنع من استمرار التدقيق في طبيعتها وفحص مجرياتها واستبيان خيوطها حتى تتحدد الجهة المسؤولة.

كانت كل المعطيات المستجدة في الميدان السياسي والعسكري وفي الواقع الاقتصادي والساحة الإعلامية أثناء فترة الحرب كما راينا سابقا، تسير في اتجاه عزز استمرار تصاعد التيار الوطني وبلور الوعي القومي، فسليلة

المساعي التي قادها فرحات عباس بصفته الشخصية المعبرة عن الواجهة التي كانت تحجب من ورائها أفكار حزب الشعب وطموحات جمعية العلماء المسلمين وتطلعات بعض الشيوعيين وأمال الشعب الجزائري، كانت كلها تدفع بزحف تدريجي نحو المطالبة بالاستقلال الوطني، وكانت الفترة التي أعقبت انعقاد المؤتمر الأول للحزب في جانفي 1945 مواتية استغلها النشطاء الوطنيون في مساعي حيثة لحمل الشعب على المشاركة القوية في احتفالات عيد النصر بتوقيع الهدنة في 8 ماي 1945.

تحمل التقارير الصادرة عن الشرطة وعن الدرك والجهات العسكرية التي شاركت في هذه الأحداث معطيات عن تواريخ وسير المظاهرات والشعارات التي حملتها والجهات التنظيمية التي كانت تحركها وعن تدخل الشرطة والجيش وكذا المليشيات المدنية في توقيع ما تسميه تقاريرهم بالردع وإعادة النظام، ولعلنا اخترنا عينة عن هذه التقارير لما تحمله من تقصي لجملة الحوادث التي سبقت المظاهرات بجوالي سنة، وهي تحمل دلالات تعبر كما سنرى عن مساعي جادة من طرف سلطة الاحتلال في متابعة لصيقة لنشاط التيار الوطني وتحركاته، سواء بصفته مؤسسات على غرار أحباب البيان والحرية أو بصفته أفراد عن حزب الشعب وعن جمعية العلماء المسلمين بل وحتى من أوساط عامة الناس.

لقد تناول التقرير السري الذي أعده (BOBILLON) قائد السرب ووحدة الدرك بسطيف عن أعمال الشعب في المقاطعات الإدارية بسطيف وبجاية والمؤرخ بـ 27 ماي 1945⁽¹⁷⁾ معطيات تفصيلية عن المقدمات المباشرة التي سبقت اندلاع المظاهرات ومجرياتها وكيف تمكنت مختلف الوحدات

العسكرية البرية والبحرية والجوية في التدخل وامدادات الدعم التي كانت تصل من قسنطينة وسكيكدة وبسكرة في تطويق المتظاهرين⁽¹⁸⁾.

وقمعهم وكيف تطور الحس العدائي الحاد لدى الأوربيين حيال القادة والمديرين للأحداث وحرصهم على توقيع الإعدام في حقهم وفي زعماء أحباب البيان والحرية وعلى رأسهم فرحات عباس ومساعدته سيدي موسى والحامي مصطفى.

ثم انتقل الى وصف الحالة النفسية للأوربيين الذين لم يعودوا يشعرون بالأمن على مستقبلهم وابداء رغبتهم بالرحيل إلى فرنسا ومخاوف حراس الغابات المعزولين وطلبهم الحماية وكذا تصاعد أصوات تنادي بإلغاء أي عمل سياسي في الجزائر وإقرار حكومة عسكرية والإبقاء على الوحدات العسكرية في الأرياف لتسمح بعودة الحياة الاقتصادية ومجهر جريدة المساواة التابعة لفرحات عباس وتعتيم أكثر على الصحف.

لقد عرض التقرير في نفس السياس حصيلة ما افضت عنه التحقيقات الجارية بالعودة الى المنابع التي كانت وراء أعمال الشغب كما يسميها، والتي انتهت الى ربط أصولها بفكرة الوطنية استنادا الى عديد المؤشرات المعلنة في التقارير الشهرية عن الحالة النفسية للسكان، والتي لم تترك مجالا للشك، في وجود تحالف لأحباب البيان والحرية وحزب الشعب والعلماء لمحاربة الاستعمار والامبريالية الفرنسية، ومن أجل تطبيق الميثاق الأطلسي، وقد كان تركيز نشاط هذه الأحزاب على الفئات الشبانية وعلى نمو الحركة الكشفية وإليكم الوقائع التي ارتكزت عليها هذه الفرضية تبعا للتطور الكرونولوجي كما ورد في التقرير:

1- خطاب مفعم بالعنف القاه فرحات عباس في 15 جوان 1944
بجيشلة، والذي شدد فيه على اتفاق كل من أحباب البيان والحرية
والعلماء وحزب الشعب على المطالب المتوخاة وفي مقدمتها الاتحاد،
بحكم أن الظرف مواتي والمرحلة خطيرة، ولا يجب أن نتظر إلى غاية
تحرر فرنسا، فنحن نجهل فيما إذا كانت الجزائر ستبقى أرضا فرنسية...
ولذلك وجب رفض حقوق المواطنة الآن، حتى تلوي ذراع الفرنسيين،
ولا بد من أن تكون حكومة جزائرية في الجزائر وليس حكومة عامة،
ويستطرد بأنه لا شيء يجعلنا نتنازل عن مطالبنا، ولو كلفنا ذلك الاقتياد
للسجن أو لحبل المشنقة.

2- في ليلة 13 إلى 14 جويلية 1944 علقت مناشير مكتوبة بقلم
الرصاص في مدينة سطيف على واجهة مقر حلقة التربية، المكان الذي
كان فيه فرحات عباس يجري اجتماعاته، وفي المقاهي الموريسكية وردت
عبارات "نثور من أجل الحرية والاستقلال" "يسقط الفرنسيون يحيا
المسلمون" "أيها المسلمون اطلبوا حريتكم أو الموت" "بإذن الله سيتم القضاء
عليكم بأيادي المسلمين" وحن الوقت الآن يرفرف العلم الجزائري فوق
التراب الجزائري

3- خلال سنوات 1944-1945، عبرت عديد المظاهرات الفردية عن
دعوتها للاستقلال أو مقاومة السلطات على غرار (الحرس البلدي
والقياد بل وحتى الدرك) وأخذت شكل اهانات وانتفاضات وحتى
اعتداءات بالضرب.

4- سجلنا تضاعفا في عدد الافواج للكشافة الإسلامية مصحوبا في
ارتفاع خرجاتها ومخيماتاتها وفي العروض التمثيلية والمسرحية التي كانت

تقدمها، وحتى في المبيعات المستحدثة في المزاد العلني على الطريقة الأمريكية وكانت الجمعية التي يمتلكها فرحات عباس توشك على تقديم استعراضاتها كل يوم.

5- في غضون أبريل 1944 ترددت أصدااء في البلدية المختلطة بأقربو (بجاية) باقتراب موعد الانتفاضة التي أمرت بها "العيون الحمراء" والتي تعزم تعقب الفرنسيين. وترددت أخبار من البلدية المختلطة بمنصورة في مطقة البيان تتوعد بانطلاق حركة انتفاضة من القبائل الكبرى.

6- 12 نوفمبر 1944 قام الدكتور سعدان بصفته أحد المقربين لفرحات عباس في اجتماع نظمه ببسكرة، ضد سياسة الإدماج وصرح بأن مرحلة النقاشات العقيمة قد ولت ويتعين علينا الانتقال للفعل.

7- 13 نوفمبر 1944 علق فرحات عباس خلال محاضرة ألقاها في خنشلة على برنامجة قائلا: أنه يستهدف إنشاء دولة جزائرية مستقلة برلمان جزائري صرف" وأنه سيضم "أحباب البيان والحرية وحزب الشعب والعلماء"

8- 26 نوفمبر 1944 حاكم فرحات عباس في اجتماع بجيجل الاحتلال قائلا "أن كل الأمم تكافح من أجل العلم ويتعين علينا نحن بدورنا أن ندافع عنه"... علينا افتكاك مطالبنا قبل امضاء اتفاقيات السلام اذ أن الحكومة العامة للجزائر مازالت هي نفسها فهي التي تعد بكل شيء بدون أن تفعل شيئا حينما يتعلق الامر بنا.

9- خلال سهرة بسطيف أقامها تلاميذ المدرسة المحلية في 27 نوفمبر 1944، بيعت لوحة تحمل صورة فرحات عباس بـ 20.000 فرنك في

المزاد على الطريقة الأمريكية في حين عرضت نجمة البحر في نفس الظروف ولم تحصد إلا 4200 فرنك.

10- طالب العدد 9 من جريدة المساواة بتاريخ 10 نوفمبر 1944 بإطلاق سراح مصالي زعيم حزب الشعب.

11- 30 نوفمبر 1944 تم تدبير مؤامرة من طرف الأهالي من أجل تقديم أسلحة حرب وذخيرة لأحد الأنصار من المناطق المجاورة، وبعد القبض عليه في جيجل توصلت عمليات اقتحام بيوت الأهالي الموقوفين إلى اكتشاف الجرائد الوطنية السرية (العمل الجزائري) ووثائق أخرى لحزب الشعب، وكذا اثنين من المتهمين كانا عضوين في المجلس المحلي لأحباب البيان والحرية.

12- ما بين ديسمبر 1944 وفيفري 1945، وفي مستهل كل ليلة، كان مجموعة الشباب في جيجل، يتحرشون بالأوربيين، وهي أفعال غير لائقة وكانت مخيفة للسكان.

13- 4 جانفي 1945 أسفر اجتماع عام لانتخاب الفوج المحلي لأحباب البيان والحرية بمدينة مسيلة عن مطالب الحزب بشكل دقيق، اذ توصل المسلمون إلى أنه "لا يوجد لا قياد ولا اداريين ولا والي ولا حاكم عام".

14- أكدت الجريدة السرية لحزب الشعب في عددها 9 (العمل الجزائري) بأن التحرر الوطني لا يمثل قرصة لبلوغ الحقوق فحسب ولكنه يمثل ضرورة سياسية حيوية بالنسبة لشعب محتل، ولا سيما الشعب الجزائري.

15- في ليلة 23 و 24 فيفري ظهرت كتابات وطنية بالطبشور على حواف الطرق الرئيسية في جيجل "أيها الجزائريون إن الجبال تناديكم" "استقلال الجزائر" أطلقوا سراح مصالي، اقترب القصاص.

16- في 1 مارس صرحت إحدى الخادמות في بيوت الأوروبيين لسيدتها: «ستكون ثمة ثورة عن قريب. لقد سمعتها من عدة أفواه مسلمة، عليك بالخطر والزمي مكانك، سأغادر فوراً، وفي 2 مارس نقل عن محافظ الشرطة تردد صدى على لسان الأولاد باحتمال قرب اندلاع انتفاضة.

17- في منطقة عين "روة" بلدية بالقرب من سطيف، قال أحد المريدين لطائفة دينية بلاد القبائل لأحد الأغنياء الملاك "لقد كنت دوماً طيباً وكرماً معنا، وإذا ما حدث أمراً ما، فخذ برنوسك والتحق بنا، وسنؤمن لك حياتك وحياة عائلتك".

18- استنفذ أحباب البيان والحرية ابتداء من مارس 1945 مجهودات حثيثة في نواحي بجاية بتازمالت وبلغنا عقد اجتماعات ليلية للمجلس المحلي للحزب وتم اعتماد مقترحات معادية لفرنسا مفادها: (لا تعملوا لحساب الفرنسيين عليكم بالاستعداد وسلحوا أنفسكم فالثورة ستنتقل من القبائل الكبرى).

19- أعلنت مقترحات من مصادر مسلمة عن انتفاضة عامة لأفريقيا الشمالية يوم 30 أو 31 مارس 1945 بزعامة مصالي الحاج وفرحات عباس. كما ترددت أصداً عن اعتداء الأهالي في باتنة على شخصيات مرموقة على غرار الوالي والمتصرفين الإداريين.

اعتبر صاحب العرض أن هذه الوقائع التي جرت خلال العشر أشهر الأخيرة، كانت بمثابة قرينة عن النشاط الحثيث للحركة الوطنية والعنف المتزايد لهذه المظاهرات ولقد وصلنا إلى العهد الذي يسبق الثورة وهي تعزز بعض الملاحظات التالية واحتمال التحضير لحركة مربية.

- في 7 أفريل 1945 زار المحامي مصطفى عين الكبيرة اين تراس اجتماعا في 26 من الشهر وشرع رسميا في انشاء فوج عن احباب البيان والحرية في عين ابسة ويمتد الى عين روة
- نظم عباس ومصطفى اجتماعا في بني عزيز بالمدرسة يوم 28 افريل تزامنا مع يوم السوق
- في 19 افريل 1945 نظم الدكتور بن خليل عن أحباب البيان والحرية اجتماعا خاصا بعيادته ، بهدف انشاء مجموعات مقاومة في حالة وقوع احداث، وتم اختيار 15 قائدا من بين الحضور. وفي 9 ماي في اليوم الموالي لأعمال الشغب التي وقعت بسطيف، عبر بن خليل في اجتماع خاص عن اسفه بعدم تواجده ليلة 8 و9 من ماي بباتنة والا كان سيثير قلقا، ويكون قد اشاد بجرارة المسلمين الذين لم يترددوا للتضحية من اجل حب الوطن واستقلاله في خضم الحرائق الأخيرة.
- نظم بيوض حاج براهيم مناضل في جمعية العلماء المسلمين عن الغرارة اجتماعا خاصا بباتنة في 20 افريل 1945 وحث على وحدة المسلمين وأضاف ان المسلمين على اعتاب موعد مع حدث مثير وبانه يعول على إرادة كل الأنصار للاستجابة لنداء كلمة النظام العام الذي يحتمل الصدح به قريبا.

- قام المسلمون باستعراض يوم 1 ماي 1945 بسطيف وبجاية وجيجل وواد اميزور وخنشلة وهم يحملون لافتات "أطلقوا سراح مصالي" "يسقط الاستعمار" "مساواة الاجناس" وعقب توقيف احد المتظاهرين الأساسيين، وكان أستاذا بالمدرسة المحلية اعترف بانه "لم تكن هناك حرائق في بجاية، وتوالت صيحات المتظاهرين بكلمة الجهاد والحرب المقدسة وكذلك كان الحال في خنشلة اذ ارتفعت صيحات تحيا الحرب المقدسة".

استنادا لهذا التقرير فان مأساة الثامن من ماي 1945 قد كانت ضمن الاستعدادات الفرنسية التي كانت تراقب عن كثب تصاعد التيار الوطني، ويبدو ذلك جليا من خلال الإشارة للمشاركة المكثفة للقوات العسكرية والأمنية والانتشار المكثف لوحداث التفيتل في القرى والارياف، وانخراط المستوطنين الذين كانوا على امتداد الفترة الاستعمارية متمسكين بمبدأ سمو افضلية العنصر الأوربي على حساب العنصر المحلي، وتكتلوا ضمن مختلف الهيئات والجمعيات لاحتكار تدبير الشأن العام ومحاصرة كل مبادرة في سبيل تغيير الأوضاع.

لقد شارك المستوطنون بكل فعالية في التهويل الإعلامي وفي حشد الأنصار وزرع الخوف في أوساط الأوروبيين من انتفاضة قادمة تهدد وجودهم، وهو ما حملة تقرير صدر عن محافظة الشرطة المركزية بسطيف في 18 ماي 1945 عن حركة وطنية وانتفاضة من تدبير احباب البيان والحرية وحزب الشعب⁽¹⁹⁾. ليختتم في النهاية بان السكان الاوربيين قد ارعبتهم الانتفاضة ويتعين توقيع القصاص في حق مدبريها بل وعبر السكان الاوربيون عن ان مستقبل العيش في الجزائر لا يمكن ان يتحقق الا بإعدامهم وبان الردع الى

غاية اليوم ليس كافيا، وطالبت بحمل السلاح للدفاع عن امنها وهي من يتولى توقيع العقاب بعيدا عن القضاء وهدد البعض منهم بالتخلي عن محاصيله والرحيل الى فرنسا.

لقد أبدت المقالات المرتبطة بالموضوع استياء صريحا حيال موقف السكان الاوربيين ولا سيما جريدة "المساواة" وفيما ادانت بعض الأقلية المسلمة اعمال المتظاهرين فان اغلبية الشباب الذين يحملون الأفكار الانفصالية لم يثبهم الردع عن الاحتفاظ بالأمل في جزائر حرة ومستقلة⁽²⁰⁾.

كان حماس المسؤولين الفرنسيين يعكس إصرارا واضحا في الانتقام، فقد اعرب الممثلون الاوربيون في قالة بالأجماع عن انهم انقدوا قالة من مصير مدمر لولا حيوية نائب الوالي اشيارى، ويرون بان كل ما تم القيام به كان مشروعا وطالبوا بضرورة المعاقبة الاستباقية الصارمة وبانهم يرفضون بإلحاح كل من يقف في وجه العقاب الموقع⁽²¹⁾.

هكذا كان المستوطنون ومن يدعمهم وراء دعم اعمال الإبادة الوحشية وهذا ما يفسر حجم الضحايا المرعب ، ولترك العقيد شميت (schmidt) قائد المجموعة المتنقلة للتدخل يوجدة التابعة لوحدات المغرب رقم 117 في شهادته التي تغني عن كل تعليق.

كتب الى قائد القطاع 19 للجيش بالجزائر قائلا:

لقد رأيت شخصا وكل يوم، مليشيات مسلحة تغادر قالة بشاحنة في كل نهاية الظهيرة، لتنفذ ضربات تقتيل بالمناطق المجاورة، اذ وخلال دوريات الشرطة، رأيت على حافة الطريق جثنا مرمية لأهالي جزائريين، ونجدهم أحيانا في وضعيات حزينة، ولقد أعلمت العقيد مونيو (MONNIOT) قائد

وحدة عناية وأكدت هذا بعروض حال ومحاضر عبر مراسلات كنت أبعث بها.

وقد كتب قائد الفيلق اوبان (hubin) ما يلي: كانت هناك مجموعات من الفتلة مشكلة من الفرنسيين وأجانب وحتى سجناء، وكانت تجوب وتقتل بطريقة متوحشة وبدون مراقبة ولا حكم، وتسقط مجموعات بالمئات لكل الأهالي الذين تصادفهم في طريقها

اني احتفظ بأقوالي وأؤكد اني رأيت هذه المجموعة تنتقل ينما كنا في قالمة، بل وكل الفيلق كان يشاهدها (شاحنات متجهة نحو واد الشارف (lapaine) بمعنى انها كانت تمر بالقرب من معسكرنا وهي محملة بالمدنيين وبرفقة أحد او بعض المساجين الايطاليين وهم مسلحين ببنادق صيد وبنادق حرب مع ان ذلك كان يعطي انطباعا سيئا عنا عند الايطاليين⁽²²⁾.

خاتمة: هذه مجرد عينات عن المعطيات المروعة التي حملتها التقارير عن 8 ماي 1945 وهي في مجملها تؤكد على طابع الانتفاضة لهذه الاحداث ومهما يكن فان الثابت هو ان الجزائريين تشبعوا من حجم تراكمات المشاكل المعقدة وغير المنتهية والتي ارتبطت أساسا بفلسفة السياسة الاستعمارية التي فامت على الإبادة وأقصاء العنصر الجزائري من منطلق انه يحتل انسان الصف الثاني ولا يرقى لمستوى المواطن كما ان الذين يحاولون ربط هذه المأساة بالجوع والخبز لا يفهمون عقل الجزائري الذي ارتبط بالأرض والدفاع عن العرض وهذه هي الصفة العامة التي حكمت مواقفه عبر العصور كما ان الوثائق الاستعمارية نفسها لا تنفي مطلقا هذه الميزة واما عن الضحايا الذين سقطوا فعددهم قد يقوق المصريح بهم ذلك ان المستوطنين الذين نفذوا جرائمهم مازالت احصائيات ضحاياهم مجهولة

المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)

كما أن التقارير الأمنية أحصت عدد القتلى الفرنسيين ولا تقدم أرقاما عن حصيلة عمليات القتل الجماعية والتي أدارتها القوات المشتركة لمختلف القطاعات والأسلاك.

– الهوامش:

- 1- Ben Youcef Ben Khedda. Les Origines Du Premier Novembre 1954, 3^{me} Ed. Houma, Alger, 2009. P71
- 2- Jaque cantier, l'Algérie sous le régime de vichy. Paris .2002. pp33-44
- 3- Expose des travaux de la chambre de commerce d'Alger .année 1938-1939 seance 2 mars 1938 pp550-552.
- 4- AOM.GGA.15 G/1.LA PRESSE LIBRE DU 14 JUIN 1936.
- 5- AOM. ALGERIE .GGA15G/1. LETTRE ABBO. 13-6-1936. Alger
- 6- AOM. ALGERIE. GGA. G1 ALGERIE . 15H/24 « DJAZIRA » 22-12-1937.
- 7- حسان مغدوري: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) أطروحة دكتوراه، غير منشورة، اشراف بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015، ص ص 267-348.
- 8- Montagnon Pierre, Histoire De L'Algérie-Des Origines A Nos Jours ; Ed Pygmalion Gérard Watelet ,(Sd) Paris .P236
- 9- Ahmed Mahsas. Le Mouvement Révolutionnaire En Algérie De La 1ere Guerre Mondiale A 1954.L'harmattan Paris 1979.P163.
- 10- Claude Martin, Histoire De L'Algérie Française, Centre Français D'Edition Et De Diffusion Robert Laffont, 1979.P71-72.
- 11- AOM. ALGERIE GGA.16H/61 SERVICE GENERALE DE L'INFORMATION EN ALGERIE
- 12- رضوان عيناود تاب: 8 ماي 1945 والابادة الجماعية في الجزائر. تر: سعيد محمد اللحام، منشورات anep، 2005، ص ص 25-26.

المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)

- 13- Youcef Beghou, Le Manifeste Du Peuple Algérien ; Les amis Du Manifeste Et De La Liberté ; Contribution Au Mouvement National, Édition Dahlab .2007.p28.29.
- 14- سعيدوني ناصر الدين، أحداث 8 ماي 1945 ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة وكفاح مرير" مجلة الذاكرة، العدد2، المتحف الوطني المجاهد، 1995، ص11-12
- 15- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، عالم المعرفة الجزائر 2009، ص227
- 16- نفسه:
- 17- AOM. ALGERIE 40G/33RAPPORT DU CHEF D'ESCADRON BOBILLON CDT LA COMPAGNIE DE GENDARMERIE DE SETIF
- في 09 ماي عين بسة وسوق الاثنين وخراطة (Lafayette) وبوفاعه ويم 10 تدخلت قوات البحرية القادمة من بجاية بني عزيز (chevreuil) وفي يوم 11 ماي وكانت الوضعية حرجة بمنصورية لولا تدخل وحدة القناصة ويوم 12 ماي تخل الطيران بدوار بني سيار بالبلدية المختلطة للطاهير وفي 13 ماي تدخلت وحدة من الكتيبة السينغالية بالمناطق الجبلية لبني سيار ويوم 14 ماي عملية تمشيط بمرافقة الطيران في جبال البابور اين اعتصم المتمردون لعين لكبيرة بني عزيز وتمنطوت. انظر:
- 18- Ibid.
- 19- Aom. Algerie.GGA.G1/40g. Rapport Mouvement Nationaliste Et Insurrectionnel Du 8 Mai 1945. Commissariat Central Sétif. 18 mai. 1945.
- 20- Ibid
- 21- AOM. Algérie .GGA . 40 G/ 33le Préfet, L'inspecteur General De L'administration Batisstini 05 Juin 1945
- AOM. Algérie .GGA. 40 G/ 33 Cabinet Angeli .Tribunal Militaire Permanent De Constantine Oujda 11 Juillet 1945

قراءة سوميو-تاريخية في ترقيم وإعادة ترقيم
الوحدات الإقليمية للولاية الثالثة أثناء الثورة الجزائرية
(1956-1962م)

- الدكتور: مصطفى معداوي

مخبر التاريخ المحلي والذاكرة الجماعية والمقاربات الجديدة
جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة



- الملخص: تتمحور هذه الدراسة حول ظاهرة استخدام الأرقام أو الأعداد بدل الأسماء في تعيين الوحدات الإقليمية أثناء الثورة الجزائرية (1954-1962). وهي تنطلق من فرضية مفادها أن الرقم كما يعبر عن الكم والمقدار والترتيب، هو أيضا بوصفه مقولة اجتماعية، يعبر عن أحوال كيفية صرفة تنبع من جوف المجتمع وتسبح في فضائه الثقافي وتتشابك مع بنيانه العميق. وبما أن حجم الدراسة لا يسمح بمعالجة مجمل الظاهرة، فإنها ركزت على مشكلة محددة وهي ترقيم وإعادة ترقيم الوحدات الإقليمية للولاية الثالثة (1956-1962). وفي هذا المسعى، حاولت (الدراسة) تجاوز المستوى السياسي - الإداري المتجلي حيث تؤدي الأرقام وظيفة تقنية محددة، لسبر الأغوار السوسيو - تاريخية العميقة بحثا عن المعاني الانثروبولوجية الأعمق والدلالات التاريخية الأعقد لظاهرة الترقيم الإقليمي.

- الكلمات المفتاحية: الترقيم، إعادة الترقيم، المناطق، الولاية الثالثة، الثورة الجزائرية.

□

- Abstract : This study approaches the phenomenon of the use of numbers instead of names in the designation of territorial units during the Algerian revolution (1954-1962). It starts from the hypothesis that the number, insofar as it expresses quantity and arrangement, is also a social category expressing purely qualitative realities which emerge from the depths of society, swim in its cultural space and intertwine with its deepest structure. For example, this article deals with the problem of the numbering and renumbering of the territorial units of Willaya 3 (1956-1962), while trying to go beyond the apparent political-administrative level; where the numbers fulfill a well-defined technical function, to probe the socio-historical depths in search of far-sighted anthropological meanings and consistent historical connotations.

- Keywords: Numbering, Renumbering, Willaya 3, Zones, Algerian Revolution

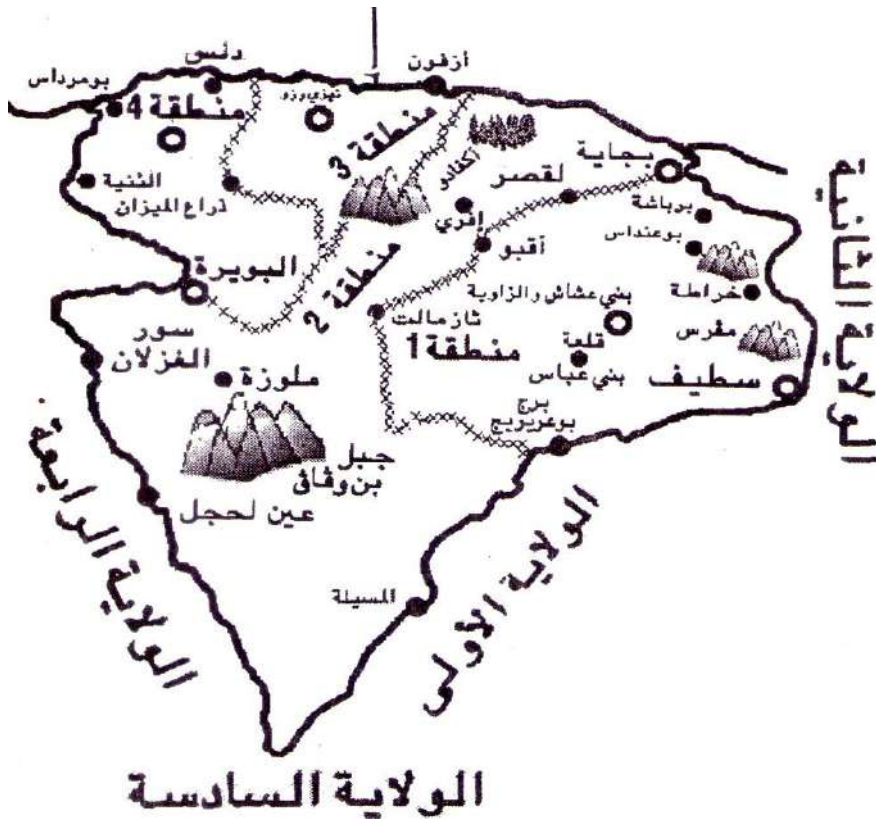
– المقدمة:

كان ترقيم مناطق الولاية الثالثة¹ غداة مؤتمر الصومام (أوت 1956) يبدأ من الغرب إلى الشرق، بحيث كانت المنطقة الأولى هي التي تجاور العاصمة بينما كانت الرابعة هي المحددة بمحور برج بوعريريج سطيف زيامة منصورية². وبخصوص خلفيات هذا الترقيم الأولي لا نملك أي معطيات قطعية، إلا أنه من اللافت أن المنطقة التي حملت رقم 1 (القبائل السهلية) هي ذاتها المنطقة التي جرت في نطاقها أغلب عمليات ليلة أول نوفمبر 1954 وجاءت منها معظم قيادات الولاية إبان هذه الفترة المبكرة، والمنطقة التي حازت رقم 2 (القبائل العليا) شاركت هي الأخرى ولو بشكل محدود في فعاليات ليلة أول نوفمبر بينما لم تلتحق المنطقتان الأخريان بالركب إلا

المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)

في فترة متأخرة نسبيا. الأمر الذي يجعلنا نميل الى أن الترتيب الترقيمي المشار إليه أعلاه يعكس نوعا من الأسبقية التاريخية في مضممار العمل المسلح.

بيد أن العمل بهكذا ترقيم لم يدم سوى سنتين أو أكثر بقليل، حيث تقرر في اجتماع قيادة الولاية بتاريخ 19 ديسمبر 1957 تغيير الترتيب الترقيمي للمناطق ليبدأ من الشرق الى الغرب؛ فأضحت المنطقة الرابعة هي المنطقة الأولى، والمنطقة الثالثة هي المنطقة الثانية، والمنطقة الثانية هي المنطقة الثالثة، والمنطقة الأولى هي المنطقة الرابعة³ (أنظر الخريطة أدناه). ترى ما هي دواعي هذا التعديل؟



ترقيم الوحدات الاقليمية للولاية الثالثة ابتداءً من أواخر 1957 الى 1962

المصدر: عبد الحفيظ أمقران الحسيني، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص. 184.

1- ظاهرة واحدة وتفسيرات متعددة:

1-1 - عودة الى الأصل؟

يذهب "عبد العزيز وعلي" إلى كون هذا التعديل مجرد عودة الى الأصل⁴، غير انه لا يخبرنا على أي أساس يعد "الترتيب من الشرق الى الغرب" هو الأصل. الراجح أنه يشير بذلك الى الترتيب الترقيمي للولايات الذي بقي طوال حرب التحرير مبتدئا من الشرق الى الغرب. لكن المعلوم أن هذا الأخير كان يخص الولايات والولايات فقط، أما المناطق فترتيبها ظل في أغلب الولايات يبتدئ من الغرب الى الشرق، وعليه فصفة "الأصل" -هنا- صفة نسبية تختلف من مستوى إقليمي لآخر ومن ثم لا يصح استعمالها بإطلاق. بل إنه حتى ولو غضضنا الطرف عن ذلك وقبلنا بالتفسير المذكور على علته، فإننا سرعان ما نكتشف أنه هو الآخر يحتاج الى تفسير، إذ لا يستقيم أن تعود الولاية الثالثة دون غيرها من الولايات⁵ الى ما يُزعم أنه "الأصل" بلا أسباب خاصة بها؟ وهو ما يعني أن الأخذ برأي "علي" وعدم الأخذ به سيان، ففي كلتا الحالتين يبقى السؤال حول دواعي التعديل قائما؟

1-2 - ديناميكية ثورية:

لعل الاجابة المنطقية الوحيدة المتاحة -في حدود المصادر المتوفرة- هي تلك التي وردت في مذكرات طبيب "المنطقة الأولى" جمال الدين بن سالم⁶، بالتحديد في الجزء المتضمن شهادة قائد المنطقة "سي أحيمي فاضل". ووفقاً لهذا الأخير، أضحت المنطقة التي يشرف عليها (الضفة اليمنى لوادي

الصومام) في أواخر 1957 أكثر مناطق الولاية الثالثة حيوية من حيث العمل المسلح، وكذا الأفضل تسليحا؛ يكفي أنها كانت الوحيدة التي تملك بنادق رشاشة غنمتها بفضل الكمائن التي ما انفكت تنصبها لقوافل الجيش الفرنسي، إضافة إلى توفرها على ما يقارب 40٪ من القوات النظامية على مستوى الولاية... وقصد تثمين هذه المجهودات، ومن ثم تشجيع المناطق الأخرى على الاقتداء بها، أُعيد النظر في ترقيم المناطق لتصبح منطقة سي أحميمي المنطقة رقم 01 بعد أن كانت المنطقة رقم 04. وتصب في ذات المنحى شهادة جودي أتومي⁷ التي تخبرنا بأن الضفة اليسرى لوادي الصومام هي الأخرى أضحت المنطقة رقم 02 في أواخر 1957 بعد أن كانت رقم 03 مكافأة لها على إحراز المرتبة الثانية على مستوى الولاية من حيث قوة النشاط العسكري وكمية الأسلحة المغتنمة.

وإذا سلمنا بصحة هذه المعطيات، فإن عملية الترقيم وإعادة الترقيم تعبر ضمينا عن وجود جدلية (ثنائية) مستترة بين قطاع القبائل الصغرى وقطاع القبائل الكبرى. ولعل من أبرز تجليات هذه الجدلية تباين النشاط العسكري بين طرفيها (أي القطاعين) خاصة إبان فترة 1956-1957، فبينما تميز في قطاع القبائل الصغرى بالحيوية الفائقة التي أفضت إلى إحراز منطقتيه على الترتيبين الأول والثاني، اعتراه في قطاع القبائل الكبرى فتور نسبي نجم عنه تدرج منطقتيه إلى آخر الترتيب. وتؤكد هذا التباين شهادات عديدة، كشهادة عبد الله دلس⁸ الذي كان ضمن فوج من وادي الساحل-الصومام، تنقل تحت إمرة عبد الرحمان ميرة في مهمة إلى القبائل الكبرى قبل مؤتمر أوت 1956، وحسب الشاهد كان القادمون (الذاهبون) من الصومام يتصورون أن المنطقة المتنقل إليها التي أنجبت رجالا عظماء أمثال عميروش

وأوعمران وكريم وسي ناصر... ستكون أكثر تنظيماً (من منطقتهم)⁹... إلا أن ما عاينوه كان يشي بالعكس، حيث اعترضتهم العديد من المشكلات ووجدوا الكثير من السكان يحتفظون ببنادقهم، وأغلب القرى لم تُنظم بعد... ولما شرع "ميرة" في اتخاذ إجراءات صارمة بغية تقويم الوضعية التنظيمية وتنشيط العمل المسلح، ما كان من بعض السكان إلا أن رفعوا التقارير يشكونه فيها إلى قائد الولاية سي ناصر (السعيد محمدي) الذي سرعان ما أنهى مهمته بالمنطقة بعد أن أنه قائلًا: "إنك تريد أن تقضي على هذه القرى وتبيد أهلها كما فعلت بمنطقتك"¹⁰.

وتتطابق مع فحوى هذه الشهادة ملحوظات حسين بن معلم كاتب عميروش ومرافقه في رحلة قادتهما من حوض الصومام إلى مقر قيادة الولاية بنواحي "فورناسيونال" في أواخر 1956: "ففي المنحدر الآخر لجرجرة، لاحظتُ جوا مغايرًا: لم تتعرض القرى للقصف. كان جيش التحرير يتحرك فيها بجذر كبير، حتى لا يُتفطن لتواجده. أذكر أنني عند خروجي مرة للاستراحة سُلم لي برنوس كي أغطي به بذلي العسكرية. تمامًا عكس ما كان عليه الأمر في المنحدر السابق، حيث استهدفت القرى بالقصف، وكان جيش التحرير ينتقل فيها في عزّ النهار. وصل الأمر بنا إلى حد القيام بتنظيم استعراضات كما كان عليه الأمر في القلعة بمناسبة مقدم وفد من الأوراس سنة من قبل"¹¹.

غير أن ما يراه البعض أعلاه ظاهرة أساسية ومعطى جوهري يفسر عملية إعادة ترقيم مناطق الولاية الثالثة، يبدو للبعض الآخر -كما سنبين أدناه- مجرد مظهر عرضي لعامل (قد) يصح نعته بالثانوي، ويتحدد في التكتيك الحربي لأحد قادة الولاية المعنية.

1-3- تكتيك حربي:

حاول ميكاشير¹² ربط التباين في النشاط العسكري بين القطاعين بالتكتيك الحربي للعقيد عميروش؛ الذي نجح -حسبه- في فرضه في القبائل الصغرى مما أفضى إلى تداعيات كارثية على الحاضنة الاجتماعية هناك، بينما جُوبهَ بممانعة شديدة وإن كانت غير معلنة في القبائل الكبرى؛ حيث كان القادة العسكريون يأخذون بعين الاعتبار انعكاسات نشاطهم العسكري على السكان.

بيد أن المتمعن في هذا الربط يشعر وكأن صاحبه يضع العربة أمام الثور؛ إذ أتى لنفس المعطى وهو التكتيك الحربي لعميروش أن يفسر لنا محصلتين (له) مختلفتين¹³؟ فالمنطق السليم يقتضي البحث عن تفسير لهذا الاختلاف في مكان آخر؛ بالتحديد في تباين البيئتين الاجتماعيتين اللتين جرى التعامل معهما. الأمر الذي يدفعنا إلى الافتراض بأن اختلاف النشاط العسكري بين القطاعين الذي تعبر عنه عملية الترقيم وإعادة الترقيم هو مجرد جزء طافي من جبل جليدي عائم. وهو ما تزكيه الاختلافات العميقة الكائنة بينهما والتي تحاول المقارنة الآتية إمطة اللثام عنها.

2- نحو قراءة سوسيو-تاريخية للترقيم:

يعد خط قمم جبال جرجرة هو الحد الفاصل بين كل من قطاع القبائل الصغرى وقطاع القبائل الكبرى، بحيث يدير كل واحد منهما ظهره للآخر؛ فالقطاع الأول يستقبل الشرق، بينما يولي القطاع الثاني وجهه شطر الغرب. وتمخضت عن هذا التباين الأولي تباينات جوانية، سرعان ما تعززت بطروء عوامل برانية، لينعكس كل ذلك على تفاعل كل قطاع مع مستجدات الراهن السياسي:

2-1- تباينات جوانية:

من الناحية الفزيائية، تهيمن على القبائل الكبرى بيئة أكثر قسوة بتضاريس أشد تعقيدا وغطاء نباتي أكثر كثافة؛ إذ ظلت الغابات والأحراش لفترة طويلة تكسو سهولها وتعيق التنقل فيها. بينما تعد القبائل الصغرى -إذا استثنينا الواجهة البحرية الغابية والشديدة الانحدار- منطقة زراعية ذات موارد متنوعة. يضاف إلى ذلك انغلاق القبائل الكبرى على ذاتها لوقوعها محصورة بين البحر المتوسط وسلسلة جرجرة، مقابل انفتاح القبائل الصغرى على مناطق الجوار بفضل حوض الصومام الذي جعلها سهلة المسالك نسبيا. وقد تجلّى الفارق الأخير بوضوح خلال حرب التحرير؛ إذ كانت القبائل الصغرى (أي المنطقتين الأولى والثانية) تشترك في الحدود مع أربع ولايات تاريخية هي: الأولى والثانية والرابعة والسادسة، في حين لم يكن للقبائل الكبرى (أي المنطقتين الثالثة والرابعة) من حدود سوى مع ولاية تاريخية واحدة هي الولاية الرابعة.

أما من الناحية السكانية، وخلافا لما يمكن توقعه، كان القطاع ذو البيئة الأشد قسوة والأضعف من حيث الموارد والمنغلق على ذاته؛ أي قطاع القبائل الكبرى يتمتع بكثافة سكانية قياسية تتعدى 250 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد (تصل 270 نسمة في عين الحمام)¹⁴، هذا بينما لم تكن (الكثافة السكانية) تتجاوز إلا بالكاد سقف 100 نسمة في قطاع القبائل الصغرى، وذلك في الجهات ذات التمرکز السكاني المرتفع على غرار "الصومام" أما في ما عداها فهي تقل عن 40 نسمة كما هو الحال في "البيان"¹⁵. وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه الفروق على طريقة عيش السكان وذهنياتهم في كلا القطاعين، وهو ما يمكن ملاحظته على المستويين الجمعي

والفردى. فعلى المستوى الجمعى: بالرغم من تشابه التنظيم الاجتماعى (التقليدى) فى كلا المنطقتين، يُسجل فى القبائل الصغرى حضور قوى للشخصيات الدينية التقليدية (المرابطين) ونفوذ مؤكّد للعائلات الكبرى كعائلة أورابج وعائلة بن على شريف وعائلة بن الحداد وعائلة بن اعبيد... وهو أمر نادر فى القبائل الكبرى التى تتميز بنزعة مساواتية (Egalitarisme) أكثر تبلورا من جارتها "الصغرى". أما على المستوى الفردى: فإن إنسان القبائل الصغرى على شاكلة بيئته الطبيعية، يبدو أكثر تساهلا (تسامحا) وانفتاحا، لكن أقل مبادرة ونشاطا من نظيره فى القبائل الكبرى الذى يجابه تحديات أكبر من محيطه الجغرافى. وعلى العموم تظهر القبائل الكبرى بحكم انغلاقها الجغرافى وتركيزها السكانى أشد تجانسا وأكثر تمسكا بخصوصيتها من القبائل الصغرى.

2-2 - طروء عوامل برانية:

ومما عمق أكثر هذا التباين الجوانى بين القطاعين تدخل عدة عوامل برانية أبرزها اثنان:

- أولاهما التأثيرات الخارجية المختلفة التى كان يتعرض لها كل قطاع؛ فكانت القبائل الكبرى عرضة -بدرجة أكبر- للتأثيرات القادمة من الغرب بالتحديد من مدينة الجزائر و"سهول المتيجة" حيث مركز ثقل الإدارة الاستعمارية وتجمع كبرى المؤسسات الزراعية والتجارية التى يهيمن عليها المستوطنون والحضور المكثف للثقافة الأوربية، بينما كانت القبائل الصغرى تتفاعل أكثر مع التيارات ذات الخلفية العربية والإسلامية القادمة من قسنطينة وتونس والمشرق¹⁶.

- أما العامل الثاني فيتحدد في السياسة الفرنسية التي كرس التمييز بين القطاعين؛ فألحقت إداريا كل قطاع بمحافظة مختلفة (فكانت القبائل الكبرى تابعة لمحافظة الجزائر والقبائل الصغرى تابعة لمحافظة قسنطينة)، كما فرضت في المجال القضائي تطبيق القانون العرفي (القبائلي) في القبائل الكبرى دون القبائل الصغرى... وبشكل عام مارست ما يعرف بـ "السياسة القبائلية" بتركيز أكبر في القطاع الأول بالمقارنة مع الثاني لاسيما في مجال نشر التعليم الفرنسي وإقامة المراكز البلدية...¹⁷

2-3- تفاعل مختلف مع المستجدات:

وبناء على مجمل ما سبق، كان من الطبيعي أن يتباين تفاعل القطاعين المعنيين مع المستجدات المختلفة على الساحة الوطنية:

فكانت القبائل الكبرى سباقةً للتجاوب مع الأفكار الاستقلالية القادمة من المهجر ومدينة الجزائر وذلك منذ ثلاثينيات القرن العشرين، في حين تأخر انتشار تلك الأفكار في جارتها "الصغرى" عدا "قنزات" وبعض المراكز الحضرية¹⁸ إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتعد جولات "مصالي" الشعبية في المنطقتين مؤشرا معبرا عن هذه الحقيقة؛ فقد زار منطقة القبائل الكبرى لأول مرة في أكتوبر 1936 أين نشط تجمعات شعبية حضرها الآلاف من السكان المحليين¹⁹، وعاد إليها كرهة أخرى في مارس 1947 حيث لقي -كما في المرة السابقة- استقبالا وحفاوة منقطعي النظر. بينما لم تُنح له زيارة القبائل الصغرى إلا في أبريل 1947 أي بعد أكثر من عقد من الزمن من جولته الأولى في جارتها "الكبرى" وبعد شهر من جولته الثانية²⁰.

وفي المقابل، فإن أفكار "الإصلاح" -التي لم تستطع تحقيق انجازات هامة في القبائل الكبرى (عدا القبائل السهلية)- نجحت نجاحا باهرا في القبائل

الصغرى²¹. فقد تمكنت جمعية العلماء في وقت قياسي من إقامة عدة مراكز وتأسيس العديد من المدارس في ربوعها²²؛ فأصبحت عام 1953 -مثلا- تشرف في ناحية وادي الساحل لوحدها على 18 مدرسة منها 15 فتحت بعد 1947. وهو ما أكسبها تأثيرا كبيرا على الرأي العام المحلي على غرار ما أضحى عليه الحال في بجاية وآث عباس وأقبو وآث وغليس ومشدالة والبويرة... ناهيك عن برج بوعريج وسطيف. بل وتحولت بعض المجالس القروية في ناحية الصومام (بالأخص في عرش آث عباس) الى فروع للحركة الاصلاحية²³.

ويتضح الاختلاف بين القطاعين أكثر من خلال تفاعلهما مع حوادث ماي 1945 وما تالها من تطورات. فقد كانت الجهات الشرقية من القبائل الصغرى (سطيف وخراطة) المسرح الرئيسي لتلك الأحداث الدامية، كما أضحت جهاتها الأخرى قاب قوسين أو أدنى من الانخراط في تمرد مسلح²⁴ لولا نقص التنسيق والانتشار السريع لأخبار القمع الوحشي زيادة على الاعتقالات الواسعة. هذا في حين كان تجاوب القبائل الكبرى مع تلك التطورات أقل حدة وأكثر هدوءا، وذلك عدا ناحية "برج منايل" المحسوبة على القبائل السهلية²⁵. إلا أنه في المقابل نسجل عقب تلك المأساة تطورا لافتا لظاهرة "الثائرين (Maquisards)" في القبائل الكبرى؛ حيث حمل عدد من الوطنيين السلاح واعتصموا بالجبال ليشكلوا -لاحقا- النواة الأولى للعمل الثوري²⁶، وهو ما لا نجد له مثيلا في القبائل الصغرى رغم كونها المتضرر الأكبر مما جرى.

خلاصة تركييبية:

والآن إذا ربطنا خصوصيات كلا القطاعين المعروضة أعلاه بتفاعلهما مع المستجدات المشار إليها أنفاً، نخلص إلى أن قطاع القبائل الكبرى كان يجسد البيئة الأنسب لانبثاق فرديات فاعلة، بينما قطاع القبائل الصغرى كان يستوفي أكثر الشروط الكفيلة بإذكاء الانخراط الجماعي في حركات المعارضة وأعمال الثورة. وهو ما يلقي الضوء على كون القطاع الأول منطلق المبادرة الثورية في نوفمبر 1954 ومشتله القادة الأوائل ومن ثم حاز السبق في الترتيب الترقيمي الأول. ويفسر -في ذات الحين- الانخراط المجتمعي السريع والواسع للقبائل الصغرى في العملية الثورية وما أبدته من حماس فائق وحيوية كبيرة فرضت إعادة النظر في الترتيب الترقيمي السابق وإحلالها في مركز الصدارة.

وهكذا تميّط "عملية الترقيم وإعادة الترقيم" النقاب عن حضور مؤثر لثنائية "القبائل الكبرى-القبائل الصغرى" في عملية البناء الإقليمي للولاية الثلاثة. وما هي -في المحصلة- سوى تركيب لثنائيات وجدليات في مستويات أعمق ومجالات أعقد كالبيئات الجغرافية والبُنى الاجتماعية والذهنيات الجماعية وأنماط المعيشة... وقد انبثقت من المستوى السوسيو - تاريخي العميق والمتخفي لتفرض نفسها على المستوى السياسي-الاداري البارز والمتجلي في لغة رقمية دقيقة، يغلب عليها -في الظاهر- الطابع التقني، لكنها تشي -في الباطن- بمعاني أنثروبولوجية أعمق ودلالات تاريخية أعقد²⁷.

- الهوامش:

¹ - تتوسط الولاية الثالثة شمال الجزائر، وهي تمتد على طول شاطئ البحر الأبيض المتوسط من "زموري" شرق العاصمة (على بعد 20 كلم) إلى "سوق الاثنين" شرق "بجاية". وتحدها من جهة الشرق الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) انطلاقا من "سوق الاثنين" على البحر إلى غاية "سطيف" مرورا بـ "خراطة". ويفصلها من ناحية الجنوب عن الولاية الأولى الطريق الوطني الرابط بين "برج بوعرييج" و"المسيلة" والذي يقطع منطقة الحضنة على طول سهل القصب. ولا تتوقف الولاية الثالثة عند "المسيلة" بل تمتد لتصل إلى مدينة "بوسعادة" حيث تلتقي بالولاية السادسة (الصحراء). وانطلاقا من "بوسعادة" تأخذ حدودها في الصعود باتجاه الشمال إلى غاية "زموري" على البحر بعد المرور بـ "عين الحجل" و"سيدي عيسى" و"البويرة" و"الأخضرية" و"الثنية" لترسم بذلك الحد الفاصل بينها وبين الولاية الرابعة.

وتعد هذه الولاية أصغر الولايات التاريخية من حيث المساحة، بيد أنها في المقابل تتمتع بموقع استراتيجي؛ فهي جدّ قريبة من عاصمة البلاد، وتعد ممرا إجباريا بين القطاع القسنطيني والقطاع الجزائري، ولها حدود مع جميع الولايات التاريخية باستثناء الولاية الخامسة. كما تتسم بسطح في غاية التعقيد والوعورة؛ إذ تتوفر على العديد من السلاسل الجبلية... الأمر الذي يجعل منها أرضا مثالية لخوض حرب عصابات. هذا، وتتميز -من الناحية الديمغرافية- بكثافة هي الأعلى وطنيا، في مقابل حضور ضعيف للاستيطان الأوربي، علاوة على وجود تجانس ثقافي واجتماعي قوي بين مكوناتها السكانية. ولا يفوتنا التذكير بالحضور القوي والمبكر للإيديولوجية الوطنية في هذه المنطقة التي لعب مهاجروها بفرنسا دورا محوريا في صياغتها إبان فترة ما بين الحربين العالميتين.

² - عبد العزيز وعلي، 2011، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، دار الجزائر للكتب، الجزائر، ص-ص: 362-363.

³ - Willaya 3, Directives générales du 19 au 30 décembre 1957, in Archives SHAT, 1H 1248.

⁴ - عبد العزيز وعلي، المصدر نفسه، ص ص: 362-363.

⁵ - عدا الولاية الرابعة التي كانت مناطقها -هي الأخرى- مرتبة ترقباً من الشرق إلى الغرب.

⁶ - Djamel-Eddine Bensalem, 1985, *Voyer nos armes voyez nos medecins*, ENAL, Alger, p 267.

⁷ - Djoudi Attoumi, 2005, *Avoir 20 ans dans les maquis*, Ed. RYMA Sidi-Aich, p 83.

⁸ - عبد الله دلس، 2370 يوما في قلب اللهب، مطبعة بلقصة- البويرة (الجزائر)، ط1، 2007، ص-ص: 37-39.

⁹ - المصدر نفسه، ص 37-38.

¹⁰ - حدث ذلك عقب تنفيذ هجوم ضد ثكنة للجيش الفرنسي بـالأربعاء-ناث-واسيف" لا تبعد سوى لمسافة قصيرة عن القرى المجاورة. انظر: المصدر نفسه، ص 39.

¹¹ - حسين بن معلم، 2004، مذكرات اللواء حسين بن معلم، الجزء الأول: حرب التحرير الوطني، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 97.

¹² - Salah Mekacher, 2006, *Aux P.C de la willaya III : 1957-1962*, Ed. El Amel, Tizi-Ouzou (Algérie), p-p : 109-110.

¹³ - نقصد أن ما سُمي بـ"التاكتيك الحربي" للعقيد عميروش هو نفسه، لم يتغير من قطاع لآخر، والذي تغير هو التجاوب معه، وهذا التجاوب كان مرتبطاً -بلا شك- بمميزات البيئة الاجتماعية لكل القطاع. وبناءً عليه، هنا ينبغي البحث عن التفسير لأنه مكن الاختلاف وليس في التاكتيك الحربي المشابه.

¹⁴ - انظر:

- Z.E.A. et D.I.A., *Synthèse de renseignements concernant une partie des Nahias de Fort national et de Michelet (W.3- Z.2- R.4 et R.5) FIN 1957*, in Archives SHAT, 1H 3454, D2.

- Monographie de l'arrondissement de Tizi-Ouzou, 1953, P 14, in Archives CAOM 915/88.

¹⁵ -Arnaud Jeanjean, juin 1997, la guerre d'Algérie en Kabylie 1954-1962, mémoire de maitrise en histoire, université de Nice-Sophia Antipolis, p 16.

¹⁶ -Commune mixte d'Akbou, monographie politique Commune mixte d'Akbou, p 1, in Archives CAOM 93/ 4207- 4208.

- كانت الهجرة الداخلية الهامة لسكان القبائل الصغرى كآث عباس" وانفتاحهم على باقي مناطق الجزائر تجعلهم يتأثرون بالتيارات الفكرية التي كانت تحتاح العالم الاسلامي ويشعرون بارتباط هوياتي قوي مع تلك المناطق. ويؤكد ذلك العدد الكبير من رواد وأعلام الحركة الاصلاحية الذين أنجبته هذه المنطقة كالورتلاني، مولود قاسم، صالح، شيبان، فضلاء، شتير، يعلاوي... انظر على سبيل المثال:

- Alain Mahé, 2001, Histoire de la Grande Kabylie 19-20 siècle Anthropologie Historique du lieu social dans les communautés villageoises, Ed Bouchène et éd Edif. 1^{ER} édition, Alger, p 325.

¹⁷ - هذا لا يتنافى مع وجود بعض الاستثناءات التي لا تؤثر على الخط العام لتلك السياسية؛ ففي مجال التعليم -مثلا- أبدت السلطات الاستعمارية اهتماما كبيرا بإنشاء المدارس في بعض جهات القبائل الصغرى كآث وغليس" وفنيعة" وآث عباس" لكنها كانت جدّ محدودة جغرافيا بالمقارنة مع القبائل الكبرى.

¹⁸ - حسين ايت أحمد، 2002، روح الاستقلال : مذكرات مكافح 42- 1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، ص 87.

¹⁹ - أحمد مصالي الحاج، 2006، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، ترجمة محمد المعراجي، موفم للنشر، الجزائر، ص 211.

²⁰ -Commune mixte d'Akbou, monographie politique Commune mixte d'Akbou, p 34, in Archives CAOM 93/ 4207- 4208.

²¹ - محمد الصغير فرج، 2007، تاريخ تيزي وزو منذ نشأتها حتى 1954، تر: زمولي موسى، دار ثالة، الجزائر، ص 206.

²² - على سبيل المثال أصبح لجمعية العلماء عام 1953 في ناحية وادي الساحل لوحدها 18 مدرسة منها 15 مدرسة فتحت بعد 1947، أنظر:

- Commune mixte d'Akbou, **monographie politique Commune mixte d'Akbou**, p 12, in Archives CAOM 93/ 4207- 4208.

²³ -Alain Mahé, op.cit, p 372-373.

²⁴ - تشير الوثائق الاستعمارية -على سبيل المثال- الى تشكل العديد من فرق المتطوعين في أقبو وتازمالت تحت قيادة علي أولبصير، كانت على أهبة الاستعداد للدخول في تمرد مسلح، انظر:

- Commune mixte d'Akbou, **monographie politique Commune mixte d'Akbou**, p 34, in Archives CAOM 93/ 4207- 4208.

²⁵ - انظر: مصطفى سعداوي، 2020، 'حزب الشعب في منطقة القبائل من رمضان الثوريين الى نار الثائرين (1939-1954)'، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (جامعة المسيلة)، المجلد 10، العدد 01، 28 جوان 2020، ص ص 269-294.

²⁶ - المرجع نفسه.

²⁷ - لتفاصيل أكثر، انظر: مصطفى سعداوي، 2019، 'التقطيع الإقليمي أثناء الثورة التحريرية بين الجغرافية المتحركة والتاريخ المتوقف: الولاية الثالثة أمودجا (1954-1962)'، مجلة مصادر (الصادرة عن المركز الوطني للأبحاث والدراسات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)، المجلد 17، العدد 01، 2019، ص-ص: 142-159.

السياسة الخارجية لجهة التحرير الوطني
اتجاه بلدان أمريكا وأوروبا الغربية (1955-1960م)

- الأستاذ الدكتور: عمر بوضرفة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة



- الملخص: يتناول مقالنا السياسة الخارجية الثورة الجزائرية تجاه بلدان القارة الأمريكية بما فيها الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الجنوبية إضافة إلى سياستها تجاه بلدان غرب أوروبا وفي مجموعها تشكل هذه البلدان حليفا طبيعيا (عسكريا واقتصاديا) لفرنسا، حيث ساندتها منذ بداية الثورة، ورغم ذلك لم تهمل جبهة التحرير الوطني هذا المجال الدبلوماسي الحيوي وذلك بغية إحداث اختراقات في بعض أوساط الرأي العام الغربي وبالتالي الحصول على بعض أوجه الدعم المادي للاجئين والطلبة الجزائريين، وسنحاول من خلال مقالنا هذا تناول الاستراتيجية التي تعامل بها ممثلو بعثات جبهة التحرير الوطني مع هذه الأوساط الغربية.

- الكلمات المفتاحية: جبهة التحرير الوطني، البعثات الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية، المساعدات الإنسانية، اللاجئين، بلدان غرب أوروبا.

- Abstract: Our article deals with the Algerian revolution's foreign policy towards the countries of the American continent, including the United States and the countries of South America, in addition to its policy towards the countries of Western Europe. And this vital diplomatic field, in order to make breakthroughs in some circles of Western public opinion, and thus obtain some aspects of material support for Algerian refugees and students. Through this article, we will try to address the strategy by which representatives of JTW missions dealt with these Western circles.

- Words Keys: National Liberation Front, Foreign missions, United States of America, humanitarian aid, refugees, Western European countries.

– المقدمة:

أدرك مفجرو الثورة الجزائرية خطورة إهمال البلدان الحليفة لفرنسا والتي ساندتها منذ بداية الثورة، وقد شكلت بلدان القارة الأمريكية ودول غرب أوروبا حليفا طبيعيا لفرنسا في حربها ضد جبهة التحرير الوطني والشعب الجزائري، ورغم ذلك لم تستثنها جبهة التحرير الوطني في استراتيجيتها الدبلوماسية سعيا منها لتدويل المسألة الجزائرية وكسب مزيد من الدعم المادي خاصة للاجئين الجزائريين بتونس والمغرب الأقصى، ولإحداث اختراقات في الرأي العام بهذه البلدان سعيا لتغيير مواقف بلدانها المعادية للثورة الجزائرية، وبالتالي وقف دعمها لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري، ففيم تمثلت استراتيجية الجبهة للولوج إلى هذه البلدان؟ وما هي نتائج هذه الجهود؟

1- سياسة جبهة التحرير الوطني اتجاه دول أمريكا: أدركت جبهة التحرير أهمية الولايات المتحدة الأمريكية في إطار معركة تدويل القضية

الجزائرية لاحتضانها مقر هيئة الأمم المتحدة ولوزنها في القارة الأمريكية والعالم ككل، فقام حسين آيت أحمد في إطار إشرافه على ملف التدويل في الأمم المتحدة في الوفد الخارجي بإنشاء مكتب لج. ت. وفي مدينة نيويورك الأمريكية سنة 1956، وتكفل بإدارة شؤونه إلى غاية اختطافه رفقة أعضاء الوفد الخارجي لج. ت. ويوم 22/10/1956، ثم أوكلت مهمة إدارته بعد ذلك إلى أحد مساعديه وأحد رواد دبلوماسية ج. ت. واحمد مد يزيدي إلى غاية شهر ديسمبر من سنة 1958، وبعد شروعه في ممارسة وظيفته الجديدة على رأس وزارة الإعلام عُيّن عبد القادر شندرلي خلفا له بصفة مؤقتة، وساعده في تأدية مهامه رؤوف بوشقجي¹.

وتمثلت مهام هذا المكتب في التكفل بتمثيل الثورة الجزائرية في الهيئة الأمية بمتابعة ملف القضية الجزائرية في الجمعية العامة، وتنسيق الجهود مع المجموعة العربية ودول المجموعة الأفروآسيوية في إعداد مشاريع اللوائح وطلبات إدراج القضية الجزائرية في أشغال الدورات السنوية، ثم محاولة ربط علاقات مع الأوساط السياسية والتقنية والصحفية النافذة ومن ثم التأثير في الموقف الأمريكي المعادي للثورة الجزائرية، كما شملت منطقة نشاطه كندا ودول أمريكا الجنوبية، وبخاصة بعدما أصبحت تشكل دولها الكثيرة من دعم دبلوماسي للموقف الفرنسي في عمليات التصويت داخل الجمعية العامة، وهو ما نبّه قيادة الوفد الخارجي لتوجيه وفود دعائية منذ صيف سنة 1956².

أولا- سياسة جبهة التحرير الوطني اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية:

وقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا عدائيا تجاه الثورة الجزائرية، وتجسّد هذا في دعمها غير المشروط لفرنسا التي تعتبر بالنسبة لها شريكا

وحليفا استراتيجيا، خاصة في إطار شراكتها في منظمة حلف الشمال الأطلسي كما تعد فرنسا قوة بارزة في الكتلة الرأسمالية الغربية التي تنزعمها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الكتلة الشيوعية الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي.

لقد استطاعت فرنسا أن تجنّد حليفها و.م.أ رسميا، بفعل المصالح المشتركة التي تربطها بها، في هيئة الأمم المتحدة لمنع تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، ثم بعدما أصبحت القضية الجزائرية تسجّل بشكل عادي ومتكرّر تغيرت مهمّتها إلى العمل على منع إصدار لائحة بخصوص القضية الجزائرية، كما استطاع الحضور الإعلامي والدعائي الفرنسي في هذا البلد أن يكتسح بشكل كبير الرأي العام الأمريكي³.

وتجنّد الدعم الأمريكي لفرنسا على المستوى الثنائي وعلى المستوى الجماعي في إطار حلف الشمال الأطلسي (NATO)، حيث قدّمت دوله وبدفع من الولايات المتحدة وبريطانيا مختلف أشكال الدعم الدبلوماسي والذي تجلّى بصورة جلية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى الدعم العسكري الكبير بتقديم المساعدات العسكرية في إطار حلف الشمال الأطلسي، وهو ما أكّده لمين دباغين وزير خارجية الحكومة المؤقتة في تقريره إلى الحكومة: "تلقت فرنسا الدعم منذ البداية من كل دول الحلف الأطلسي، وكانت هذه الدول بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تصوّت لفائدة فرنسا في هيئة الأمم المتحدة..."⁴، لذا فقد شكّل هذا الدعم محور استنكار وتنديد الحكومة المؤقتة من طرف فرحات عباس الذي وجّه مذكرة

المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)

تشهير بدعم الحلف لفرنسا عسكريا وماليا ودبلوماسيا، كما ندد رئيس الحكومة المؤقتة بضم الجزائر إلى الحلف عنوة دون استشارة شعبها⁵.

لم يكن سهلاً مواجهة كل هذه المعطيات من قبل من تصدوا باسم ج.م.ج.ج. للعمل الدعائي والدبلوماسي في هذا البلد في سبيل محاولة إحداث اختراقات قد يكون من شأنها التقليل من الدعم الأمريكي لفرنسا، لذا فقد عملت الحكومة المؤقتة على محاولة كسب بعض الشخصيات الأمريكية المؤثرة في الرأي العام والتي يتوسّم فيها الاعتدال، مثل السناتور الأمريكي جون كينيدي، سعياً منها لإحداث تحول في الموقف الأمريكي يصبح أقلّ عداء ولم لا إقناعها بالضغط على الحكومة الفرنسية، ضمن استراتيجية الحكومة المؤقتة الهادفة إلى عزل فرنسا عن حلفائها الطبيعيين خاصة في العالم الغربي الليبرالي.

وشمل نشاط بعثة نيويورك كذلك العمل على كسب تأييد النقابات العمالية والطلابية للتأثير على الرأي العام الأمريكي خاصة بين الفئات المثقفة والعمالية، كما عملت الحكومة الجزائرية على استغلال العلاقات الحسنة التي تربطها ببعض الدول العربية لصالح تطوير الموقف الأمريكي، عن طريق حث الحكومات العربية على التدخل لدى سفراء الولايات المتحدة، كما ستأتي محادثات عبد القادر شندرلي بالسناتور جون كينيدي في أوت 1960 لتساهم في بدء تحول الموقف الأمريكي من معاداة الثورة الجزائرية إلى القبول بفكرة منح الشعب الجزائري حقه في تقرير المصير.⁶

ساهم هذا النشاط الحثيث إضافة إلى تغيّر المعطيات الدولية في تغير تدريجي في الموقف الأمريكي، فالولايات المتحدة أقلقتها السياسة الفرنسية في "حرب الجزائر"، حتى أصبحت ترى بأنّها تهدّد المصالح الغربية برمّتها إذا

استمرّت في التعاطي مع المشكل الجزائري بذات الطريقة من قبيل الاعتداء على دول الجوار بداعي متابعة عناصر جيش ت. و ورفض تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مناقشتها وتهديد الدول المعترفة بالحكومة م. ج. ج⁷، في المقابل كان الاتحاد السوفياتي يسعى لتبني "فلاح الشعوب" وبالتالي انتشار المد الاشتراكي في الدول العربية، فالعلاقات السوفياتية العربية خاصّة مع الجمهورية العربية المتحدة والعراق شهدت تطورا مطردا منذ تدخل الاتحاد السوفياتي إلى جانب مصر في "العدوان الثلاثي" عليها سنة 1956⁸.

كما حرصت الحكومة المؤقتة من خلال ممثلها بنيويورك على إسماع صوتها للرأي العام الأمريكي كلما سنحت الفرصة بذلك، من خلال حضور المؤتمرات والندوات العالمية التي تقام بها، مثل حضور عبد القادر شندرلي في المؤتمر العالمي الخامس للبترول ماي/ جوان 1959، حيث استغل المناسبة لطرح رؤية الحكومة المؤقتة الجزائرية حول مسألة بترول الصحراء الجزائرية، وكذا مساهمته في الاحتفال بيوم إفريقيا الموافق لـ: 15/04/1959 والذي رفع فيه العلم الجزائري لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أمريكا كلّها، وكذا حضور معرض الثقافات الأجنبية في آوت 1959⁹.

ثانيا- سياسة جبهة التحرير اتجاه دول أمريكا الجنوبية:

يفوق عدد دول أمريكا اللاتينية والوسطى العشرين دولة وهو ما شكّل أهمية كبيرة عند التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبفضل النشاط الدعائي الفرنسي الكبير والتوجه الغربي الرأسمالي لدولها، والتغلغل الأمريكي بها؛ وللروابط الاقتصادية والثقافية المتينة التي تربطها

بفرنسا؛ فإنّ حكومات هذه المنطقة تجنّدت إلى جانب فرنسا في صراعها الدبلوماسي ضد جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة.

انطلاقاً من هذه المعطيات أدرك الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بقيادة محمد خيضر الأهمية البالغة لهذه المنطقة من القارة الأمريكية محمد لين دباغين¹⁰، فأوفد لها بعثات جابت معظم دولها، وهذا لتحقيق مجموعة من أهداف ثلاثة:

- التعريف بالأبعاد الحقيقية للمسألة الجزائرية وبالصراع الجزائري الفرنسي.

- صد الدعاية الفرنسية الشيطة بدول المنطقة.

- العمل على تنوير الرأي العام الأمريكي اللاتيني وكسب تأييد شخصيات سياسية وأصدقاء جددا للقضية الجزائرية، تركز عليهم دبلوماسية الثورة في توسيع قاعدة مسانديها بالمنطقة، تمهيدا لكسب دعم حكومات دول المنطقة¹¹.

وفي هذا الإطار يندرج تكليف محمد خيضر لفرحات عباس وعبد الرحمن كيوان بزيارة دول أمريكا اللاتينية في 1 سبتمبر 1956، ودامت الجولة الدعائية من 09/10 إلى 15/11/1956، حيث زار الوفد معظم دول المنطقة: الأرجنتين، البارغواي، الشيلي، البيرو، بوليفيا، الإكوادور، كولومبيا، باناما، المكسيك، وكوبا، ثم توجه الوفد إلى نيويورك، وعلى نفس المنهج سار دباغين لما تكفل بقيادة الوفد الخارجي حيث سير وفودا إلى ذات المنطقة ومنه جاءت الزيارة الثانية في جويلية / آوت 1957 لوفد الجبهة المتكوّن من فرحات عباس وآيت حسن، حيث زار فيها الوفد دولة الأرجنتين¹².

ورغم أنّ بعثة ج.ت.و بنيويورك قامت بتنظيم بعض النشاطات الإعلامية والدعائية في بعض دول المنطقة لصالح الثورة الجزائرية، إلا أن جهودها كانت غير كافية نظرا لكثرة انشغالات البعثة واتساع المساحة التي حاولت تغطيتها إضافة إلى النشاط الكبير للدعاية الفرنسية بدول أمريكا اللاتينية، لذلك كانت وزارة الشؤون الخارجية في ح.م.ج. ج. تعتزم فتح مكاتب وبعثات لها في بعض دول أمريكا الجنوبية، لكن تعليمة حكومية صادرة في 10 جويلية 1959 جمّدت عملية فتح مكاتب خارجية جديدة¹³، وعلى ما يبدو أنّ هذا القرار له علاقة بأزمة الحكومة م.ج. ج. التي تفجّرت في الفاتح جويلية 1959.

قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1959 بشن حملة دعائية في دول أمريكا اللاتينية، أحرزت نجاحا معتبرا أكسبها تعاطف بعض الشخصيات التي انتظمت في لجان مساندة مثل "اللجنة الشيلية من أجل الجزائر" التي ترأسها السيد عمر بوميفيرا ذو الأصول العربية.

لقد ارتكز تحرك الحكومة المؤقتة في منطقة أمريكا الجنوبية على شخصيات من أصول عربية أعلنت عن تعاطفها مع القضية الجزائرية واستعدادها لتأسيس لجان مساندة ومكاتب خارجية للجهة، من هذه الشخصيات نذكر: فاتح آغا بوعباد في البرازيل والذي أصبح مراسلا لبعثة نيويورك بريو ديجانيرو البرازيلية، وعمر بوميفيرا في العاصمة الشيلية سانتياغو¹⁴.

أكد محمد لين دباغين في تقريره إلى الحكومة المؤقتة على أهمية منطقة أمريكا اللاتينية وضرورة ترقية الحضور الدبلوماسي للحكومة م.ج. ج. بها، حيث قال: "تكتسي أمريكا اللاتينية أهمية كبيرة لعدد دولها -عشرون

دولة-، لذلك ينبغي إيجاد بعثة دائمة تركز نشاطها على هذه المنطقة، وعدم الاكتفاء بمراسل -فاتيح آغا بوعباد-... لم تهمل فرنسا هذه المنطقة، حيث تربطها بها علاقات متينة ومتنوعة، دبلوماسية واقتصادية بالخصوص، وهذا لأهمية أصوات دولها في الأمم المتحدة، وهو الهدف الذي أرسل من أجله وزير الخارجية بينو (PINEAU) وجاكيو (JACQUINOT)، وعلى العموم هناك إمكانيات للتصدي للدعاية الفرنسية، والدليل أننا تلقينا العديد من المراسلات من إخواننا العرب... والجنوب أمريكيين، أعربوا لنا عن تضامنهم مع قضيتنا... إنَّ جولة عباس فرحات وآيت حسن مهّدت لنا الظروف للنشاط بهذه المنطقة... ولهذا الغرض ينبغي فتح مكتب خارجي بمكسيكو أو بيونس آيرس، توكل مهمّته إلى شخص يتقن اللغة الإسبانية...¹⁵.

ولأجل الارتكاز على دعم السفارات العربية المعتمدة في دول أمريكا اللاتينية، طلب مسؤول بعثة مدريد مرارا من المسؤولين المغاربة فتح سفارة للمملكة المغربية بإحدى دول أمريكا الجنوبية بقصد تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشمال الإفريقي، وهو ما سيسمح بتعزيز موقع الحكومة المؤقتة في دول المنطقة بالاعتماد على الحضور الدبلوماسي للدول الشقيقة وبالخصوص الدول العربية.¹⁶

2- سياسة جبهة التحرير الوطني اتجاه دول غرب أوروبا: تعد دول غرب أوروبا دولّ ليبرالية عموما وكانت تنتمي إلى المعسكر الغربي الرأسمالي، وتعتبر من أبرز دول حلف الشمال الأطلسي التي دّعمت فرنسا في حربها عسكريا ماليا ودبلوماسيا ضد جبهة وجيش التحرير الوطني، تميز موقفها بالعداء الواضح تجاه القضية الجزائرية.

كانت سياسة جبهة التحرير الوطني تهدف في نشاطها الدبلوماسي تجاه دول غرب أوروبا إلى محاولة ضرب روابطها القوية مع فرنسا، ثم العمل على عزل فرنسا عن حلفائها الطبيعيين في القارة، مما يؤدي إلى إضعاف موقفها دولياً، وتسهيل تدويل القضية الجزائرية بإخراجها من الإطار الفرنسي إلى الإطار الدولي بالاحتكام إلى القانون الدولي وميثاق هيئة الأمم المتحدة، كما ركّز دبلوماسيو ح. م. ج. على الجانب الإنساني من الصراع الفرنسي الجزائري، لكسب بعض الأصوات القوية ذات النفوذ السياسي والإعلامي أو الاقتصادي في هذه البلدان، يمكن الاعتماد عليهم لإحداث بعض التغيير في المواقف العدائية لدولهم تجاه القضية الجزائرية.

وتتمثل الوسائل التي اعتمدتها جبهة التحرير الوطني ح. م. ج. ج لتحقيق أهدافها في:

- تأسيس بعثات خارجية¹⁷ بأوروبا الغربية تكون بمثابة نقطة ارتكاز في نشاطات وتحركات قادة الجبهة في أوروبا الغربية، واستغلال حرية التعبير والاجتماع التي تتمتع بها دولها للدعاية وشرح أبعاد القضية الجزائرية وجلب الدعم المادي من لدن المنظمات غير الحكومية بالخصوص، والاتصال بالبرلمانيين والمسؤولين والنقابات العمالية والطلّابية، بغرض تغيير وجهة الرأي العام الأوروبي وآرائه إزاء "حرب الجزائر"، وفي هذا الإطار أنشأت جبهة التحرير الوطني منذ منتصف 1957 عدّة بعثات في دول غرب أوروبا، في كل من لندن وترأسها محمد كلّو، وفي بون وآيت حسن¹⁸ الذي خلفه في أواخر 1958 حفيظ كرماني، وفي روما من طرف صالح محبوبي الذي خلفه طيب بولحروف، وفي سويسرا ترأسها عمر

خوجة، وفي مدريد وترأسها مسعود بوقادوم، وفي ستوكهولم ترأسها محمد شريف ساحلي¹⁹.

- النشاط الإعلامي والدعائي: يعدّ أهم رهان ركزت عليه بعثات ح.م. ج.ج بأوروبا الغربية، أملا في إحداث التحول في موقف الرأي العام بها، وصد الدعاية الفرنسية النشيطة بها، فمن الأنشطة الإعلامية حرصت هذه المكاتب على توزيع جريدة المجاهد اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني، إضافة إلى توزيع بيانات ح.م.ج.ج وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والمتعلّقة بتطورات القضية الجزائرية والمواقف الرسمية للثورة الجزائرية تجاه القضايا الهامة، كما ساهم ممثلوها في مداخلات وندوات في إطار المؤتمرات والمحاضرات التي تنظمها بعض الجامعات والتنظيمات المعادية للاستعمار، مثل جمعية إفريقيا في الجامعة السويسرية، يضاف إلى كل ذلك القيام بحملات لجمع الإعانات والهبات من المنظمات الإنسانية، وكذا اللقاءات التي يعقدها رؤساء المكاتب الخارجية مع الشخصيات السياسية والاقتصادية والنقابية بقصد توضيح الموقف الجزائري وإرساء علاقات وطيدة مع الشخصيات الفاعلة في المجتمعات الأوروبية²⁰.

وفيما يتعلّق بالنشاط الدعائي فقد ندّدت جبهة التحرير الوطني بالأعمال الإجرامية للمنظمة الإرهابية الفرنسية "اليد الحمراء" والمخابرات الفرنسية²¹، التي قامت في أبريل ونوفمبر 1959 بسلسلة من العمليات التي استهدفت أنشط وأبرز ممثلي الحكومة المؤقتة بأوروبا الغربية، مثل محاولة اغتيال طيب بولحروف في جويلية 1959 ومحاولة اغتيال آيت احسن في بون في 05 نوفمبر 1959، وكذا التخطيط لاغتيال مسؤول بعثة لندن محمد كّلّو وعمليات أخرى استهدفت إطارات في صفوف الثورة الجزائرية²².

كما شملت الحملات الدعائية لمكاتب الثورة بأوروبا الغربية التنديد والتشجيع بمشاركة الشباب الأوروبي في الحرب القذرة التي تشنها القوات الفرنسية ضد الشعب الجزائري، وفي هذا الإطار شنّ مكتباً بون وسويسرا حملات ضد تجنيد الشباب الألماني والسويسري في فرق اللّيف الأجنبي في مارس 1959، والسعي لإنشاء لجان ضد تجنيد الشباب السويسري ضمن هذه الفرق.

- العمل على ربط علاقات متينة بكل الأوساط الفاعلة في المجتمعات الأوروبية، مثل الشخصيات السياسية، الاقتصادية، النقابية، الجامعية والدينية، وهو ما اجتهد فيه مسؤولو هذه البعثات خاصة مسؤول بعثة روما طيب بولحروف، وآيت حسن مسؤول بعثة ج.ت.و في بون ومسؤول بعثة لندن محمد كلّو، ومحمد شريف ساحلي بالنسبة لبعثة ستوكهولم²³.

- التركيز على العامل الإنساني في مخاطبة الرأي العام الأوروبي لإيقاظه وتحريكه للمساهمة في تقديم الإعانات للاجئين الجزائريين، وذلك بإظهار مأساة هؤلاء الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في تونس والمغرب الأقصى، بإعداد المطبوعات المختلفة وتوزيعها والتي تضمّنت أرقاما وصورا عن مأساة اللاجئين²⁴.

- ارتكزت بعثات جبهة التحرير الوطني في نشاطها بأوروبا الغربية على دعم الحضور الدبلوماسي العربي بها، ولعل خير دليل على ذلك اتخاذاها من سفارات البلدان العربية بالعواصم الأوروبية ملجأ لها، خاصة في سفارات كل من تونس والمغرب الأقصى والجمهورية العربية المتحدة²⁵.

وفي حال تعرض الجزائريين إلى مضايقات السلطات الأوروبية يتحرك مسؤولو البعثة الجزائرية باتجاه السفراء العرب للتدخل وإنقاذ الموقف، وهو

ما حدث في ألمانيا لما شرع في معاملة الجزائريين بطريقة تختلف عن تلك المعتمدة في التعامل مع بقية اللاجئين فكان تدخل سفراء الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة المغربية، والجمهورية العراقية²⁶، هذه المبادرة أثمرت نتائج جد إيجابية لصالح الجالية الجزائرية بألمانيا، لأنها لفتت نظر الحكومة الفيدرالية الألمانية إلى التضامن العربي تجاه الشعب الجزائري وتأثر العالم العربي للتغير المفاجئ لمعاملة الحكومة الألمانية للجزائريين المقيمين فيها.

وصرح الناطق باسم الحكومة الألمانية "بأن ألمانيا تبقى على الحياد فيما يتعلق بالقضية الجزائرية" كما وعد بأن تبذل السلطات الألمانية مجهودها من أجل أن يعامل اللاجئون الجزائريون على قدم المساواة مع اللاجئين الآخرين طبقاً للدستور²⁷.

هذا الموقف العربي المشرف والمساند لنضال الشعب الجزائري في الداخل والخارج كان بمثابة ترجمة صادقة للروابط المتينة التي تجمع الشعب الجزائري بالأمة العربية، كما أنه نتاج حسن توظيف وحنكة دبلوماسية من لدن دبلوماسي الحكومة المؤقتة، لتجديد الدبلوماسية العربية في خدمة القضية المصرية للشعب الجزائري وكان التفاعل العربي في مستوى الآمال عموماً.

- قيام مسؤولي المكاتب الخارجية بزيارات إلى البلدان التي ليس بها مكاتب لجهة التحرير، بغرض دحض المغالطات والإشاعات التي تعمل مصالح الاستخبارات الفرنسية على نشرها والترويج لها، وبهدف شرح أبعاد موقف الحكومة المؤقتة من "الصراع الجزائري الفرنسي" ورؤيتها للحل الأنجع والدائم للقضية الجزائرية، من ضمن هذه الزيارات تلك التي أداها مسؤول

بعثة ستوكهولم محمد الشريف ساحلي إلى كل من فنلندا، النرويج والدانمارك، في أبريل وجوان وسبتمبر 1959.

- الحصول على منح دراسية للطلبة الجزائريين في بعض دول غربية من نقابات طلابية حرة وتكليف هؤلاء الطلبة بالقيام بنشاطات دعائية لصالح القضية الجزائرية في الأوساط الجامعية، إضافة إلى المشاركة في المهرجانات الطلابية والشبابية والقيام بجولات دعائية في البلدان التي يقصدونها باسم الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A)²⁸.

- المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تحتضنها بلدان غرب أوروبا، لتعزيز الموقف الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ودحض الدعاية الفرنسية وفضح السياسة الفرنسية في الجزائر، ولربط علاقات وطيدة بالمنظمات والشخصيات الأوربية، ومن ضمن هذه المؤتمرات والندوات التي ساهم فيها ممثلو الجزائر بأوروبا الغربية نذكر منها "المؤتمر العالمي للسلم بالسويد في ماي 1959 ومؤتمر الأمية الاشتراكية العالمية بهامبورغ الألمانية في جويلية 1959، والملتقى العالمي للطلبة بمدينة غول النرويجية.

- تأسيس لجان المساندة "من أجل الجزائر: عمل مسؤولو المكاتب الخارجية للثورة على تأسيس لجان مساندة للشعب الجزائري وكان يُطلق عليها في الغالب "اللجنة... من أجل الجزائر" أو "اللجنة... لمساعدة الجزائريين"، وهذا باستغلال الحرية التي تتمتع بها هذه البلدان فيما يتعلق خصوصا بتأسيس اللجان والجمعيات، ومن بين أهم هذه اللجان التي تم تأسيسها بأوروبا الغربية بالتنسيق مع شخصيات سياسية وأكاديمية وحتى دينية أوربية نذكر:

- "اللجنة البريطانية من أجل الجزائر" التي تأسست في جوان 1959 بالعاصمة البريطانية لندن²⁹.

- "اللجنة النرويجية من أجل الجزائر" التي ترأسها غليديتش (M GLEDISTCH) الذي أظهر بشكل مفرط ميوله للكتلة الشيوعية، مما فرض العزلة السياسية على اللجنة وأعاق نشاطها، مما استوجب تجديدها بانتخاب رئيس جديد وعناصر نشيطة، حيث أصبحت تضم أربعة أساتذة جامعيين وعضوين هامين من البرلمان أحدهما ليبرالي والآخر اشتراكي وأعضاء من الشبيبة الاشتراكية والليبرالية برئاسة البروفيسور غيتورم جيسينغ (M GUTORM GJESSING) الشخصية المعروفة في النرويج.

- "لجنة إفريقية": تأسست بجامعة جنيف بدعم من بعثة ج.ت.و بسويسرا، والتي تشرف على تنظيم ندوات ومحاضرات لدراسة مشاكل الشمال الإفريقي وطرح القضية الجزائرية بالخصوص، وقد أثمرت نشاطاتها ومساعدتها بتأسيس "لجنة لدراسة المشكل الجزائري".

كما سعى مسؤول بعثة ستوكهولم إلى تأسيس لجنة دانماركية لمساعدة اللاجئين والطلبة الجزائريين، وهو نفس ما حاولت طرحه بعثة بون على بعض الشخصيات الألمانية المتعاطفة مع القضية الجزائرية، لكن تأسيس هاتين اللجنتين لم يتم للعراقيل التي اعترضت نشاط المكتبين المذكورين³⁰.

ورغم ما عاناه نشاط بعثات الحكومة المؤقتة من عراقيل وصعوبات في بلدان أوروبا الغربية، إلا أنه استطاع تحقيق العديد من النجاحات واستطاع النفوذ إلى هيئات ومؤسسات وشخصيات لها وزنها في صناعة الموقف الأوروبي، وستظهر ثمار هذا العمل التأسيسي للنشاط الدبلوماسي في دول غرب أوروبا في الفترة اللاحقة، تبعا للتطورات التي ستشهدتها الثورة الجزائرية.

- تطور الثورة داخليا وخاصة من خلال مظاهرات 11/12/1960 -
والدولية- تزايد الدعم الصيني والسوفيياتي والتفاف الكتلة الأفروآسيوية -
والتي سٌسّاهم بشكل تدريجي ولكنه ملموس في تغيير مواقف الرأي العام
العالمي.

والواقع أنّه يُمكننا التمييز بين موقفين لدول غرب أوروبا تجاه القضية
الجزائرية، الموقف الأول اتّسم بالعداء الشديد للثورة الجزائرية وتقديم كل
أشكال الدعم المادي والدبلوماسي لفرنسا، ومثّلت هذا الموقف دول غرب
أوروبا عموما وبصفة خاصة بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، وأمّا الموقف الثاني
فيُتّسم بنوع من الحياد، وبالدعم النسبي للقضية الجزائرية ممثلة في الإعانات
المقدمة للأجّيين الجزائريين في إطار إنساني "مساعداً إنسانية"، ومثّل هذا
الموقف بعض دول منطقة اسكندينايا خاصّة السويد.

تعتبر مواقف الدول الإسكندنافية متطوّرة مقارنة مع مواقف دول غرب
أوروبا، ويمكن اعتبار الموقف السويدي نموذجا لذلك، إذ بفضل نشاط محمد
الشريف ساحلي واحتكاكه بالرأي العام السويدي والنرويجي بالخصوص
عبر المنظمات الجماهيرية والأحزاب السياسية، كسب تعاطف السويد
والنرويج وهو إنجاز منحه تهنئة وشكر وزارة الشؤون الخارجية بالحكومة
المؤقتة.

وتعتبر السويد الدولة الوحيدة في غرب أوروبا التي صوّتت بالإيجاب
لصالح القضية الجزائرية في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1959،
وهو ما دفع وزارة الخارجية إلى توجيه رسالة شكر إلى السفير السويدي
بالقاهرة في 23 ديسمبر 1959³¹.

- الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكننا القول بأن جبهة التحرير الوطني كانت لها استراتيجية دبلوماسية هدفها العمل الحثيث لتدويل المسألة الجزائرية بإخراجها من الإطار الفرنسي باعتبارها مسألة داخلية إلى الإطار الأرحب وهو القوانين الدولية وبخاصة ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وبناء على ذلك فقد سعت للاعتماد على دعم البلدان الشقيقة والصديقة الدول العربية والإسلامية أو الدول الأفروآسيوية التي شكلت الحليف الطبيعي للشعب الجزائري وللشعوب المضطهدة من قبل الاستعمار، لكنها في المقابل لم تهمل الحلفاء الطبيعيين لفرنسا أعداء الثورة في نشاطها الدولي؛ ولذلك سعت جاهدة من خلال مبعوثيها ومندوبيها وطلبتها ونقابيتها لمحاولة كسب قسم من الرأي العام في هذه البلدان، محاولة إحداث اختراقات قد تجلب للشعب الجزائري دعما ماديا وقد تمكن من ممارسة ضغوطات على حكومات هذه الدول لوقف دعمها لفرنسا والضغط على فرنسا من أجل التعجيل بالحل السلمي للتفاوضي.

لقد اتسم دبلوماسيو جبهة التحرير الوطني بالحيوية والنشاط والقدرة على التأثير في الأوساط النقابية والأكاديمية والطلابية وحتى السياسية (أحزاب وبرلمانات...) في البلدان الغربية وهو ما تجلّى في كسب تأييد شخصيات نافذة وتشكيل لجان مساندة للقضية الجزائرية، مما أزعج الحكومات الفرنسية التي استخدمت مختلف الأساليب بما فيها محاولات الاغتيال والدعاية الإعلامية لكبح جماح تغلغل ممثلي جبهة التحرير الوطني في البلدان الغربية.

- الإحالات:

- 1- Les Archives Nationale(Alger):CNRA, MAE "Rapport d'activité du MAE 1959", p9.
- 2- ANA:CNRA, Op.cit, MAE "Rapport d'activité du MAE", pp:12,13.
للمزيد من المعلومات ينظر إلى الفصل السادس من كتابنا "تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960"، دار الارشاد الجزائر، 2013 والخاص بنشاط البعثات الخارجية لج. ت. وفي أمريكا وأوروبا، وأيضا:
Abderrahmane Kiouane: Les début d'une Diplomatie de guerre, pp : 5-12.
- 3- ANA: GPRA, MAE, b23, dos8, doc02 "Rapport-La question Algérienne Au Nations Unies 1960, Et voir aussi:
CAD: MAEF, SEAA, premier ministre, b:7, dos: GPRA, doc: "Mémorandum sur la dénonciation du traité de l'atlantique nord", Ferhat Abbas, TUNIS : 19/09/1960, pp:2-9.
- 4- ANA :GPRA, MAE, b 5, dos 4, doc 10 "Rapport à Messieurs le président du conseil, Le vice-président du conseil, Les ministres et sous secrétaires d'État, Messieurs Les Délégués de l'intérieur", Docteur Lamine Mohamed, TUNIS, Le 02/10/1959, p12.
- 5- CAD:S.EA.A, Op.cit., "Mémorandum sur la dénonciation du traité de l'atlantique nord", Ferhat Abbas, pp:5-10.
- 6- ANA:GPRA, MAE, b05, dos06, doc 03 "Rapport-Entretien CHANDERLI avec JOHN Kennedy, 16/08/1960.
- 7- ANA:GPRA, Op.cit., "Rapport à Messieurs le président du conseil..", 27/10/1959 Docteur Lamine Mohamed.
- 8 أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1983، ص284.
- ANA:GPRA, Idem. Et voir Aussi:
- 9-ANA:CNRA, Op.cit, MAE "Rapport d'activité du MAE", p11.
- 10 محمد يزيد : مقابلة بتاريخ: 24 /12 /1998 بالجزائر، المصدر السابق.
- 11 - ANA:GPRA, MF G004, Pv de Réunion du 03/07/1959, "Intervention de Ferhat Abbas".

12 ذكر فرحات بأن زيارته توقفت عند الأرجنتين بسبب استدعائه من طرف لجنة التنسيق. وللتحكيم والفصل في الخلاف بين كريم بلقاسم وعَبَّان رمضان:

ANA: Ibid, "Intervention de Ferhat Abbas", Et voir aussi: Ben Jamin Stora, Zakya Daoud: Ferhat Abbas une autre Algérie, P284.

13 حاول تقرير وزارة الخارجية تلميع صورة النشاط الدعائي للحكومة.م.ج.ج في المنطقة ينظر:

ANA: Op.cit, "Rapport d'activité du MAE", p p:12,13.

14 المصدر الوحيد حسب اطلاعنا الذي أشار إلى هاذين الشخصين هو تقرير وزارة الخارجية إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته بطرابلس 1960/59.

ANA:CNRA, Ibid., MAE "Rapport d'activité du MAE", p12.

15- ANA: Idem, p13.

16- Ibid, pp:10,13.

17 وجدت البعثات في البلدان التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة وتُسمى بعثات ج.ت.و أو بعثات ح.م.ج.ج، أما المكاتب الخارجية فأسست في البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة وكانت تُسمى المكاتب الخارجية للح.م.ج.ج. وهي أشبه ما يكون بالسفارات والقنصليات الرسمية المعتمدة.

18 مزيان آيت احسن: اشتغل محاميا في مدينة قسنطينة، وفي شهر ماي 1956 التحق بتونس حيث عينته جبهة التحرير الوطني ممثلا لها، قام بعدة جولات ونشاطات في البلدان العربية الأوربية والأمريكية، ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم ممثلا للحكومة المؤقتة في العاصمة الألمانية الغربية بون، أقلق بنشاطه الدؤوب المصالح السرية الفرنسية فخططت لاغتياله يوم 05/11/1958 أمام مقر السفارة التونسية ببيون، لكنه نجا من الموت رغم تلقيه لثلاث رصاصات، عُيِّن مديرا للديوان السياسي لوزارة القوات المسلحة، توفي يوم 24/04/1959، لمزيد من التفصيل عد إلى المجاهد: الأخ مزيان آيت حسن في ذمة الله، عدد42، 01/05/1959.

19- Redha Malek : L'Algérie à Evian, p : 73.

20- ANA:CNRA 59/1960, Op.cit, MAE "Rapport d'activité du MAE", pp:14,15.

21 لمزيد من التفصيل ينظر: الفصل السادس، نشاط المكاتب الخارجية، القسم الأوروبي من كتابنا: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي، للحكومة المؤقتة 1958/1960 من خلال محفوظاتها بالمركز الوطني للأرشيف، بئر خادم - الجزائر، دار الحكمة، 2008 و2010.

22- ANA:CNRA 59/1960, Ibid, MAE "Rapport d'activité du MAE", p15.

Redha Malek : op.cit, p : 74.

23- ANA:CNRA 59/1960, Op.cit, MAE "Rapport d'activité du MAE", pp:14,15.

24 اتهمت الحكومة الفرنسية ج.ت.و بتزوير أعداد اللاجئين واستغلال مؤسساتهم التي تسببت فيها ج.ت.و في حملات دعائية عبر أنحاء العالم، مما أدى إلى تضاعف المساعدات الدولية للاجئين والتي "استحوذت" ج.ت.و على معظمها؟ ينظر:

ANOM : Fonds ministériels: 81F/197, dos: 2, doc: 6 "Le problème des 'Réfugies' Algériens au Maroc et en Tunisie" ministère de l'intérieure, pp: 1-3.

25- Redha Malek : op.cit , p :73.

26 المبادرة كانت من طرف كل السفراء العرب المعتمدين في بون، وهم سفراء: الجمهورية العربية المتحدة، المغرب، تونس، العراق، لبنان، السودان، المملكة العربية السعودية، اليمن، والأردن، أنظر:

ANA:CNRA 59/1960, Op.cit., MAE "Rapport d'activité du MAE", pp:17,18.

27- ANA: Ibid, "Rapport d'activité du MAE", p18.

28- CAD:SEAA, boîte 8, dos "U.G.E.M.A", Présidence du conseil "opinion d'un responsable de l'U.G.E.M.A", 20-08-1959, PP: 1,2.

29 لمزيد من التفاصيل حول تركيبة هذه اللجنة وأهدافها عد إلى: نشاط مكتب لندن في الفصل السادس من كتابنا تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق.

30- ANA:CNRA 59/1960, Op.cit, MAE "Rapport d'activité du MAE", pp:27,32.

31- ANA:Ibid, pp:27,32.

أحمد التليلي

ومهمات الدعم التونسي للثورة الجزائرية

- الأستاذ الدكتور: مقلاتي عبد الله

جامعة محمد بوضياف - بالمسيلة



- الملخص: يعد الزعيم التونسي أحمد التليلي من بين الشخصيات الفاعلة في العمل التحرري المغاربي، وقد ارتبط بحركة التحرر الجزائرية وبمشروع وحدة المغرب العربي، وكان بذلك أئموذجا للنخبة المغاربية التي تؤمن بفكرة التحرر والوحدة والديمقراطية في المغرب العربي، وفي هذا البحث تتبعنا مواقف من الثورة الجزائرية، وتبين لنا من خلال الاطلاع على كثير من المصادر الجديدة أنه سخر جهوده لدعم الثورة الجزائرية وربط علاقات وثيقة مع قادتها، وكان أمله واسعا في نجاح الثورة الجزائرية لتكون خير تجربة تحررية عربية وعالمية تحقق آمال الشعوب في التحرر والعدالة والديمقراطية.

- الكلمات المفتاحية: أحمد التليلي، الثورة الجزائرية، تونس، المغرب العربي.

- Summary: The Tunisian leader Ahmed Tlili is among the active personalities in the Maghreb liberation work, and he was associated with the Algerian liberation movement and the project of the unity of the Arab Maghreb, and thus was a model for the Maghreb elite that believes in the idea of liberation, unity and democracy in the Maghreb. By looking at many new sources, he harnessed his efforts to support the Algerian revolution and establish close relations with its leaders, and his hope was wide for the success of the Algerian revolution to be the best Arab and international liberation experience that fulfills the peoples' hopes for liberation, justice and democracy.

- Keywords: Ahmed Tlili, the Algerian revolution, Tunisia, the Maghreb

– المقدمة:

بمناسبة الذكرى الخمسون لاستقلال الجزائر كرم رئيس الجمهورية الجزائرية ثلة من المناضلين التونسيين، كان من بينهم أحمد التليلي، وذلك في الوقت الذي تغفل كتابات الثورة الجزائرية الحديث عن دور الرجل، ومن خلال بحوثنا المنجزة حول موضوع العلاقات الجزائرية التونسية تعرفنا على شخصية المناضل الرمز الملتزم أحمد التليلي، فقد ارتبط بالجزائر عشية الحرب العالمية الثانية فكان كاتباً خاصاً لمصالي الحاج، وقدم للثورة الجزائرية خدمات جليلة بصفته مكلفاً من السلطات التونسية بملف العلاقات الجزائرية، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن مكانة وجهود الرجل في خدمة الجزائر، وعلى ضوء ما توافر لنا من وثائق وشهادات جديدة نحاول في هذا البحث إبراز دور التليلي في خدمة الثورة الجزائرية.

أولا- شخصية أحمد التليلي: أحمد التليلي مناضل نقابي وسياسي تونسي بارز، أسهم في نضال الحركة الوطنية والنقابية التونسية، وفي بناء الدولة التونسية المستقلة، واختلف مع بورقيبة وعارضه، وبسبب ذلك تعرض للتهميش إلى غاية وفاته عام 1967، وتأخر الاهتمام بأفكاره وإنجازاته، وفي عام 1991 بادر الاتحاد العام التونسي للشغل إلى عقد ندوة دولية حول حياته ونضاله، وأصدر مجله عام 2005 كتابا تناول مسيرته ومواقفه، وعلى ضوء هذين المصدرين يمكن الوقوف على المحطات الحاسمة لحياته ونضاله.

ولد أحمد التليلي عام 1919 بقفصة في عائلة فلاحية فقيرة، دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية بمسقط رأسه، وواصل دراسته الثانوية بمعهد الصادقية، انخرط في العمل الوطني، ومن أجل ذلك طرد من الصادقية، عاد إلى مسقط رأسه، ورأى أن يلتحق بالجزائر للبحث عن فرصة عمل أو دراسة، وفي الجزائر اشتغل منذ عام 1936 كاتبا عموميا⁽¹⁾.

وفي الجزائر تفيد شهادة رفيقه محمد بوضياف أن التليلي ربط صداقات نضالية مع مناضلي حزب الشعب، انتهت به للتعرف على زعيم الحزب مصالي الحاج، حيث رافقه في تنقلاته وعمل كاتبا خاصا له، كما تعرف على فرحات عباس وجماعته، وعلى بعض رجال جمعية العلماء، وأخذ نظرة واسعة عن تاريخ الوطنية الجزائرية وحقيقة السياسة الاستعمارية⁽²⁾، وفي سنة 1937 عاد إلى تونس ودخل معهد الصادقية من جديد، تحصل على دبلوم المعهد ولم ينل شهادة البكالوريا، رجع إلى بلده واشتغل معلما، ثم موظفا بقباضة البريد بالرديف وقفصة⁽³⁾.

وقد أثرت عوامل كثيرة في تكوين شخصية التليلي الوطنية، كان منها دخوله للمدرسة الفرنسية ونشأته في بيئة متعلمة، وتواصله مع مناضلي

حزب الشعب بالجزائر، بدأ نضاله النقابي والوطني بقفصة ابان الحرب العالمية الثانية، وتوجه بالمشاركة الفعالة في تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل الى جانب فرحات حشاد، والانخراط في مكتب الحزب بجهة قفصة، ثم انخرط بقوة وفعالية في بعث وتنظيم خلايا المقاومة المسلحة بالجهة، اكتشف أمره وتعرض للاعتقال يوم 13 فيفري 1952، ولم يطلق سراحه إلا عام 1954⁽⁴⁾.

ولعب التليلي دورا مهما في إعداد انتفاضة الفلاقة عام 1952، وقد كان مقربا من بورقية منذ التقى به في سبتمبر 1949، حيث كلفه بعد رجوعه من القاهرة بتنظيم المقاومة المسلحة⁽⁵⁾، وكان بورقية واحمد التليلي يرغبان في استنساخ النموذج الجزائري "المنظمة الخاصة"، وحسب شهادة بلحسين جراد فقد تم الاتفاق بين بورقية ومزغنة في باريس على إعداد زيارة لأحمد ابن بلة إلى تونس، وفعلا استقبله بلحسين جراد في الحدود التونسية يوم 17 فيفري 1950 بواسطة كلمة السر التي جاء بها بورقية، وتكررت زيارة ابن بلة واللقاء به مرتين أو ثلاث⁽⁶⁾، وكان بورقية قد كلف التليلي برئاسة "اللجنة الوطنية للمقاومة"، وبذل التليلي مساعي جسورة لإنجاح مهمتها، ومنها السفر إلى القاهرة وليبيا والجزائر، حيث تفيد شهادة لبوضياف أن التليلي حل بالجزائر خلال هذه الفترة للتنسيق بين المنظمين السريتين⁽⁷⁾، ونعتقد أن احمد التليلي مهندس المقاومة المسلحة قد استفاد كثيرا من علاقاته بقيادة المنظمة الخاصة الجزائرية لإعداد العدة لانتفاضة الفلاقة، وخاصة وأن منطقة القصرين المرتبطة بوادي سوف احتضنت التنسيق الحقيقي بين المناضلين التونسيين والجزائريين، ونسج التليلي هناك علاقات

ممتازة مع الجزائريين العاملين في المناجم والمرسلين من قبل الحزب الثوري⁽⁸⁾.

لقد حقق التليلي نجاحا باهرا في تنظيم المقاومة، وذلك إلى غاية اعتقاله في عام 1952، حيث كان يشرف صحة الطيب المهيري على تجنيد المقاومين ونقلهم للجبال وتزويدهم بالمؤونة والسلاح والإسعاف في الجنوب التونسي، واثار إطلاق سراحه واصل نضاله السياسي والنقابي، فقد انتخب عام 1954 مساعدا لرئيس اتحاد الشغل ونائبا لرئيس الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة⁽⁹⁾، وفي عام 1955 وقف إلى جانب الحبيب بورقيبة الذي تبنى مشروع الاستقلال الداخلي، وعين عضوا في المكتب السياسي للحزب، وكان أحد ثلاثة يمثلون أركان نظام دولة تونس المستقلة، اختاره بورقيبة لمهمة حساسة هي إدارة العلاقة مع الثورة الجزائرية منذ عام 1955، وفي ديسمبر 1956 أصبح كذلك الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل⁽¹⁰⁾.

عرف التليلي بمواقفه النضالية الصارمة، وقد اعترف له بورقيبة عام 1958 أنه باعث مشروع المقاومة المسلحة، والتي اندلعت إثر فشل المفاوضات مع فرنسا واغتيال فرحات حشاد، وشهد الرجل الثاني في دولة بورقيبة الباهي لدغم أن فضل التليلي على العمل الوطني كان كبيرا⁽¹¹⁾، ودون مؤخرا الباجي قايد السبسي أن التليلي الذي تعرف عليه عن قرب هو أحد الرجال البارزين الذين صنعوا استقلال تونس ولعبوا الدور الرئيسي في الحياة الوطنية، أطلق حركة المقاومة، ونسق عمليات التزود بالأسلحة والأعمال المسلحة في الريف، وقد احتفظ بسلطة معنوية كبيرة على مناضلي الحزب والمركزية النقابية للاتحاد العام التونسي للشغل⁽¹²⁾.

وبالإضافة إلى مواقفه الثورية والشجاعة إزاء القضايا الوطنية والتي اكتسبها من تجربة حزب الشعب الجزائري عرف التليلي بحسه التنظيمي الاستراتيجي، حيث اعتمد عليه بورقيبة في تحمل المسؤوليات الكبرى، ومنها تنظيم المقاومة المسلحة، ومواجهة الفتنة اليوسفية، وإدارة الحزب الدستوري الحر والعلاقة مع الثوار الجزائريين، وفي كل هذه المهام كان يظهر مقدرة عجيبة على إدارة العلاقات وتنظيم العمل ومعالجة المشكلات، وكان خير معين ومساعد للطبيب المهيري في إدارة وزارة الداخلية في فجر الاستقلال، والذي كان يعتمد على شكل أساسي في معالجة المشكلات ذات الطابع الإداري والأمني، خاصة التي تطرحها الثورة الجزائرية في تونس⁽¹³⁾.

ختم التليلي مسيرته النضالية بتزعم حركة معارضة لسياسة بورقيبة الشمولية، تشبه حركة المعارضة الديمقراطية التي تبناها رفيقه محمد بوضياف ضد نظام ابن بلة، حيث قرر في جوان 1965 مغادرة الوطن والتجند لمرحلة جديدة من النضال، تعتمد الكفاح من أجل الديمقراطية ونبذ سياسة حكم الفرد والحزب الواحد، وقد دعا في رسالته الشهيرة لبورقيبة يوم 26 فيفري 1966 إلى إشاعة الديمقراطية والتخلي عن سياسته الاستبدادية.

وخلال هذه المرحلة تقرب من خيارات الجزائر الديمقراطية وارتبط بعلاقات وثيقة مع المعارضين الجزائريين بوضياف وكريم بلقاسم وحسين آيت أحمد على أمل النجاح في معركة النضال الديمقراطي المغاربي.

ثانيا - أحمد التليلي وربط العلاقات بمسؤولي الثورة الجزائرية: مع بداية الثورة الجزائرية اعتمد الوفد الخارجي لجهة التحرير الجزائري سياسة تقوم على الوفاء بالتزامات مشروع وحدة المغرب العربي، وفي هذا الإطار عقد ابن بلة والسلطات المصرية اتفاقا مع صالح بن يوسف لتوحيد المعركة في

تونس والجزائر، وهو ما سمح بتحقيق نتائج مهمة لصالح تسليح الثورة الجزائرية ودعمها سياسيا، ولعل هذه التعهدات والالتزامات هي التي حتمت على عناصر المعارضة اليوسفية مواصلة النضال والعمل التنسيق مع الجزائريين رغم إعلان استقلال تونس في مارس 1956، وهي نفسها التي جعلت الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني وقادة الأوراس يواصلون التعامل مع المعارضة اعترافا بخدماتها المهمة في تمرير الأسلحة، ولم يكن من السهل عليهم الاعتراف بحكومة بورقيبة.

وخلال شهر مارس سنة 1956 تم نقل دفتين هامتين من الأسلحة وعرفت الحدود الليبية التونسية نشاطا متزايدا لتهريب الأسلحة وإيصالها لجيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية الجزائرية، حيث زودت جبهتي الأوراس والقاعدة الشرقية بكمية هامة من الأسلحة دعمت قدرتهما، وقد هربت بالطرق السرية سواء من طرف الجزائريين أم بالتنسيق مع أنصار صالح بن يوسف، فقد اتصل محساس بثوار النمامشة وعمار بوقلاز واتفق معهم على تعيين عدد من السائقين لنقل الأسلحة عبر السيارات بعد أن منحت لهم هوية ليبية وتجار تونسيين⁽¹⁴⁾، واتخذت قوافل الأسلحة مسالك باتجاه الشمال عن طريق العاصمة تونس ثم مرورا إلى القاعدة الشرقية، وعن طريق الوسط مباشرة إلى ثوار النمامشة، وأصبح مرور الأسلحة يتركز بمناطق الجنوب نظرا لانحصار المعارضة التونسية بها، غير أن هذه المهام السرية كانت مكلفة وغير مأمونة تعترضها القوات الفرنسية وكذا رجال الحرس التونسي⁽¹⁵⁾.

وبخصوص موقف بورقيبة وأنصاره من نشاط الثوار الجزائريين فقد كانوا غير مرتاحين للتعاون القائم بين الجزائريين والمعارضة اليوسفية

ويتبرمون من الفوضى والمشاكل التي يثيرونها فوق التراب التونسي، واشتكت حكومة بورقيبة من تعدد المتحدثين باسم الثورة، وكان عبد الحّي الأوراسي هو المسؤول العسكري عن تمرير الأسلحة بتونس أرسله شبحاني بشير بموافقة ابن بلة ولم يكن يتفاهم مع أنصار بورقيبة⁽¹⁶⁾، وفي بداية سنة 1956 طلب المسؤولون التونسيون من جماعة جبهة التحرير الوطني بالداخل إيفاد مسؤول يسوي المشاكل القائمة بتونس، فكلف عبان رمضان حامد رواجية للسفر ومعاينة الوضع هناك، فوصل هذا الأخير إلى تونس في مارس 1956 واتصل بأحمد التليلي الذي جمعه بالوزيرين الباهي الأدغم والطيب المهيري، الذين اشتكيا له تعامل الجزائريين مع المعارضة وشرحا له ما ينتظره المسؤولون التونسيون من قيادة الثورة ملخصا في أمرين:

- أن يتخذ الثوار الجزائريون الشريط الحدودي التونسي قاعدة خلفية للاستراحة وألا يحولونه إلى ساحة قتال مع الفرنسيين.
- أن يلزموا الحياد بخصوص الخلاف الدائر بين أنصار بورقيبة وأنصار ابن يوسف.

وعليه اتصل رواجية بالمسؤول العسكري عبد الحّي الأوراسي وقدمه للمسؤولين التونسيين على أن يكون المتعامل الرسمي مع الحكومة التونسية، إلا أن هذه الأخيرة اشتكت مرارا من استمرار تعاون عبد الحّي مع المعارضة، ومن إثارته للمشاكل بتونس وطلب عبان رمضان من رواجية وآيت احسن الالتحاق بتونس كممثلين لجبهة التحرير الوطني، وعند وصولهما إلى تونس في ماي 1956 رفض عبد الحّي وجماعة الأوراس الاعتراف بهما بحجة أنهم يأترون بتوجيهات الوفد الخارجي، وإثر خلافات عديدة أقدم عبد الحّي على سجن مبعوثي الداخل، وتدخلت

القوات التونسية لتفرج عن رواجية وآيت احسن واعتقلت عبد الحي وجماعته⁽¹⁷⁾، ومثل هذا الإجراء للسلطات التونسية اعتبره البعض تدخلا في شؤون الجزائريين، في حين كانت تهدف منه إلى إنهاء الفوضى وفرض الاحترام إثر ظهور الخلاف بين جماعة الداخل والوفد الخارجي بقاعدة تونس.

وفي ليلة 14 ماي 1956 وقعت مواجهة بين المجموعات الجزائرية المتنازعة في ضواحي تونس العاصمة، وأدى حصارها الى مقتل عنصرين من قوات الحرس الوطني التونسي، ونظرا لحساسية الظرف تأثر بورقيبة وحكومته بهذا الحادث المؤلم والمؤثر على العلاقات مع فرنسا، ودعا بورقيبة إلى اجتماع حضره التليلي ولدغم وعبد الله فرحات وعبد الجليل المهيري، وبعد مناقشة الوضع من جوانبه المختلفة تقرر إبلاغ قادة الثورة في الداخل والخارج خصوصا بخطورة الوضع وضرورة وضع حد لانتهاك السيادة التونسية، وكلف بورقيبة عبد الجليل المهيري بمعالجة المسألة مع الوفد الخارجي، ويذكر هذا الأخير في شهادته أنه عقد لقاء رفقة الصديق لمقدم سفير تونس في القاهرة مع ابن بلة وخيضر ويزيد تدارسوا خلاله المشاكل المطروحة في تونس وسبل تعزيز العلاقة مع السلطات التونسية، واجتهد الطرف التونسي في كسب ود القادة الجزائريين للتعاون مع حكومة بورقيبة وقدم عروضاً مغرية من المساعدات لم تكن منغصة بشروط القطيعة مع اليوسفية، وتضبطها شهادة المهيري في النقاط الثلاث الآتية:

- تعيين ممثل للثورة يكون مرجعا للحكومة التونسية في جميع المعاملات.
- تنظيم ندوة مغاربية لمناقشة مسألة دعم الجزائر، وتنسيق المواقف وسبل تصفية الاستعمار.

- تقديم مقترح للسلطات التونسية لاحتضان قيادة الثورة في تونس بما فيها الوفد الخارجي⁽¹⁸⁾.

وواضح أن مقترحات بورقيبة كان هدفها كسب رضا قادة الوفد الخارجي، وخاصة ابن بلة الذي أبدى استعدادا لقبول العرض التونسي وأيد فكرة تعيين آيت احسن ممثلا في تونس وطلب تقديم البعثة التونسية في روما تسهيلات للثورة الجزائرية، ويبدو ان مشروع بورقيبة لاحتواء قادة الثورة وإبعادهم عن القاهرة والتخلي عن مشروع الحل الشمولي والقومية العربية لم يحقق النجاح المأمول، ولا نجد تفسيرا واضحا لقبول ابن بلة لمساعدات التونسيين والعمل التنسيق مع سفارة تونس في إيطاليا وإحجام محمد خيضر على تكريس التعامل مع نظام بورقيبة، وتأكيد على أهمية التحالف مع المعارضة اليوسفية⁽¹⁹⁾، فهل هذا يعد لعب أدوار أشارت إليها رسالة خيضر لعбан رمضان بتاريخ 6 جوان 1956⁽²⁰⁾، أم أن حاجة الثورة إلى الدعم المقدم في روما دفع بابن بلة للتظاهر بقبول العرض التونسي؟ خاصة وأن بعض الشهادات تؤكد أن أحمد ابن بلة كان يرسل في الوقت نفسه التعليمات المناقضة إلى عبد الحفي تحرضه على مواجهة مبعوثي الداخل والحفاظ على الخط الثوري المنتهج⁽²¹⁾، والمؤكد أن الوضع بتونس لم يتغير، واستمر عبد الحفي على موقفه، ولم يستكن بورقيبة وهو يعرف أن الحل بيد الوفد الخارجي، فخطط لكسب عناصر أخرى ضمنه، ومنهم أحمد توفيق المدني ومحمد الامين دباغين.

في خضم ذلك وبعد زيارة لبجاوي إلى تونس أرسل عban رشيد قايد في مهمة إلى تونس لكسب دعم اتحاد الشغل لصالح الاعتراف الدولي بالاتحاد العام للعمال الجزائريين، التقى قايد بأحمد بن صالح وفي 18 جوان 1956

اجتمع بأحمد التليلي في مقر اتحاد الشغل، واتفق معه على ربط علاقات وثيقة بين جبهة التحرير الوطني والديوان السياسي للحزب الدستوري، حيث ذكر قايد في شهادته ما يلي: "ولكن أحمد التليلي في ذلك العهد كان سياسيا وكانت تسوية المشاكل الجزائرية من الصعوبة بمكان، كانت تقتضي حقا دبلوماسية أحمد التليلي وكياسته وخبرته لتجد لها حلا، ويقول قائلا لماذا: ذلك أن جبهة التحرير الوطني في ذلك العهد لم تكن في الداخل وإنما في الخارج، كانت توجد مجموعات وطنية، وكانت بتونس خمس أو ست مجموعات مسلحة... وكانت توجد عناصر أخرى تمثل كل ولاية، وكنا حقا في حاجة الى دبلوماسية احمد التليلي، لم يكن حل المشاكل بالأمر البسيط، ولكن شيئا فشيئا تم فض الأمور وتمت التسوية....⁽²²⁾، ومن بين المشاكل التي حلها التليلي وضع حد لتصرفات بعض المعارضين الأوراسيين في حادثة فيلا باردو، والتي داهمها الأمن التونسي، لأنهم كانوا يتسببون في شغب يفسد ما بيننا من علاقات، أي بين الجزائريين ثم فيما بين الجزائريين والتونسيين في آن واحد. هذه بعض الصعوبات التي شهدناها وأمكننا أن نعالجها بفضل مجهودات السيد أحمد التليلي ومسؤولين آخرين. لا ينبغي أن نقول أنه كان بمفرده، فقد كان يوجد فريق كامل ومجموعة كاملة"⁽²³⁾.

إن الصراع بين الداخل والخارج تكرر إثر إيفاد الأمين دباغين إلى القاهرة وتكليفه بالإشراف على البعثة الخارجية، وكانت مسألة مع من يتم التعامل السياسي في تونس محل خلاف بين ابن بلة ومحمد خيضر المتمسكين بمبادئ لجنة تحرير المغرب العربي وبين دباغين المقتنع بأن التعامل مع أنصار بن يوسف قضية خاسرة بعد أن سيطرت الحكومة التونسية على الوضع، وكان المسؤولون التونسيون قد عقدوا اجتماعات مع دباغين وتوفيق المدني

بالقاهرة، عبروا فيها عن استعداد الحكومة التونسية للتعامل مع الجزائريين وتقديم مساعداتها لتمير الأسلحة بدل الاعتماد على المعارضة⁽²⁴⁾، وتقرر خلال اجتماع البعثة الخارجية للجبهة في أوت 1956 تأكيد ضرورة التعامل مع الحكومة التونسية والوصول معها إلى اتفاقية تعاون لتمير الأسلحة، وكلف بن بلة لتعيين مسؤول جديد على قاعدة تونس للتكفل بأمر السلاح⁽²⁵⁾، فعين أحمد محساس -أحد الموالين له- كمسؤول لجبهة وجيش التحرير الوطني بتونس.

وعندما انعقد مؤتمر الصومام تمت مناقشة الوضع العام بالمغرب العربي وأكد على ضرورة تفعيل التنسيق الحكومي والشعبي مع تونس، وعلى صعيد الوضع العسكري تم التعرض لمسألة التسليح والتموين وأسباب عدم وصول الأسلحة لولايات الداخل واتخذت قرارات هامة للتكفل بمهمة تمرير الأسلحة وأرسل عمار بن عودة إلى تونس للقيام بهذه المهمة⁽²⁶⁾.

استطاع محساس أن يكسب ثقة وحدات جيش التحرير الوطني بمناطق الحدود الشرقية لكنه لم يستطع أن يوطد نظام تلك الوحدات المتفرقة التي تقوت بالسلاح وتريد الاستقلال عن الولايتين الأولى والثانية فأقر محساس إنشاء القاعدة الشرقية كقاعدة لتمويل الثورة بالسلاح، وكسب حوله قائدها عمار يوغلاز، وأقام علاقات وطيدة مع بعض المسؤولين التونسيين غير أن حكومة بورقيبة لم تكن تقدم له دعمها إلا مقابل القطيعة مع عناصر المعارضة اليوسفية وفرض احترام الجزائريين للسيادة التونسية⁽²⁷⁾.

وإثر التحاق ابن عودة للقيام بمهمته في تونس اجتمع بمحساس وبوقلاز ووجد إعراضا منهما، وكانت حادثة اختطاف ابن بلة ورفاقه في هذه الفترة قد جعلت محساس يتمسك بمسؤولياته ويعارض مبعوثي لجنة التنسيق

والتنفيذ⁽²⁸⁾، ويذكر ابن عودة أنه عقد اجتماعا مع بوقلاز وشريط والهامل بتونس في 3 نوفمبر 1956 وأقنعهم بالعمل معه، غير أن هذه الجماعة كانت موالية لمحاسن وسرعان ما استجابت لتأييده في معارضة لجنة التنسيق والتنفيذ إذ طالبت في اجتماع لها في ديسمبر 1956 بإبعاد ابن عودة ومزهودي عن تونس موضحة بأنها ستتكفل بإيصال الأسلحة إلى الداخل وعارضت قرارات مؤتمر الصومام⁽²⁹⁾.

إن هذا الوضع بتونس سبب مشاكل للحكومة التونسية واعتبرته لجنة التنسيق والتنفيذ خروجاً عن طاعتها وانتقل الأمين دباغين في ديسمبر 1956 إلى تونس لشرح للمسؤولين التونسيين حقيقة الوضع، ويفند افتراءات محاسن وطعنه في قرارات مؤتمر الصومام، لكنه وجد التونسيين مترددين في اختيار الموقف ويناورون لكسب الورقة الراجحة⁽³⁰⁾، وقد تدخلت لجنة التنسيق والتنفيذ لتعين رسمياً إبراهيم مزهودي وابن عودة إلى جانب محاسن في لجنة تمثيل الثورة في تونس، وأرسلت رسالة إلى أحمد التليلي تشرح فيها الموقف، وتؤكد أنها الممثل الشرعي للثورة الجزائرية، وأن محاسن يثير البلبلة في الأوساط التونسية، وأن محمد الأمين دباغين هو ممثل الوفد الخارجي وأوعمران نائباً عنه مكلف بالتسليح، وأن مزهودي وابن عودة هما المؤهلان لتمثيل الثورة، وطلبت لجنة التنسيق والتنفيذ من التليلي نقل هذه المعطيات للحكومة التونسية⁽³¹⁾.

وأرسل أوعمران لمعالجة الوضع المتردي بتونس والاتصال بالحكومة التونسية كمسؤول عن الجبهة، فوجد التونسيين مستعدين للقبول به كمحاور قصد إعادة النظام وفض المشاكل التي تسبب فيها محاسن وجماعته، وتصدى أوعمران لهذا الوضع الذي كان حرجاً بالنسبة للثورة

الجزائرية وللحكومة التونسية، واستطاع بكل حزم السيطرة على الموقف واعتقل محساس وجماعته وفرض النظام على الحدود الشرقية، وكما سهلت السلطات التونسية هروب محساس من سجنه أخذت بيد لجنة التنسيق والتنفيذ في فرض سيطرتها على الموقف بتونس، ووفرت بذلك لنفسها سياسة بديلة سادها النظام والتعاون⁽³²⁾، وكل ذلك كان يتم بإدارة حكيمة من ممثل الديوان السياسي أحمد التليلي، الذي كان ينقل لحكومته تفاصيل تسوية الخلافات والمشاكل، وكان ينصح بفض المشاكل وديا وعدم التدخل عسكريا إلا في حالة الضرورة.

وتفرغ أوعمران منذ بداية سنة 1957 لمهمة التمرين بالأسلحة والذخيرة ونقل الشحنات المتواجدة بليبيا عبر التراب التونسي لتسلم إلى وحدات القاعدة الشرقية التي حددت مهامها الأساسية في إيصال الأسلحة إلى ولايات الداخل، وكان أول عمل أنجزه هو التفاوض مع الحكومة التونسية بهدف الاستفادة من مساعداتها وإيجاد آليات محكمة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحة⁽³³⁾، وقد كان المسؤولون التونسيون تباحثوا مع الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني بالقاهرة حول مشروع اتفاقية لتمرير الأسلحة عبر تونس لكن الظروف لم تسمح بتوقيعها⁽³⁴⁾، وفي 28 جانفي 1957 قام دباغين والمدني بعقد اتفاقية مع ممثلي الحكومة التونسية تتعلق أساسا بتنسيق الجهود لضمان تمرير الأسلحة والذخيرة عبر تونس اعتمادا على المساعدات التونسية إلى وتضمنت الاتفاقية ست بنود كما أوردها أحمد توفيق المدني وهي:

- 1- الحكومة التونسية تتعهد بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد عليها إلى الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني وتتعهد بتسليمها على الحدود الجزائرية لمن تعينهم الجبهة لتسلمها.
 - 2- تكون هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري.
 - 3- تتعهد هذه الهيئة المشتركة بأنه لن يتسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.
 - 4- لا تتم معاملة النقل هذه إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي دون أي مشاركة خارجة عنهما.
 - 5- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية تتولاها لجنة مسؤولية مشتركة مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي، وعضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني.
 - 6- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الأخ الرئيس بورقيبة على هذا النص النهائي، بعد رجوع الوفد التونسي للعاصمة التونسية⁽³⁵⁾.
- وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل أوعمران والحكومة التونسية بتونس في فيفري 1957، واتخذت الإجراءات العملية لتنفيذ بنودها وإنشاء لجنة مشتركة تشرف على تمرير الأسلحة، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية في غاية السرية وعليه اختلفت المصادر في إيراد بنودها⁽³⁶⁾، ولعل الطرفين أجريا تعديلات على الاتفاقية السابقة وأدخلا إجراءات أخرى مع مرور الوقت تدل عليها وقائع نقل الأسلحة.

لقد حققت هذه الاتفاقية الهامة مكاسب للجانبين فالحكومة التونسية اهتدت إلى بديل سياسي متفهم ويعترف بسيادة الدولة التونسية وهو لجنة التنسيق والتنفيذ ممثلة في شخص أوعمران المسؤول العسكري بتونس بعكس المتعامل السابق محساس ومجموعات الأوراس والقاعدة الشرقية الذين تسببوا في مشاكل للحكومة التونسية الفتية ولم يقطعوا صلاتهم بأنصار صالح بن يوسف⁽³⁷⁾، أما لجنة التنسيق والتنفيذ فحققت تعاون السلطات التونسية ودعمها في تمرير الأسلحة والذخيرة، واعتماد أراضي الحدود التونسية كقواعد خلفية وإرساء تنظيمها بقاعدة تونس.

وفي إطار هذه الاتفاقية عين بورقيبة التليلي وعبد المجيد شاكر مسؤولين عن لجنة الحزب في إدارة العلاقات مع المسؤولين الجزائريين، تشكلت لجنة تنسيقية عليا ولجان محلية في كثير من المدن الاستراتيجية التونسية، وهذا ما تؤكدته شهادة عبد المجيد شاكر بقوله: "وتتويجا للثقة المتبادلة بين الطرفين تم إبرام اتفاق بين الديوان السياسي وجبهة التحرير الجزائرية يضمن وضع الإطار المناسب لتسوية قضية السلاح بشكل نهائي وفاعل لما تملكه حكومة تونس المستقلة برئاسة الزعيم الحبيب بورقيبة من إشعاع دولي في الخارج ونفوذ سياسي واسع في الداخل ومن إمكانات لوجستية وبشرية ذات بال، ومن حرية التنقل أثناء الليل وأطراف النهار في كافة أنحاء البلاد دون أن يعترض سبيلها أي كان، كما تم في إطار هذا الاتفاق تنظيم لقاءات مبرمجة بين مندوبين عن الديوان السياسي وجبهة التحرير الجزائرية لبحث كل ما له صلة بالثورة الجزائرية وبصيانة حسن علاقتهما من أجل توظيفها التوظيف الحسن في مصلحة الثورة والاهتداء في حال اختلاف الرأي إلى حلول توافقية تؤمن في ضوء مستجدات الأحداث ديمومة الثورة الجزائرية

وفي نفس الوقت صيانة مصالح تونس الاستراتيجية كدولة مستقلة تناضل هي الأخرى من أجل تحرير البلاد من رواسب العهد الاستعماري ...⁽³⁸⁾.

إن هذه الشهادة المهمة من أحد الفاعلين والمساعدين للتليلي تبرز تفاصيل مهمة عن ملف العلاقات والاتفاقات الجزائرية التونسية، حيث يتحدث عبد المجيد شاكر عن طرق نقل الأسلحة للثوار الجزائريين وفقا للاتفاقية المبرمة بين الطرفين والتي كان يسهر عليها جهاز كامل يشرف عليه برفقة احمد التليلي: "تنتقل قوافل الأسلحة من مصر برا عابرة ليبيا تحت مسؤولية سلطاتها بالاشتراك مع جبهة التحرير ولدى وصولها إلى الحدود التونسية الليبية تجد في انتظارها أربعة ضباط تونسيين، اثنان من الجيش واثنان من الحرس الوطني مع شاحنات عسكرية وسيارتين تابعتين لشرطة الجيش ومجهزتين بوسائل اتصال عصرية، عندئذ يتسلم الضباط التونسيون صناديق مختومة تحتوي على أسلحة وذخيرة ويتولى أعوان الشرطة العسكرية الموجودون في عين المكان نقل تلك الصناديق إلى الشاحنات، أما سيارتا شرطة الجيش فأحدهما تنصدر مقدمة القافلة لفتح الطريق والثانية في مؤخرتها للسهر على أمنها، تنطلق القافلة صوب الشمال عبر الطريق الوطنية رقم واحد مرورا بين قردان ومدنين ثم قابس وصفاقس، وعلى مستوى مدينة سوسة تغادر القافلة الطريق الوطنية رقم واحد في اتجاه مدينة القيروان حيث تحط القافلة الرجال في ثكنة بعاصمة الأغالبة، وهناك يتسلم ضباط جزائريون الصناديق المختومة بمقتضى تفويض صادر من قيادة جيش التحرير، وأخيرا تودع تلك الصناديق في مستودع داخل فضاء الثكنة مجهز لهذا الغرض وتحت مسؤولية جيش التحرير المباشرة... تتجدد هذه العملية عدة مرات في السنة، وحدث لأسباب ظرفية أن استمر سير قافلة الأسلحة

في اتجاه تونس العاصمة وإلى ثكنة في حي باب سعدون في انتظار قرار هيئة أركان جيش التحرير وتحديد وجهتها الأخيرة إما لساقية سيدي يوسف أو لبلدة غار الدماء⁽³⁹⁾.

وخلال هذه المرحلة تنوعت الأدوار التي كان يؤديها أحمد التليلي لصالح الثورة الجزائرية، فبصفته قياديا في النقابة العمالية كان خير معين للنقائين الوطنيين الجزائريين، حيث أسهم في اعتماد نقابتهم من قبل الكنفيدرالية الدولية للنقابات الحرة، ووفر مقرا لهم في تونس بعد مضايقتهم في الجزائر، وعندما تولى أمانة الاتحاد التونسي للشغل استغل كل الفرص السانحة لنصرة القضية الجزائرية، وخاصة من خلال بياناته وخطبه، فأثناء انعقاد المؤتمر الخامس لاتحاد الشغل بتونس في جويلية 1957 خاطب أحمد التليلي المؤتمرين بقوله: "إنّ قلوب العمال التونسيين مملوءة ألما وحسرة أمام الظلم المتزايد، والواقع يشهد بأنّ العمال التونسيون متضامنون مع الشعب الجزائري تضامنا تاما"⁽⁴⁰⁾.

وأما دوره الرئيسي السياسي فكان موزعا بين إدارة العلاقة مع جبهة التحرير الوطني وتوفير مختلف أشكال الدعم لها داخل تونس وخارجها، والتدخل لحل المشكلات المستعصية، ومن كثرة ارتباطه بالثورة الجزائرية اعتقد البعض أنه عضو في جبهة التحرير الجزائرية وعضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، ولكن ذلك ناتج فقط عن علاقاته الوطيدة وكثرة نشاطاته مع القادة الجزائريين⁽⁴¹⁾، فضلا عن شهادة أحمد محساس وأوعمران وعمار بن عودة وقايد مولود... الخ فقد أشاد بعض التونسيين بدوره الفاعل والمحوري في إدارة العلاقة مع الثورة الجزائرية، حيث استحضر رفيقه الحبيب بولعراس دوره في خدمة الثورة الجزائرية، مشيرا إلى أنه تحمل من

أجل ذلك مشاق كثيرة، حيث قال: "الرجل الذي كان المسؤول عن الاتصال بالمقاومين الجزائريين قبل أن يكون لجهة التحرير الجزائرية تنظيم محكم في تونس، ثم المكلف بالعمليات الدقيقة مع جبهة التحرير بعد قيام مكاتب لجهة التحرير في تونس. وطبيعي أن تجرّه هذه الأعمال السرية والدقيقة إلى متابعة حركات خصوم جبهة التحرير من الجزائريين والمتجسسين، لاسيما عندما تشعبت المشاكل بسبب مضاعفات حرب الجزائر"⁽⁴²⁾.

وعليه فإن مكانة أحمد التليلي في ربط العلاقات مع جبهة التحرير الوطني مكانة متميزة، فبشهادة القادة الجزائريين والتونسيين كانت مساهمة التليلي مهمة ومحورية في إدارة العلاقات وتوفير الدعم وتنسيق المواقف وحل المشكلات.

ثالثا- أحمد التليلي ومهمة دعم الثورة الجزائرية: لقد حققت الحكومة التونسية بعد طول انتظار مكاسب مهمة، إذ انتهزت ظرف الخلافات الداخلية وحاجة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تثبيت سلطتها لتفرض شروطها التي تخدم سياستها الأمنية ومطامحها القطرية، إذ جنت تأكيد احترام جميع الجزائريين لمبدأ السيادة التونسية وتمركز الفرق العسكرية في مراكز معينة على الحدود، وبذلك وضعت حدا لتحرك الجزائريين داخل تونس ولاشتباكهم مع القوات الفرنسية وتعاونهم مع اليوسفيين، ونظمت نشاط الثورة المدني والعسكري⁽⁴³⁾، وتسنى لها التدخل لضبط المخالفات واعتقال المجموعات اليوسفية وحتى الجزائرية التي لم تقبل الوضع الجديد، وإن كان محساس قد ساهم من قبل في وضع حد لنشاط هذه المجموعات⁽⁴⁴⁾ إلا أن المرحلة الجديدة أكدت تعاون لجنة التنسيق والتنفيذ للتخلص من المناوئين وإعادة النظام بتونس، وذلك في إطار التفهم والاعتراف بالسيادة

التونسية⁽⁴⁵⁾، وهكذا فقد أنهت السلطات التونسية حالة الفوضى وتخلصت من خطر المجموعات المسلحة وتكلفت بمسؤولية الإمداد، وإن كانت قدمت خدمات مهمة للثورة الجزائرية فإن ذلك تم بمقابل إذ تورد كثير من الشهادات أن السلطات التونسية كانت تأخذ مقابلا على نقل الأسلحة من الحدود إلى الحدود الجزائرية وتقوم أحيانا بتأمين بعض الشحنات⁽⁴⁶⁾.

لقد أقامت لجنة التنسيق والتنفيذ علاقات تعاون وتنسيق مثمرة مع السلطات التونسية واتخذت إجراءات جديدة لتنظيم العلاقات المدنية والعسكرية، إذ انتظم الإشراف على جبهة التحرير الوطني بتونس، ونسق أوعمران وابن عودة النشاط العسكري مع احمد التليلي والحرس التونسي على طول الحدود الليبية والجزائرية وتم نقل مخزون الأسلحة المتواجد بليبيا، وهيكله القاعدة الشرقية لتؤدي مهمة إمداد المناطق الداخلية بالأسلحة والذخيرة⁽⁴⁷⁾، وهكذا وفق أوعمران في مهامه العسكرية وضمن تعاون السلطات التونسية، ومررت شحنات ضخمة من الأسلحة قدرتها بعض المصادر بألف قطعة سلاح شهريا⁽⁴⁸⁾.

وبذلك نجح هذا الإطار الرسمي في إدارة مهمة إمداد الثورة التحريرية بالأسلحة في حين كان الأسلوب القديم في التهريب محفوف بالمخاطر ولا يستجيب لطلبات الثورة المتزايدة ويؤكد تقرير البعثة الجزائرية في تونس أن اللجنة أرست قواعد التعامل مع التونسيين، وذلك من اجل الحصول على دعم الحكومة التونسية، ويحدد التقرير ضروبا من الدعم والتسهيلات المقدمة في النقاط الآتية:

1- حرية تنقل قوات جيش التحرير.

2- معالجة المرضى والجرحى.

- 3- حرية عبور الأسلحة.
 - 4- تنظيم مشاركة الجالية الجزائرية المالية والسياسية.
 - 5- جمع المساعدات للجزائريين.
 - 6- تسهيل تنقل الأشخاص والعتاد.
 - 7- تسهيلات إدارية متنوعة.
 - 8- تسهيلات إعلامية ودعم رسمي للحكومة التونسية⁽⁴⁹⁾.
- وتفيد شهادة عبد المجيد شاكر في أخذ صورة عن الاجتماعات التنسيقية التي كانت تتم في أعلى مستوى رسمي، وكان يشرف على إدارة ملفاتها بجدية وحيوية أحمد التليلي، حيث يقول: "انطلقت اللقاءات في مرحلة أولى بين الديوان السياسي ولجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تشرف على هياكل الثورة في فترة انطلاقها، وفي مرحلة ثانية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. كانت اللقاءات تتم في المرسى بمنزل الكاتب العام المساعد للحزب ووزير الداخلية المغفور له الطيب المهيري بعد نهاية أوقات العمل، ويحضرها عن الجانب التونسي الباهي الأدغم الذي كان يرأس اجتماعاتها وعبد الله فرحات والطيب المهيري وأحمد التليلي رحمهم الله وعبد المجيد شاكر، وإذا تعذر على المرحوم الباهي الأدغم حضورها يتولى النيابة في رئاستها المرحوم عبد الله فرحات، أما الوفد الجزائري فكان يضم بصورة تكاد تكون قارة المغفور لهم كريم بلقاسم ورمضان عبان والدكتور لمن دباغين وعدد آخر من الشخصيات لم أعد أذكر أسماءهم ولا مهامهم. كان جدول أعمال الاجتماع مفتوحا على كل المسائل ذات الاهتمام المشترك كإقامة المسؤولين الجزائريين على جميع المستويات في البلاد التونسية وأماكن تمرکز الوحدات المسلحة الجزائرية، والوضع في مخيمات اللاجئين على

الحدود، ومنح جوازات سفر تونسية وكذلك الجنسية التونسية بصفة مؤقتة واستثنائية للبعض من الإطارات الجزائرية العليا تيسيرا للقيام بمسؤولياتهم عبر العالم. وبعد تناول طعام العشاء نطلق في بحث المسائل ذات الصبغة السياسية لتسليط الأضواء على آخر تطورات الثورة الجزائرية في الجزائر وفي العالم وفي ضوء مستجدات الأحداث يطلب منا الزعيم بورقيبة أحيانا إثارة مواضيع معينة تشغل باله، وكانت معلومات الوفد الجزائري مقتضبة نوعا ما وذلك أمر طبيعي بالنظر لحساسية الموضوع ولكنها كانت دائما صادقة ومفيدة⁽⁵⁰⁾.

وتؤكد بعض المصادر أن احمد التليلي حمل بوفاته أسرار كثيرة عن تنظيم جبهة التحرير الوطني وعلاقته بالحكومة التونسية، خاصة وأنه كان واسطة هذه العلاقات، ومنسقها، والمسؤول عن تسوية المشكلات المتعلقة بتواجد جزائريين في تونس، وأنه تولى في بعض المراحل أمانة مال جبهة التحرير الجزائرية في تونس⁽⁵¹⁾.

لقد تأكد القادة الجزائريون من الأهمية المتزايدة لتونس في دعم الثورة الجزائرية، وكرسوها لخدمة الأهداف الاستراتيجية للثورة، وذلك باستثمار التضامن الشعبي التونسي، والاستفادة من الموقف الرسمي لأجل توسيع نشاط الثورة السياسي والعسكري وهكذا قدمت السلطات التونسية والحزب الدستوري الحر ضروبا مختلفة من الدعم، وبدورها أسهمت الجالية الجزائرية المتواجدة بتونس في تفعيل التضامن الشعبي مع الثورة، وقد لعبت من قبل دورا مهما في الحركة الوطنية التونسية وفي تأكيد التواصل الجزائري التونسي، وأطرت من قبل جبهة التحرير الوطني لتنهض بمهام سياسية وتعبوية كبرى، وقد قدم التضامن الشعبي التونسي دعما ومؤازرة حقيقية،

إذ احتضن سكان المناطق الحدودية المجاهدين الجزائريين وأووههم ومونوهم وتعرضوا بسبب ذلك للاعتداءات الفرنسية المتكررة، وانخرط الكثيرون منهم في خدمة الكفاح الجزائري⁽⁵²⁾.

ويمكننا أن نجمل مجالات الدعم التونسي لثورة الجزائر فيما يلي:

1- تمرير الأسلحة:

أنشأت لجان مشتركة جزائرية تونسية لتنسيق مهمة تمرير الأسلحة وفقا للاتفاق المبرم في بداية عام 1957، وتؤكد شهادة او عمران⁽⁵³⁾ وابن عودة⁽⁵⁴⁾ أن تونس قدمت مساعدات كبيرة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحة، إذ كانت تنقل من طرابلس وتسلم في مناطق الحدود التونسية إلى لجان الحرس الوطني التونسي المكلفة بالنقل لتوصلها إلى الحدود التونسية الجزائرية وتسلمها إلى مسؤولي جيش التحرير الجزائري، وذلك بواسطة وسائلها الخاصة وفي سرية تامة وبإشراف سلطات الإدارة ولجان الحزب الدستوري⁽⁵⁵⁾، الأمر الذي فعل مهمة تمرير الأسلحة، وقد تدخلت السلطات التونسية لتطلب من القوات الفرنسية الجلاء عن مراكزها بشوشة وابن قردان نزولا عند رغبة بن عودة الذي يؤكد أن والي مدين محمد الأمين كان يتدخل باستمرار للتستر على الأسلحة المهربة بمراوغة قواد الثكنات الفرنسية⁽⁵⁶⁾، ومثل هذا الدور أداه كثير من المسؤولين الإداريين والحزبيين فهناك إبراهيم بن محمد الذي كان مكلفا بمهمة نقل الأسلحة وتسليمها للجزائريين في منطقة مكناس والساقية⁽⁵⁷⁾، ومعتمد تالة علي المرزوقي الذي كان محل ثقة قادة الأوراس كما تدل مراسلاتهم معه⁽⁵⁸⁾، وكل هذا الجهد يؤطر مركزيا من قبل المشرف العام أحمد التليلي ومساعدته عبد المجيد شاكر.

وقد كانت الأسلحة تنقل عبر مسلكين، مسلك باتجاه مناطق الجريد والرديف تسلم الأسلحة عبره إلى لجنة الحدود لولاية الأوراس، ومسلك باتجاه العاصمة وهو الأهم ويأخذ ثلاث اتجاهات نحو الكاف ونقرين حيث تسلم الأسلحة للقاعدة الشرقية ونحو تالة حيث تسلم إلى ولاية الأوراس، ونعتقد أن كميات الأسلحة الممررة كانت معتبرة جدا، إذ تشير معلومات وزارة الخارجية الفرنسية انه هرب في الفترة ما بين 1 جانفي 1957 إلى 31 جويلية 1957 أكثر من تسعة آلاف قطعة سلاح⁽⁵⁹⁾، ويؤكد أحد مسؤولي القاعدة الشرقية أن القاعدة نقلت خلال عام 1957 وحده 3017 قطعة سلاح أوتوماتكية من بنادق ورشاشات ومدافع هاون إضافة إلى الذخيرة⁽⁶⁰⁾، وان قوافل الأسلحة وصلت إلى الولاية الرابعة، قد تزايدت الفرق والكتائب التي كانت ترسل بها ولايات الداخل إلى الحدود التونسية، ولكن الحركة الشيطة لادخار الأسلحة إلى الجزائر جابهتها منذ عام 1958 المراقبة الفرنسية وخط موريس المكهرب، واستمر تدفق الأسلحة إلى تونس لتركز في الحدود⁽⁶¹⁾ وقد قدمت السلطات التونسية تسهيلات لشراء الأسلحة من أوروبا عبر سفارتيها في روما وبون، وسهلت إدخالها إلى تونس⁽⁶²⁾ وكل هذا نزولا عند حاجة الجزائريين الجائعة في التزود بالأسلحة.

2- تنظيم النشاط العسكري:

يبدو أن السلطات التونسية وجدت تفهما من قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في ضرورة فرض النظام وحفظ الأمن في أراضيها وتنظيم نشاط الجزائريين الذي يتوجب أن يعتمد السرية، وان تتركز القوات المسلحة في الشريط الحدودي وألا تجعل من التراب التونسي ساحة قتال، لأن ذلك

يعرض البلاد للفوضى والسيادة التونسية للانتهاك من قبل الجزائريين والقوات الفرنسية ولا يسمح بالقضاء على العناصر اليوسفية⁽⁶³⁾، غير أن تورطها المفصوح ومشاركتها في التخلص من قادة أوراس النمامشة جعلها طرفا في النزاع الجزائري، ولأن بعضا من هؤلاء القادة قبعوا في السجون التونسية لسنوات دون محاكمة أو سلموا للجنة التنسيق والتنفيذ لتقتص منهم فان أنصارهم المتواجدين في الحدود أضمرؤا غلا للسلطات التونسية ولم يغفروا لها هذا الموقف طوال سنوات الثورة وكانت مظاهر مقتهم تسطع خصوصا في ظرف تأزم العلاقات، وهكذا يتضح لنا أن مهمة فرض النظام وإقرار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس جابهتها كثير من الصعاب، وانعكست آثارها بوضوح على طبيعة العلاقات الجزائرية - التونسية.

3- تنظيم مشاركة الجزائريين في الكفاح التحريري:

مثلما تم تنظيم نشاط الثورة العسكري على جبهة الحدود فان النشاط المدني أعيد النظر في تنظيمه ليكون في خدمة الاستراتيجية الجديدة للثورة، وقدمت السلطات التونسية تسهيلات مختلفة لتنظيم شؤون الجالية الجزائرية في تونس وتأطيرها، وأقرت لجبهة التحرير الوطني بحق الإشراف على الجالية، ولكنها اختلفت معها في بعض القضايا القانونية والتنظيمية، وقد كانت الجالية الجزائرية بتعدادها الضخم (50 ألف جزائري) ووضعيتها المختلفة (فرنسيون، محايدون، منخرطون في جبهة التحرير الوطني... الخ) تخلق كثير من الإشكالات الإدارية والقانونية⁽⁶⁴⁾، هل يؤطرون جميعهم قصرا في صفوف جبهة التحرير الوطني؟ وهل يحق للثورة تنظيم مشاركتهم المالية والسياسية بالوجه الذي تراه مناسبا دون مراعاة أوضاعهم القانونية؟ ولا شك أن القوانين الدولية المنظمة لنشاط الرعايا الأجانب تختلف كثيرا

عن حالات الحركات التحريرية التي لا يعترف بشرعيتها القانونية أصلاً، وان الجزائريين الحاصلين على الجنسية الفرنسية كانوا يثيرون مشكلات قانونية للسلطات التونسية، لكنها ومع ذلك منحت جبهة التحرير الوطني سلطة الإشراف على الجزائريين المستوطنين في تونس وعلى اللاجئين حديثي العهد⁽⁶⁵⁾.

رابعا- بعض أدوار التليلي التضامنية مع الثورة الجزائرية خلال مرحلة 1959-1962: يعد أحمد التليلي من رموز النخبة التي ناضلت من أجل وحدة المغرب العربي، وقد جسد ذلك وهو نقابي في صفوف الاتحاد التونسي للشغل وسياسي في أمانة الحزب الدستوري الحر التونسي، حيث أسهم في إنجاح مؤتمر اتحاد نقابات الشمال الإفريقي نهاية عام 1957 رفقة أحمد بن صالح، وكان محركا نشطا للوفد التونسي المشارك في مؤتمر طنجة لوحدة الأحزاب المغاربية في أبريل 1958، وكان التزامه بدعم الثورة الجزائرية يندرج في الإطار، ما جعله يكسب صداقة الوفد الجزائري المشارك في المؤتمر (عبد الحميد مهري، فرحات عباس، فرانسيس، بومنجل، بوصوف، قائد رشيد)، ويؤكد هذا الأخير الذي خبر مواقف التليلي السياسية أن الرجل كان مغاربي التوجه كانوا وطنيين بحق، يحبون الوطن بحق، كانوا يشعرون بأنهم ينتمون إلى شمال إفريقيا، ويمكنني القول أن رؤيتهم لم تكن تقف عند حدود المصلحة الداخلية، ولكنهم كانوا ينظرون إلى الصالح العام لأنهم كانوا مثلنا اليوم يعرفون أن لا سبيل إلى حل مشاكلنا إلا ضمن الاتحاد⁽⁶⁶⁾، ويؤكد المحجوب بن الصديق الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل على الدور المغاربي النقابي والسياسي الذي أداه التليلي إيمانا منه بوحدة المغرب العربي، حيث يقول عن رفيقه في النضال:

"ومن أبرز خصاله النضالية، انه كان من الذين آمنوا بربط كفاح شعبه بشعوب المنطقة كلها، واستمر بعد استقلال تونس مؤمنا بروح التضامن التي تجلت في نشاطه الدؤوب من أجل نصرة كفاح الجزائريين...⁽⁶⁷⁾.

وبعد فشل تجسيد اتفاقية طنجة في مؤتمر المهدية بتونس خلال جوان 1958 وحجيء ديقول للسلطة بدأت بعض المواقف البراغمية لبورقية تؤثر على العلاقات المشتركة، ووجد التليلى نفسه في حرج، مثلما حدث في حدث في اجتماعات المهدية، وكذا أزمة صائفة 1959 ومحاولة تقنين الحضور الجزائري في تونس⁽⁶⁸⁾.

فقد تعودت السلطات التونسية عند إثارتها المشاكل في وجه الثورة الجزائرية اختيار الوقت المناسب، ويكون في الغالب زمن تحسن العلاقات مع فرنسا، فكلما لاحت تباشير عودة العلاقات مع فرنسا افتعلت مشكلا مع الثورة الجزائرية، مثل الذي عرفته في صيف 1959 والمرتبط أساسا بمسألة الحضور الجزائري الذي كان قائما من قبل، وقد حصل في أفريل 1959 تجاوز خطير دون ان يعرض العلاقات للتأزم لكنه كان ممهدا لازمة صائفة 1959.

استنادا إلى معلومات أكيدة توصل بها بوالصوف فإن القوات الفرنسية في الجزائر خططت لتنفيذ هجوم كاسح على تونس في ماي 1959، وذلك بهدف القضاء على القوات الجزائرية المرابطة في الحدود، وعليه بحث مع محمد يزيد وزير الإعلام الخطوات الواجب اتخاذها فكان من المفيد إعلام السلطات التونسية بالأمر، وكلف يزيد بالمهمة، فالتقى هذا الأخير يوم 21 أفريل مع وزير الداخلية التونسي الطيب المهيري وأحمد التليلى، وعرض عليهما المعلومات التي بحوزته ملتصقا موقف السلطات التونسية⁽⁶⁹⁾، وانتظر

يزيد أياما دون رد حاسم، وعندما لم يعد قادرا على الانتظار أكثر نشر البيان في 28 أبريل 1959 وتدخلت السلطات التونسية لمنع إذاعته، وعقد الباهي لدغم والتليلي والمهيري وعبد الحميد شاكر جلسة تأنيبية لمحمد يزيد، لم تقتصر على مسألة نشر البيان بل تركزت على مخالفات جيش الحدود ضد السيادة التونسية⁽⁷⁰⁾، وقد حذر بورقية من تدخل المسؤولين الجزائريين ودعوة الرأي العام التونسي لتوسيع المواجهة، وأكد أن ذلك يعد تدخلا في الشؤون التونسية ويعطي الحجة لفرنسا التي ما فتأت تطالب بمراقبة الحدود⁽⁷¹⁾.

وقد انتظر بورقية طويلا وعشية انطلاق المفاوضات الفرنسية - التونسية استعد لتوجيه خطاب ناري ضد ما أسماه مخالفات جيش الحدود، وكان يهدف إلى مغازلة فرنسا وإعادة طرح الحضور الجزائري في تونس جزئيا، فقد تناول في الخطاب المطول يوم 23 جويلية 1959 الأزمة الجزائرية من جوانبها المختلفة وانعكاسات تضامن التونسيين مع الجزائر، وندد بمساعي الجزائريين نقل الحرب إلى تونس من خلال اشتباكهم مع السكان والجنود التونسيين، وأن ذلك من شأنه أن "يجرمهم من عطف الشعب التونسي وهم في أمس الحاجة إليه ما دام أن الحرب ما تزال طويلة".

ودعا بورقية الجزائريين إلى أن لا يفرطوا في رصيدهم أو أن يركبوا مركب الغرور باعتبارهم يملكون القوة والسلاح ولديهم جيشا كبيرا، وأكد بورقية أن الاشتباكات الأخيرة "لا يمكن السكوت عنها باعتبار الجزائريين إخوانا لنا... الشرط الأول الذي لا محيد عنه ولا محيص من التزامه في علاقتنا معهم يتمثل في احترامهم للسيادة التونسية والبدلة التونسية وممثلي السلطة التونسية من قضاة ومعتمدين وحرس وطني وبوليس وغيرهم..."

وخلص للتحذير من مغبة" اضطرار الحكومة التونسية إلى الدفاع عن سيادتها والضرب على أيدي العابثين منهم أو أن تنفر منهم إخوانهم التونسيين لأن هذا ليس في صالح القضية الجزائرية ولا يعين على تقريب ساعة الخلاص هذه نصيحة الأخ لإخوانه وإنذار في آن واحد⁽⁷²⁾.

ويدلل التقرير على الطابع الافتعالي لهذه الأزمة بتحضيرات قامت بها السلطات التونسية أسابيع قبل الأزمة، منها مركزة القوات التونسية في الحدود، وإطلاق إشاعات كاذبة ضد الجزائريين، ورفض تسريح الأسلحة المحجوزة⁽⁷³⁾، وكل هذا يؤكد أن بورقية كان وراء افتعال هذه الأزمة، بهدف كسب الموقف الفرنسي من جهة وتقنين الحضور الجزائري من جهة أخرى.

لقد طرح الحضور الجزائري في تونس كثير من المشاكل على الدولة التونسية بإقرار من قيادة الثورة لكن هذه المشاكل والخلافات سويت بالتوافق بين الطرفين، وعولجت في إطار روح التفاهم المتبادل⁽⁷⁴⁾، ووفق هذا الإطار حاولت قيادة الثورة معالجة مشكل أزمة صائفة 1959 التي وصفت بالأكثر خطورة، فقد تطلب الأمر انتقال بعض وزراء الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية إلى المناطق الحدودية والوقوف على حيثيات هذه المشكلة، إذ قام الباهي لدغم وكريم بلقاسم بزيارة إلى الكاف وعائنا طبيعة المشاكل المطروحة، وكان من الصعوبة بمكان تحديد المسؤوليات في تلك الأحداث اليومية التي تقع بين العسكريين وبين المدنيين من كلا الطرفين⁽⁷⁵⁾ خاصة وأن الحضور الجزائري تقوى في تونس خلال هذه الفترة سواء على المستوى العسكري أو الاجتماعي أو السياسي، فكان هذا البلد الصغير جغرافيا يأوي ما يقارب الخمسة عشر ألف عسكري ومائتا ألف مدني

لاجئ، يعيشون في مؤسسات ومراكز تابعة للثورة الجزائرية، ويحتكون بالسكان التونسيين، الذين يظهرون تضامنا لا محدود⁽⁷⁶⁾، وقد بدت السلطات التونسية متخوفة من ثقل هذا الحضور وانعكاساته على الشعب التونسي، ذلك لأنه يكبل استقرار تونس وتنميتها، ولا يسمح بفرض السلطة والتوجيه السياسي للحزب الدستوري الحر، ويحتضن الأفكار والإيديولوجيات المناوئة للبورقيلية ويتهدد تونس في كل وقت بالوبال وكل هذه المخاوف أوحث لبورقيلية سلوك سياسة حازمة تجاه الجزائريين⁽⁷⁷⁾.

إن مؤامرة العموري وانفصال حنبلي⁽⁷⁸⁾، وأزمة الحكومة المؤقتة وعدم القدرة على فرض النظام كلها مبررات كالحا بورقيلية لبض أعضاء الحكومة الجزائرية عندما استقبلهم في أكتوبر 1959، مؤكدا على تحفظاته بالقول "لا أستطيع لنفسي أن أترك على الأراضي التونسية جبهة عرضها مائتا كيلومتر، وجيشا من 15000 رجل... وأنتم لا تسيطرون على جيشكم..."⁽⁷⁹⁾.

كان التليلي يتابع تطور ملف العلاقات الجزائرية التونسية، ويساهم في إيجاد الحلول الودية التي تحافظ على علاقة الصداقة بين تونس المستقلة والحركة التحررية الجزائرية، كما كانت علاقته برجال جبهة التحرير الوطني وثيقة، وخاصة الباءات الثلاث الذين يديرون دفة السلطة، وكذا الزعماء الخمسة المعتقلون، وتشير بعض الشهادات أنه كان يتدخل أحيانا لفض الخلافات بين رجال جبهة التحرير الوطني في تونس⁽⁸⁰⁾.

في بداية عام 1960 استقرت الحكومة المؤقتة في تونس، ولم يصحب ذلك إعلان رسمي خشية على العلاقات التونسية-الفرنسية وحفاظا على مصلحة الثورة، وأعاد تونس النظر في سياستها وأعربت عن تقديم

دعمها، وبشكل غير متوقع حققت سياسة المهادنة واللين مع بورقية كثيرا من المكاسب، وهكذا تغير منحى العلاقات الذي كان يسير باتجاه التدهور وألغيت التعليمات التي أعطيت بمضايقة الجزائريين وتعطيل نشاطهم⁽⁸¹⁾.

وعلى الرغم من كل هذا كانت سياسة الحكومة الجزائرية دقيقة، وعلاقاتها حذرة مع النظام التونسي، فهي تعرف جيدا مبادئ البورقيبية وطموحاتها في استغلال القضية الجزائرية، لقد أرادت أن ترمي بكل ثقلها للعب أوراق السياسة التونسية، وبواسطة سياسة المهادنة استطاعت أن تكسب الموقف التونسي لرفع الحواجز والضغط التي تواجه نشاط الثورة في تونس خاصة تمرير الأسلحة، وتموين جيش الحدود واستقبال المساعدات الدولية وفرق المتطوعين الأجانب وكذا توفير الدعم السياسي والدبلوماسي للقضية الجزائرية، ورعاية التضامن الشعبي التونسي المؤازر للثورة الجزائرية، وفي 19 ديسمبر 1960 وبعد مساع حثيثة وقعت تونس مع الحكومة الجزائرية اتفاقية تعاون، تقضي بإعفاء سلع وتجهيز الحكومة الجزائرية المؤقتة وجيش التحرير والهلال الأحمر الجزائري من الرسوم الجمركية⁽⁸²⁾.

وهكذا أتاحت الفرصة لتموين جيش الحدود وتحديثه وتنظيمه في قيادة موحدة استقرت في غار الدماو وكانت تراقب خط الحدود التونسية من أقصى الشمال إلى غدامس وقبلت الحكومة التونسية في هذه المرحلة بدخول مختلف الأسلحة بما في ذلك الثقيلة منها، وقد اشتملت الشحنات المقتناة على كميات ضخمة خلال الفترة ما بين فيفري 1960 وماي 1961⁽⁸³⁾.

وعلى الرغم من ضغوط سياسة بورقية وزملائه في الديوان السياسي، كان التليلي يجتهد في الدفاع عن الموقف الجزائري، ما كان يسبب له إحراجا مع بورقية، ولكنه يعوض ذلك بواسطة الاتحاد التونسي للشغل الذي يتولى

أمانته، في عام 1959 وعقب استشهاد عيسات إيدير أصدر بيانا شديدا للهجة ضد السياسة الفرنسية، وفي 13 فيفري 1960 وجه خطابا لإطارات الاتحاد بدار الشغالين، ندد فيه بتفجير القبلة النووية في الصحراء الجزائرية⁽⁸⁴⁾.

وفي أكتوبر 1960 وبعد أن تبن لبورقية قرب استقلال الجزائر طرح مشروعا غريبا هو وحدة تونس والجزائر، وكان يخفي طموحات تتعلق بالمطالب القطرية لتونس وبطموحاته الشخصية، ولم تستسغ الحكومة الجزائرية المؤقتة هذا المشروع، ولم توله أهمية كبرى باعتباره يهدف إلى احتواء الثورة الجزائرية وهي في عامها السادس، ولا يمكنه أن يحقق أهداف الثورة في الاستقلال التام، وإنما يخفي نوايا قطرية وشخصية لبورقية⁽⁸⁵⁾ وقد حاولت بدبلوماسية مهرة التهرب من بحث المشروع جديا خلال لقاءين مع المسؤولين التونسيين، الأول في 5 نوفمبر 1960 والثاني في 12 نوفمبر 1960، وقد بذلا لدغم ولتليلي جهدا كبيرا في الاجتماع الأخير لإقناع عباس وبن طوبال بتقبل المشروع ولو ظاهريا⁽⁸⁶⁾.

وفي فيفري 1961 أجرى بورقية محادثات في رامبواي مع ديقول وكان يطمح لتحرير بنزرت والحصول على مطالبه الحدودية في الجنوب المتاخم للجزائر، في هذا السياق أجرى مباحثات مع فرحات عباس وتظاهر بأنه يسعى لحل القضية الجزائرية، وكان التليلي رفقة الطيب المهيري ومحمد المصمودي مضطرا لإجراء محادثات مراطونية مع المسؤولين الجزائريين في تونس.

وقد تداول المسؤولون الجزائريون الأمر فيما بينهم وخلصوا في البداية إلى إظهار ترحيبهم بقمة باريس والحيلة من مناورات ديغول ومطامح

بورقية، وإثر توضيح كريم للمطامح الفرنسية والبورقية من وراء اللقاء تقرر وضع حد للتدخل التونسي في القضية الجزائرية وعقد فرحات عباس مقابلة مع الباهي لدغم يوم 16 فيفري أبلغه فيها بموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة المبدئي بضرورة الاتفاق على تنسيق الموقف والاتفاق على مباركة لقاء باريس من جهة والتأكيد على انفراد الجزائريين بحل قضيتهم دون وساطة، وأجبر الباهي لدغم على الموافقة على مبادئ معلنه تحدد إطار الوساطة التونسية⁽⁸⁷⁾.

وطرحت مشكلة الصحراء بجدّة، وخاصة بعد أن أظهر بورقية طموحه في توسيع حدود ترابه الجنوبية ليساير الرؤية الديقولية، وهو ما جمع العلاقات تتعقد من جديد، وقد أرسل ابن بلة من سجنه رسالة لاذعة الى بورقية مع الطاهر بلخوجة، ويذكر بلخوجة في شهادته أنه حمل رسالة ابن بلة الى بورقية للتو وأن بورقية بعد أن تأملها علق قائلا: "إن الأمر لم ينته بعد مع الجزائريين" وأكد نظرته في أحقية تونس في المطالبة بتسوية حدودها، منبها إلى غموض السياسة الفرنسية وإلى النزاع الذي بدأ يطفح بين القيادات الجزائرية، واجتمع بلخوجة بعدها مطولا مع الطيب المهيري وأحمد التليلي، وعقد عدة اجتماعات مع مسؤولي الحكومة الجزائرية أفضت للاتفاق على الاستمرار في تقديم تونس تسهيلاتا وعلى ضرورة ربط اتصالات دائمة مع الزعماء المعتقلين في توركان، وقد أبلغت الحكومة الجزائرية أنها بصدد إعداد مذكرة سياسية تحدد فيها موقفها من الصحراء⁽⁸⁸⁾ وقد اضطر ابن بلة ورفاقه الذين استمعوا إلى تقرير بلخوجة عن مباحثاته إلى التنديد علنا بالموقف التونسي، إذ طلب ابن بلة من وزير الشؤون الإفريقية المغربي الخطيب التنديد باسمه الخاص بمواقف زعماء

بعض البلدان المجاورة للجزائر، وحثهم على العودة إلى الطريق السوي وعدم التواطؤ مع المستعمر⁽⁸⁹⁾ وقد شعر بورقية بالغضب من اتهامات ابن بلة ومن تدخل مصالي وعلال الفاسي للتنديد بموقفه، واستعد لتأجيج معركته الصحراوية فطلب من بعض مقربيه المحاججة على مطلب تونس الصحراوي، فأعد وزير الإعلام المصمودي كتابا يجمع فيه خطب بورقية المدافعة عن الصحراء⁽⁹⁰⁾.

لم يكن التليلي دائم التأييد لمواقف بورقية، ويبدو انه بدأ يقتنع برؤية قيادة الثورة الجزائرية، وخاصة كريم بلقاسم، الذي كان يعتبره سياسيا كفئا، قادرا ومؤهلا لتولي ترأس الحكومة المقدمة بدل فرحات عباس وعلى حساب غريميه ابن طوبال وبوصوف، وهذا ما كان يجلب له بعض المتاعب، ومع ذلك ظل التليلي الوسيط المفضل لحل المشاكل بين الأطراف الجزائرية المختلفة والمتصارعة، وبينهم وبين السلطة التونسية، ومن فصول ذلك الصراع الخلاف بين الباءات الثلاث، والخلاف بين الحكومة المؤقتة وجيش أركان الحدود صائفة 1961، حيث تبين للتليلي أن العسكريين الجزائريين في الحدود غير قادرين على حل المسائل السياسية والتعامل مع ملف المفاوضات، وأنه يتوجب دعم السياسيين الشرعيين من وزراء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم كريم بلقاسم⁽⁹¹⁾ وتوثق لنا بعض الشهادات تدخلات التليلي المتكررة لفض المشكلات، حيث يذكر رضا التليلي أنه عايش حادث من بين الحوادث الكثيرة التي تمثل صورة للصدامات بين الأطراف الجزائرية، إذ استمع مطولا لطلقات الرصاص في إقامتهم بعمارة بلقيس بالطابق الخامس، عندما كان والده يقوم بوساطة بين أطراف جزائرية

متصارعة، وشاهد كيف قامت مجموعة مسلحة خارج الشقة بجلع الباب أثناء تعثر المفاوضات⁽⁹²⁾.

لقد جاء ابن بلة للسلطة على أكتاف هيئة الأركان وبعد خلافات دامية مع الحكومة الشرعية، وقد حرص بورقيبة على مساندة الحكومة المؤقتة ودعمها للوصول إلى السلطة، وعلى عكس النظام المغربي كان يدرك بنظرته مخاطر وصول العسكريين للسلطة وقد رد تحالف تلمسان بجدة على تدخلات بورقيبة في شؤون الجزائريين وشن ضده حملة تشهير أساءت كثيرا إلى موقفه خاصة بعد أن بلغ الخلاف أوجه وأمر بورقيبة الجيش التونسي بمحاصرة مقر هيئة الأركان بغار الديماو في اليوم التالي لعزل قادتها في 30 جوان 1962، وقد زاد هذا القرار في نقمة العسكريين على النظام التونسي، وعبروا فيما بعد بالتوافق مع المكتب السياسي عن لومهم للحكومة التونسية على موقفها المحابي خلال أزمة السلطة وتدخلها في شؤون الجزائريين وأعلن محمد خضير في مؤتمر صحفي عقد يوم 7 جويلية 1962 مهددا "يجب أن نفهم الرئيس بورقيبة الذي تدخل عدة مرات في شؤوننا وانتقد سياستنا وبعضا من قادتنا أنه إذا كان هذا صحيحا وان كانت مثل هذه التدابير ذات الأخطار الكبيرة لم تأجل فإننا سنجد أنفسنا من واجبنا أن ندخل جيش الحدود إلى تونس"⁽⁹³⁾.

في هذا الوقت كان بورقيبة والتليلي معولين على كريم وأنصاره، ومنهم بوضياف، وقد ربط التليلي معه علاقات وثيقة، واعتبره الزعيم الديمقراطي المؤهل لحكم الجزائر، وسانده في معارضته لسياسة ابن بلة، والتقى به في المهجر، اجتمعا هذه المرة كلاهما كمعارضين للنظام في بلدهما، حيث قطع التليلي العلاقة مع بورقيبة وتحول إلى معارض لسياسته في الخارج⁽⁹⁴⁾.

لقد ترك التليلي ذكرى طيبة لدى المسؤولين الجزائريين الذين عمل معهم، حيث أشاد الكثيرون بفضله، فآثر وفاته أرسل العقيد عمر أوعمران الذي عمل معه لسنوات رسالة تأبينية إلى سفارة تونس بالجزائر، ذكر فيها بأفضل التليلي على الثورة الجزائرية، ويذكر محمد بوضياف أن التليلي حدثه عن عمليات تهريب الأسلحة السرية دون إعلام الديوان السياسي وبورقية، وعن دفاعه عن الملف الجزائري في جلسات الديوان السياسي والحكومة التونسية⁽⁹⁵⁾، كما اعتبر آيت أحمد وابن بلة وبوضياف وفاته عام 1966 خسارة كبيرة للنضال الديمقراطي المغاربي، خاصة وأنه جاء اثر اغتيال المهدي بن بركة، ما أعطى الانطباع بأن هناك أطرافاً دولية تحارب المد الديمقراطي في المغرب العربي.

- الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه عن دور وعلاقة أحمد التليلي بالثورة الجزائرية نخلص للتأكيد على ما يلي:

- لقد تميز أحمد التليلي بشخصيته القيادية الحكيمة، وبشجاعته النضالية والنقابية، ما أهله لتولي مسؤوليات كبرى، كان من بينها إدارة العلاقات مع جبهة التحرير الوطني في تونس، حيث تفانى التليلي طوال سبع سنوات في خدمة الثورة الجزائرية.

- لقد ارتبط التليلي بالثورة الجزائرية في مرحلة حاسمة، كانت تتطلب استثمار الدعم التونسي لتنظيم الثقل الجزائري في تونس من أجل إنجاح الثورة الجزائرية، وخاصة في مجال مرور الأسلحة، ونشاط القواعد الخلفية وتوفير الدعم السياسي والمالي والعسكري.

- إن احمد التليلي الذي ارتبط بحركة التحرر الجزائرية وبمشروع وحدة المغرب العربي كان أنموذجا للنخبة المغاربية التي تؤمن بفكرة التحرر والوحدة والديمقراطية في المغرب العربي، ولهذا سخر جهوده لدعم الثورة الجزائرية وربط علاقات وثيقة مع قادتها، وكان أمله واسعا في نجاح الثورة الجزائرية لتكون خير تجربة تحررية عربية وعالمية تحقق آمال الشعوب في التحرر والديمقراطية.

- الإحالات:

- ¹ رضا التليلي: الديمقراطية والتنمية في فكر أحمد التليلي، منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 2005، ص ص 25_36.
- ² رضا التليلي: المرجع نفسه، ص ص 35_36.
- ³ المؤدب محمد علي: الزعيم النقابي احمد التليلي، كفاح ومواقف في سبيل الحركة النقابية والتحريرية في تونس وافريقيا، مطبعة أوميغا، تونس، 1997، ص 62 وما بعدها.
- ⁴ عبد الجليل التميمي وآخرون: شهادات جديدة عن بناء الدولة التونسية: المنجي سليم والطبيب المهيري والباجي الادغم والامين الشابي واحمد التليلي واحمد بن صالح، منشورات مؤسسة التميمي، تونس، 2010، ص 205_208.
- ⁵ انظر شهادة مفصلة لبلحسين جرادة سجلها العلاني، عبد الحميد العلاني: لم يناموا على الذل، شهادات شفووية لعدد من المناضلين والمقاومين من تونس والقيروان والساحل، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 2006، ص 125
- ⁶ المصدر نفسه، ص ص 126_128
- ⁷ شهادة بوضياف لرضا التليلي، رضا التليلي: المرجع نفسه، ص 55.
- ⁸ التميمي عبد الجليل وآخرون: المرجع السابق، ص 207. وشهادة المجاهد محمد الامين لعمودي: مجلة المصادر يصدرها المركز و د ب ح ث 1954، العدد 4، 2001، ص 199
- ⁹ المؤدب محمد علي: المرجع السابق، ص 259 وما بعدها.
- ¹⁰ رضا التليلي: المرجع السابق، ص 54 وما بعدها، وكذا شهادة رفيقه الحبيب بولعراس في كتاب ندوة الاتحاد التونسي للشغل، أحمد التليلي: في سبيل الديمقراطية، تونس، 1991، ص 62،

¹¹ انظر شهادة الباهي لدغم في ندوة الاتحاد التونسي للشغل، أحمد التليلي: المرجع نفسه، ص 88 وما بعدها.

¹² الباجي قائد السبسي: الحبيب بورقيبة المهم والأهم، دار الجنوب للنشر، تونس، 2011، ص 143

¹³ السبسي: المصدر نفسه

¹⁴ عبد الحميد عوادي: القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 80.

¹⁵ يراجع الجندي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، حوار حول الثورة، طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ج3، ص 1، ص 282

¹⁶ ينظر شهادة إبراهيم مزهودي ب محمد عباس: رواد الوطنية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص 301

¹⁷ شهادة حامد رواجية ب محمد عباس: المرجع السابق، ص 246 وما بعدها. وأحمد توفيق المدني: حياة كفاح مذكرات، الجزء الثالث، ط2، م و ك، الجزائر، 1988، ص 185

¹⁸ انظر شهادة عبد الجليل المهيري ، محفوظة بالمعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية سنوية

¹⁹ أثار محمد خيضر جدالا ومعارضة في اجتماع الوفد الخارجي بتاريخ 01 جوان 1956 اثناء مناقشة طلب مبعوثي الداخل الى تونس المتضمن التعامل مع بورقيبة وحكومته بدل العمل مع صالح بن يوسف لان قضية خاسرة وأنصاره قلة ، انظر، احمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص - ص 151-152، وأعرب خيضر في مؤتمر صحفي بتاريخ 26 جوان 1956 عن الموقف نفسه، انظر، المصدر نفسه، ص 161

²⁰ BELHOCINE Mabrouke: Courier –Alger- le Caire 1955-1956 et le congré de la Soumam dans la revolution ، Casbah ،Alger، 2000، p 180

²¹ محمد زروال: اللمامشة في الثورة، ط1، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 319

320.

²² شهادة قايد رشيد، احمد التليلي، في سبيل الديمقراطية، لمصدر نفسه، ص 79

²³ شهادة قايد رشيد، المصدر السابق، ص 80

²⁴ يراجع أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 148

²⁵ المصدر نفسه، ص 186

²⁶ شهادة عمار بن عودة، محمد عباس: ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992،

ص 94.

²⁷ ينظر محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية - دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 160، ويشير إلى أن السلطات التونسية أوقفت خلال هذه الفترة طالب العربي قائد وحدات واد سوف بحجة أن تصرفاته أثارت السكان التونسيين.

²⁸ شهادة عمار بن عودة بـ محمد عباس: المرجع السابق، ص 95.

²⁹ أورد فتحي الديب وثيقة محضر اجتماع قادة القاعدة الشرقية وأوراس النمامشة، ينظر فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ص 673-674.

³⁰ أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 336

³¹ Mabrouk BELHOCINE : op cit, P218

³² محمد حربي: المرجع السابق، ص 160.

³³ شهادة العقيد أوعمران بـ محمد عباس: ثوار...عظماء، مرجع سابق، ص 187

³⁴ يراجع بخصوص اتصالات الباهي الأدغم والرشيد إدريس مع المسؤولين الجزائريين بالقاهرة في جوان 1956. أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 166

³⁵ أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص ص 278-279

³⁶ تشير الباحثة الأمريكية جوان غليسي إلى أن الرواية التونسية بشأن نصوص الاتفاقية تتمحور على الشكل التالي:

1- تحترم جبهة التحرير الوطني الجزائري سيادة تونس ولا تقوم بأية معارك أو اشتباكات على الأراضي التونسية.

2- تقوم جبهة التحرير الوطني بإبلاغ الحرس الوطني التونسي الذي يعد القوافل اللازمة لنقل جميع الأسلحة بقصد تجنب الاشتباك مع القوات الفرنسية المربطة في تونس.

وتؤكد الباحثة أن المسؤولين الجزائريين لم ينشروا شيئا عن هذه الاتفاقية، في حين تورد الباحثة النص الذي أورده بروبغرغز حيث يذكر بنود الاتفاقية على الشكل التالي:

1- يكون الحرس الوطني التونسي وحده مسؤولا عن نقل الأسلحة والمعدات على الأراضي التونسية إلى المناطق المعينة على الحدود.

2- تتولى لجنة فرعية عن جبهة التحرير الوطني في تونس إعداد التعليمات اللازمة حول موضوع شحن الأسلحة وتسليمها.

3- تعطى رخص خاصة لهؤلاء الذين يتولون إيصال المؤن والأسلحة إلى قوات جيش التحرير.

4- يسمح للمحاربين الجزائريين بالتنقل بحرية في المناطق العسكرية على الحدود فقط.

ويتضح لنا أن البنود التي أوردها الكاتب الفرنسي بروبغرغز في كتابه "الثوار الجزائريون" الصادر سنة 1959 تتفق في عدد من بنودها مع رواية المدني وإن لم تكن متطابقة معها لذا نعتمد رواية أحمد توفيق المدني باعتباره أحد المساهمين في صوغ الاتفاقية، يراجع جوان غليسي: الجزائر الثائرة، ترجمة خيرى حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961،

ص 215

³⁷ ينظر محمد حربي: المرجع السابق، ص 160

³⁸ عبد المجيد شاكر: منذ 50 سنة... عشت معركة بنزرت، دار محمد علي للنشر، تونس،

2011، ص 35-36

³⁹ المصدر نفسه، ص 33-34

⁴⁰ المقاومة الجزائرية: العدد 19 (15 جويلية 1957) ص 5.

⁴¹ رضا التليلي: المرجع السابق، ص 67.

⁴² شهادة الحبيب بولعراس، كتاب ندوة الاتحاد، أحمد التليلي، في سبيل الديمقراطية،

مرجع سابق، ص 62

⁴³ انظر: زروال محمد: المرجع السابق، ص - ص، 403-405

⁴⁴ شهادة المجاهد فارس علي، مقابلة مع الباحث، تبسة، 16 جويلية 2005 .

⁴⁵ قبل مسؤولو لجنة التنسيق والتنفيذ بتدخل السلطات التونسية لمواجهة تلك المجموعات المعارضة لقرارات الصومام ويذكر تقرير محمود الشريف أنه وضعت خطط مشتركة مع الولاية لمحاصرة تلك المجموعات واعتقلها في السجون التونسية، وكانت هذه بمثابة إهانة للجزائريين، انظر مثلاً عن مخطط اعتقال لزهر شريط وعباس لغرور والطالب العربي تقرير محمود الشريف بتاريخ 27 أبريل 1957

,A.N.A GPRA ,B12, DOS 4-5

⁴⁶ شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث، تبسة، 17 جويلية، 2005 .

⁴⁷ انظر شهادة او عمران، محمد عباس: المصدر السابق، ص 187

⁴⁸ L INFORMATION du 23avril 1957□

⁴⁹ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة حول العلاقات الجزائرية التونسية

Mohammed HARBI : op cit p 452

⁵⁰ عبد المجيد شاكر: المصدر السابق، ص 35-36

⁵¹ المؤدب محمد علي: المرجع السابق، ص 313

⁵² انظر عبد الحميد الهالالي: المرجع السابق، ص - ص، 247-252

⁵³ انظر شهادة أوعمران , محمد عباس: المرجع السابق , ص 187

⁵⁴ انظر شهادة ابن عودة، محمد عباس: المرجع السابق , ص 97

⁵⁵ انظر تقرير الجنرال قومبياز المؤرخ في 20 جوان 1956 الذي يؤكد في خلاصته ما يلي "وفي هذه الأثناء أصبحت عملية تمرير الأسلحة علنية ومحترفة لتصبح أكثر فأكثر رسمية على الصعيد التونسي الإداري والدستوري" انظر:

S.H.A.T: 2H 57 ,DOS 3

⁵⁶ انظر شهادة ابن عودة , محمد عباس : المرجع نفسه , ص 97

⁵⁷ Amira aliya SGHAIER : op cit , p 125

⁵⁸ Mohammed GUENTARI Organisation politico – administrative et militaire de la revolution Algerienne de 1954 à 1962 ,OPU; Alger; 1994; T2, p- p, 835-844

⁵⁹ انظر، تقرير دائرة الشؤون التونسية والمغربية حول العلاقة مع تونس

A.Q.A Serie Algerie 1953-1959 , B 47, Dos 5 ,9. "Relation avec Tunisie 1956 –mai 1959"

⁶⁰ انظر العسكري ابراهيم: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة (د ت)، ص 186

⁶¹ انظر علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، ص - ص، 219 - 221. والطاهر سعيداني : القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001 ، ص - ص، 122 - 148.

⁶² شهادة عبد الجليل المهيري , سبق ذكرها

⁶³ شهادة عبد الجليل المهيري , سبق ذكرها .

⁶⁴ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول "تونس بورقية والثورة الجزائرية" . **A.N.A. GPRA...B302. DOS 7 4**

⁶⁵ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول العلاقات الجزائرية التونسية
أفريل 1960.

HARBI Mohammed: Les Archives de la revolution Algerienne ,ed.
jeune Afrique ,Paris, 1981, p 448

⁶⁶ شهادة رشيد قايد، كتاب، احمد التليلي، في سبيل الديمقراطية، مرجع سابق، ص 79

⁶⁷ شهادة المحجوب بن الصديق، كتاب، احمد التليلي، المرجع نفسه، ص 67

⁶⁸ راجع كتابنا، مقالاتي عبدالله: العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية، دار
بوسعادة، الجزائر، 2013، ج2، ص 237 وما بعدها.

⁶⁹ بلاغ وزارة إعلام الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي اعلم بوجود هذا المخطط، قد
وورد في ذيله التأكيد "بأن جيش التحرير الوطني لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي في
حالة وقوع العدوان الفرنسي على تونس وجيشها الوطني" أنظر:

Mehammed HARBI : op. cit ;p- p 445- 447

⁷⁰ لقد رصدت الاستخبارات الفرنسية هذا الخلاف وأسهمت في تأجيجه، انظر تقرير
الاستعلامات للمخابرات الفرنسية، للأسبوع من 2 إلى 8 ماي 1959.

S.H.A.T :1H ,1333 !,DOS 1

⁷¹ انظر خطابه يوم 23 جويلية 1959 العمل عدد يوم 24 أكتوبر 1959 . وقد حاولت
السلطات الفرنسية فعلا استغلال الحدث للمطالبة بمراقبة الحدود التونسية. انظر برقية
رئيس الحكومة الفرنسية الى وزير الخارجية يلتمس السعي للتفاوض مع تونس لتشكيل
لجان مراقبة مشتركة للحدود ومعالجة قضايا العلاقات بما يخدم المصلحة الفرنسية

S.H.A.T 1H 1333 DOS 2 Surveillance et frentaire I

⁷² انظر خطابه، الحبيب بورقيبة: خطب، ج 9، منشورات كتابة الدولة للإعلام،
تونس، 1977 ص - ص، 44- 45

⁷³ Mohammed HARBI : op .cit ,P- P, 454- 455

⁷⁴ **IBID .P 450**

- ⁷⁵ شهادة الطبيب الثعالبي , مقابلة مع الباحث، الجزائر العاصمة 16 مارس 2006.
- ⁷⁶ أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة حول وضعية العلاقات الجزائرية التونسية مؤرخ في 10 جوان 1960
- DOS 7_3. A.N.A.. GPRA . B 302
- ⁷⁷ أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية بتونس "تونس بورقية في مواجهة الثورة الجزائرية" A.N.A.. GBRA. B 302 .DOS 7_4
- ⁷⁸ احد قادة جيش الحدود , اختلف مع سي ناصر وهدد بالاستسلام للفرنسيين وبعد مواجهة محتدمة على الحدود اشتركت فيها القوات التونسية نفذ حنبلي تهديده وقد كان ورقة مريجة لديغول في الترويج لمشروع سلم الشجعان وأعطى الدليل لبورقية على عدم وحدة جيش التحرير الجزائري.
- ⁷⁹ Redha MALEK : L' Algerie à Evian; Histoire des négociations secrètes 1956 1962 , DAHLAB, Alger, 1995, p 150
- ⁸⁰ رضا التليلي: المرجع السابق ، ص 68 ت 71 .
- ⁸¹ S.H.A.T 1H 1760 DOS 4, " Relations entre le GPRA et la tunisie "
- ⁸² Farouk BEN ATIA : les actions humanitaire ، L'Aurore ,ed garnier freres, paris, 1981, p :96
- ⁸³ انظر محمد حربي: المرجع السابق، ص 221
- ⁸⁴ المؤدب محمد علي: المرجع السابق، ص 314 ورضا التليلي: المرجع السابق، ص 222 - 221
- ⁸⁵ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة "تونس بورقية في مواجهة الثورة الجزائرية" A.N.A. , GPRA , B302 , DOS 7- 4
- ⁸⁶ انظر تقرير حول اللقاء الذي جمع عباس وابن طوبال مع لدغم والمقدم يوم 12 نوفمبر 1960.
- A.N.A. GPRA, B 8, DOS 10- 1- 1
- ⁸⁷ Redha MALEKE : op cit , p -p, 150-151.

⁸⁸ BELKHODJA Tahar ; Les Trois decennies Bourguiba éd Arcanteres publisud , paris 1998, p-p 57-58..

⁸⁹ EL MOUDJAHID . n° 82 .(25 juin 1961) T3. p 514.

⁹⁰ انظر الحبيب بورقيبة: معركة الجلاء عن بنزرت الجنوب , منشورات كتابة الدولة للأعلام، تونس، 1961، ص 59.

⁹¹ حربي محمد: المرجع السابق، ص 225

⁹² رضا التليلي: المرجع السابق، ص 65

⁹³ LE MONDE :du 8 juillet 1962

⁹⁴ في عام 1964 وقبل ان تحول بوضياف الى فرنسا ترك ابنه خير الدين وديعة لدى احمد التليلي، والذي تكفل به وادخله المدرسة، انظر رضا التليلي: المرجع السابق، ص

230

⁹⁵ رضا التليلي: المرجع السابق، ص 64-65

البعد المغربي والإفريقي للثورة الجزائرية (دراسة من خلال المواثيق الرسمية)

- الأستاذة الدكتور: نفيسة دويجة

المدرسة العليا للأستاذة - بوزريعة



- الملخص: تعد المواثيق الرسمية للثورة التحريرية مصدرا هاما يمكن للباحث أن يستند إليه باطمئنان في دراسة عدة مواضيع تتعلق بالثورة؛ باعتبارها نصوصا ذات صبغة رسمية، وهي صادرة باسم الثورة؛ أي أنها تغطي بالإجماع (أو على الأقل التوافق). وكذلك بالنظر لمحتواها ومضامينها التي تعكس المنحى التطوري النظري والإيديولوجي للثورة، وهي ترصد مختلف القضايا والمواقف والرؤى المتعلقة بالجزائر؛ ليس فقط خلال فترة الثورة (1954-1962م)؛ وإنما حتى ما قبلها وما بعدها.

وعليه فإننا اخترنا موضوع هاته الدراسة ممثلا في البعد المغربي والإفريقي للثورة من خلال المواثيق الثورية، ونحاول تبين اهتمام الثورة بمحيطها الإقليمي سواء على مستوى المغرب العربي أو حتى على صعيد القارة الإفريقية، ومتابعة تطور هاذين الجانبين -وفقا للمواثيق- مع تطور الثورة، وذلك بدراسة وتحليل المضامين الكثيرة الواردة فيها، وأخيرا محاولة إعطاء مقاربة بين البعدين من حيث الأهمية والفوارق الزمنية والمكانية.

- الكلمات المفتاحية: البعد المغربي، البعد الإفريقي، الثورة التحريرية، المواثيق الرسمية، المحتوى الإيديولوجي.

- Abstract : The official charters of the editorial revolution are an important source that the researcher can rely on with confidence in the study of several topics related to the revolution.

As textes of an official nature, issued in the name of the revolution ; that is ; it has unanimity (or at least consensus). As well as in view of its content and contents that reflect the theoretical and ideological evolutionary trend of the revolution (1954- 1962) ; but even before and after it. Accordingly, we have chosen the subject of this study as represented by the Maghreb and African dimation of the revolution through revolutionary pacts, and we are trying to show the interest of the revolution in its regional environment, whether at the level of the Maghreb or even on the level of the African continent. And finally an attempt to give an approach between the two dimention in terms of importance and time and spatial differences.

- Key words : Maghreb dimation ; African dimation ; liberation revolution ; official charters ; ideological content .

التعريف بالمواثيق الثورية:

نعني في العادة بالمواثيق الرسمية للثورة هي تلك النصوص التي أطرت ووجهت الثورة، وعلى رأسها بيان أول نوفمبر 1954م، ووثيقة الصومام 1965م، وميثاق طرابلس 1962م، ويمكن أن نضيف إليها مختلف الوثائق الصادرة عن الهيئات القيادية المختلفة للثورة كالحكومة المؤقتة والمجلس الوطني وغيرهما.

وتكمن أهمية هذه المواثيق الثورية في دلالاتها ومضامينها كما جاء سابقا، وفي كونها جهدا نظريا انسجم وتوافق إلى حد كبير مع معطيات

العمل الثوري، وهذا تحديدا ما يدحض فكرة أن الثورة لم تستند إلى إيديولوجية وقواعد نظرية واضحة؛ بل إنها استثمرت تراث الحركة الوطنية عموماً، وربطته بالمستجدات والرؤية المستقبلية للأحداث.

إننا نتفاجأ أحيانا كباحثين بالمحتوى الإيديولوجي الذي تضمنته الوثائق؛ عندما نتفحص مجمل الظروف والعوامل الذاتية والموضوعية المرتبطة بالأشخاص والهيئات التي قادت الثورة، ومدى حرصها على معالجة أدق التفاصيل وأكبر القضايا معاً؛ خاصة إذا ما راجعنا المستويات العلمية والثقافية والخبرات السياسية والدبلوماسية لهؤلاء "صانعي النظريات"، وذلك بالمقارنة مع جهود الحركة الوطنية في هذا المجال.

1- البعد المغربي للثورة:

نشير بداية إلى كثرة الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع العلاقات المغربية للثورة: التونسية والمغربية والليبية؛ سواءً بالنسبة لمظاهر الدعم والتضامن بمختلف أشكالهما: السياسية والعسكرية والدبلوماسية والإعلامية، وكذا بالنسبة للوسائل والآليات، التحديات والعوائق، وأيضاً الآفاق المتوخاة... الخ¹. لكن يجدر القول أن تلك الأعمال لم تتخل إجمالاً عن الرجوع بالأساس للنصوص الثورية؛ متخذة منها مرجعية ثابتة تعكس تفاعل مؤسسات الثورة بالدائرة المغربية.

ومن جهة أخرى فإننا نلاحظ مدى التفاوت في مسألة الفصل والوضوح بين الرؤية الجزائرية للبعد المغربي، ونظيرتها بالنسبة للدول المجاورة، وعليه نتطرق في هذا العنصر لمدى الوعي والإدراك الذي ميز الطرح الجزائري؛ بشأن قضايا مشتركة عديدة: كتطور الحركات التحريرية، وآفاق العمل

المسلح والسياسي، وأولويات كل مرحلة تمهيدا لتحقيق مشروع الوحدة المأمولة.

• مشروع الوحدة الإقليمية بين دول المغرب: الطموح والرؤية:

لقد طرحت النصوص الثورية الثلاث موضوع الوحدة المغاربية كمشروع محدد وضروري؛ لمواجهة كل أشكال الاستعمار والهيمنة. وكان منطلق ذلك الطرح هو الشعور العميق بالوحدة التاريخية والقواسم اللغوية والثقافية والدينية وحتى الجغرافية والطبيعية التي تجمع شعوب المنطقة منذ فترات تاريخية قديمة لا تخفى فيها مظاهر الارتباط والانسجام والتعايش الايجابي بعيدا عن صراعات الكيانات السياسية في العصور الحديثة، والتي زادها الوجود الاستعماري تغذية وتأجيجا.

وقد تطور منحى مشروع الوحدة في الموثيق؛ بداية ببيان أول نوفمبر 1954م؛ الذي نجد فيه وضوح هدف الثورة، والمتمثل في "الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي"، والذي تؤكد ارتباطه بالهدف الخارجي وهو "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي".² وذلك مع الإشارة إلى حتمية تداخل العمل الثوري بين الأقطار الثلاثة: "إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد؛ فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا".³

أما وثيقة الصومام 1956م فقد تضمنت التأكيد على مواصلة تفعيل قواعد العمل الوحدوي؛ رغم حصول البلدين الشقيقين على الاستقلال النهائي في مارس 1956م؛ نتيجة تأثير الثورة الجزائرية على مستوى تغير السياسة الاستعمارية تجاه البلدين، وجاءت دلالة هذا المعنى في الفقرة التالية: "هذا التغير المفاجئ في سلوك الحكومة الاستعمارية التي تخلت عن

الجمود، وأوغلت في طريق البحث عن حل عاجل؛ إنما دعت إليه أسباب استراتيجية هي:

1- منع تكوين جبهة ثانية حقيقية؛ بإنهاء الاتحاد بين الكفاح المسلح في الريف المغربي وفي الجزائر

2- إلغاء وحدة الكفاح في بلدان شمال إفريقيا الثلاثة

3- عزل الثورة الجزائرية التي كانت صبغتها الشعبية تجعلها اشد خطراً⁴

وجاء في الوثيقة أيضاً التأكيد على ضرورة العودة إلى تنسيق الجهود؛ بعد الجمود المؤقت الذي أصابها: "الذي يمتاز به الوضع السياسي في شمال إفريقيا أن القضية الجزائرية مندمجة في القضية المغربية وفي القضية التونسية؛ بحيث أن القضايا الثلاث لا تكون إلا قضية واحدة. والواقع أن استقلال المغرب وتونس بدون استقلال الجزائر لغو⁵. وتستكمل وثيقة الصومام تفسير ذلك في أن "هذا ما يجعل استقلال الجزائر الشهيدة قضية عالمية، والمشكل الذي يتحكم في جميع مشاكل الشمال الإفريقي⁶."

وكذلك أعطت الوثيقة تقييماً لمساعي الوحدة والجهود المبذولة في سبيل تحقيقها؛ مقابل الجهود الاستعمارية المستمرة أيضاً لوقفها والتأثير عليها؛ عن طريق أساليبه العديدة؛ فجاء فيها أن: "... التونسيون والمغاربة لم ينسوا أن احتلال فرنسا لبلادهم قد أعقب احتلال الجزائر. وقد أصبحت شعوب المغرب العربي الآن مقتنعة - بعد التجربة - بأن الكفاح المشتت ضد عدو مشترك؛ ليس له مآل غير الهزيمة للجميع؛ لأن كل واحد يمكن قهره على حدة. وانه لخطأ فاحش وضلال بعيد أن يعتقد احد أن باستطاعة المغرب وتونس التمتع باستقلال حقيقي إذا ما بقيت الجزائر ترزح تحت نير الاستعمار⁷."

وواصلت الوثيقة تحليل الوضع، واستشراف مآل العمل المنفرد في التأكيد التالي: "... هذا ما يدعو جبهة التحرير الوطني إلى التشجيع على:

1- تنسيق السعي الحكومي في البلدين الشقيقين للضغط على الحكومة الفرنسية دبلوماسيا

2- توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وجبهة التحرير

3- الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في المغرب وتونس

4- التضامن بين الهيئات النقابية المركزية: الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين

5- التعاون بين الاتحاديات الثلاث للطلبة

6- تنسيق نشاط الهيئات الاقتصادية المركزية الثلاث⁸

ومن جهة أخرى نبه مؤتمر الصومام إلى مسألة التأثيرات المتبادلة بين الشعوب والأمم المستعمرة، وبين رغبتها في التحرر: أعربت شعوب المغرب الثلاثة بدورها عن عزمها وقدرتها على أن تأخذ مكانها في مجمع الأمم الحرة. وربط هذه الفكرة بتطور القضية الجزائرية على الصعيد الخارجي: "... إن تدويل القضية الجزائرية في طورها الحالي قد قوى شعور العالم باستعجال تسوية هذا النزاع الحربي الذي قد يمتد إلى عامة البحر المتوسط وإفريقيا والشرق الأوسط؛ بل قد يعم العالم اجمع⁹.

• أسس ومقومات الوحدة: الراهن والمستقبل:

بينت الموثيق من جديد المقومات المؤسسة للوحدة، ما كان منها، وما يجب أن يكون؛ لاسيما في مجال الرؤية المستقبلية تجاه مسألة التخلص من

الاستعمار، ومن مختلف الروابط الموجودة معه، وكذا الخطط المشتركة لبناء الدول المستقلة وفق ما يخدم المصالح المشروعة للمنطقة¹⁰: فجاء في وثيقة الصومام "إن شمال إفريقيا مجموعة كاملة تؤلفها الجغرافيا والتاريخ واللغة والحضارة والمصير، ومن ثم يجب أن يسفر هذا التضامن بالطبع عن تأسيس اتحاد لدول شمال إفريقيا الثلاثة"¹¹. كما أن "الجزائريين شمال إفريقيا مخلصون؛ يتعلقون تعلقاً شديداً ومتبصراً بالتضامن الطبيعي الضروري بين بلدان المغرب الثلاثة"¹².

ويبدو أن الطرح السياسي والإيديولوجي (في الجانب النظري) الذي تبنته الثورة - من خلال مواثيقها - منسجماً مع الجهود والمسااعي العملية التي كانت تبذلها في هذا المجال. وكان واضحاً أيضاً سعي الثورة إلى استشراف الوضع، ومحاولة لفت الجارتين إلى مسألة تنظيم الجهود الوحدوية في مجالات الدفاع والدبلوماسية والاقتصاد والتعليم وغيره من المجالات الحيوية الأخرى؛ فجاء في وثيقة الصومام هذا الحرص في الفقرة التالية: "إن من مصلحة الشعوب الشقيقة الثلاثة أن تبدأ بتنظيم دفاع مشترك، واتجاه ونشاط دبلوماسي مشترك، وحرية المبادلات، وخطة مشتركة ومفيدة في التجهيز والتصنيع، وسياسة نقدية مشتركة، والتعليم، وتبادل الأركان الفنية والاختصاصية، والمبادلات الثقافية، واستثمار مخبآت الأرض والنواحي الصحراوية التابعة لكل بلد"¹³.

2- البعد الإفريقي للثورة:

عملت الثورة من خلال مواثيقها على محاولة مواكبة التطورات العالمية؛ مقابل تحديد موقع الجزائر بالنسبة لمراكز القوى والاستقطاب؛ لذلك كان من الطبيعي أن يقف البيان على إعطاء فكرة عامة تجسد ذلك: "في إطار

ميثاق الأمم المتحدة تؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية¹⁴. ووضح أن منطلق الكفاح المسلح كعنف موجه ومضاد للعنف الاستعماري يهدف لتحقيق السلم، وهو شكل من أشكال التعبير عن رفض الهيمنة والعبودية¹⁵.

• تقويض أسس الاستعمار وأشكاله (الامبريالية):

لم تقبل الثورة بأقل من الاستقلال التام والكلي هدفا لها، وأكدت العزم على محاربة الأنظمة الاستعمارية متى سمحت الظروف: "لثورة الجزائرية مهمة تاريخية هي القضاء بصفة نهائية لا رجعة فيها على النظام الاستعماري البغيض المنحط؛ الذي يحول دون الرقي والسلم"¹⁶. وواصلت وثيقة الصومام تأكيدها على ضرورة "عزل فرنسا سياسيا في الجزائر وفي العالم"¹⁷. ومثلت مناهضة الاستعمار وأشكاله؛ الميزة الأساسية المشتركة بين الجزائر والدول الإفريقية؛ ذات الخلفية الثقافية والحضارية الأشبه بالفسيفاء¹⁸.

ومن جهة أخرى بدا وعي الجبهة - عبر نصوصها - بمختلف آليات التحكم والتكيف المرتبطة بالاستعمار؛ فنجد أنه "من الأهداف الجديدة مجابهة المناورات التي لا بد أن يقوم بها العدو للفرقة أو التلهية أو العزل" عن طريق "1- تمكين الاتحاد الوطني المناهض للإمبريالية. وفي الميدان الخارجي يجب السعي للحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي والمعنوي والروحي. وتصعيد تأييد الرأي العام. 2- تنمية الإعانة الدبلوماسية بجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد، أو التي لم تطلع اطلاقاً كافياً على الصفة الوطنية لحرب الجزائر، وحمل هذه الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية"¹⁹.

وأبدت وثيقة الصومام تركيزا شديدا على تشخيص مختلف أبعاد السياسة الاستعمارية في البلدان المستعمرة والمستقلة حديثا على السواء: "إن السياسة الاستعمارية الخبراء في الغش الدبلوماسي الذين يأخذون بيد ما يعطونه باليد الأخرى؛ لا يفوتهم أن يفكروا في إعادة فتح هذين البلدين بمجرد ما تبدو لهم الظروف الدولية مواتية. بيد أن من الأمور الهامة جداً؛ أن الزعماء المغاربة والتونسيين؛ شرعوا يعبرون في تصريحاتهم الأخيرة المتكررة عن وجهات نظر جبهة التحرير الوطني²⁰.

إن النضال الجزائري لم يكن يقتصر في هدفه على القضاء على الاستعمار؛ وإنما يستهدفه أينما وجد. ما يعني أن القضية الجزائرية هي قضية إنسانية بالأساس؛ ضد الوجود الاستعماري من حيث: مضمونه وأشكاله كمصدر للهيمنة والاستغلال. أي التأكيد على البعد الشمولي للثورة. ومن الملفت أن تدويل الصراع الجزائري مثل تهديدا صريحا للسلم العالمي؛ نتيجة تمادي السلطة الاستعمارية في استغلال نفوذها للانتقام من الانتصارات الجزائرية؛ فجاء في جريدة المجاهد "إن الحرب التي تقوم في الجزائر تهدد السلام العالمي"²¹. وما العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956م، وقنبلة ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958م؛ إلا مثالا عن ذلك.

• أبعاد التضامن والتعاون المشترك:

ربطت وثيقة الصومام - في شعور واضح بالاعتزاز - بين مآل الأحداث في الجزائر، وأثرها على الصعيد الفرنسي لقد أبطلت الثورة الجزائرية جميع التكهّنات الاستعمارية؛ التي أضفي عليها غطاء من التفاؤل المزيف، وها هي ذي تستمر في نموها واتساعها بعزيمة خارقة في تطور متصاعد بعيد المدى. وهي في تقدمها هذا تزعزع وتقوض ما بقي من الإمبراطورية

الاستعمارية الفرنسية المتهالكة²²، وهذا حتما ما يفرض حتمية التضامن لمواجهة الأخطار المقبلة.

كما انتقدت وثيقة الصومام ضعف أداء لجنة تحرير المغرب؛ خاصة بسبب التضييق الاستعماري عليها، ولكن يتوجب التمتع باليقظة إزاء المفاجآت الممكنة من العدو "... إن الزحف الثوري في شمال إفريقيا على الرغم من انعدام خطة سياسية مشتركة؛ لضعف لجنة تحرير المغرب في أساسها؛ قد اضطر الاستعمار الفرنسي إلى تدبير خطة دفاعية ارتجالية مستعملا كل أنواع القمع الاستعبادي التقليدي²³. وأشارت إلى أن "... حكومات باريس المتتالية كلها تجد نفسها عرضة لازمة سياسية لم يسبق لها نظير، فبعد أن أرغمت على التخلي عن مستعمرات آسيا؛ اعتقدت أنها تستطيع أن تحتفظ بمستعمرات إفريقيا. ولما أحست بأنها لا تقوى على مجابهة "فساد الحالة" في إفريقيا الشمالية؛ أطلقت العنان لتونس والمغرب عساها تمسك الجزائر²⁴.

إن الحضور الملفت للدبلوماسية الجزائرية في كل المنابر الدولية الممكنة أكسبها سمعة طيبة، وحققت بواسطتها نجاحات ملفتة استمرت حتى بعد الاستقلال، وهذا تحديدا ما عبرت عنه وثيقة الصومام في قوله "إن الثورة الوطنية المناهضة للاستعمار لجادة في السير، وإنها لتفرض إعجاب الرأي العام العالمي²⁵. خاصة أنها - أي الثورة - حرصت منذ البداية على التأكيد على مبدأ الاستقلالية، ورفض أي شكل من أشكال التبعية للخارج، وأنها استلهمت مبادئها أساساً من التعايش السلمي والصدقة بين الشعوب: "إنها ثورة منظمة، وليست بحركة ثورية فوضوية. إنها كفاح وطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي؛ وليست بحرب دينية. إنها تسير إلى

الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية، وليست بالرجوع إلى النظام الإقطاعي²⁶. وبالتالي فالدعم الخارجي هو مجرد دعم للنضال بالداخل، وليس من شأنه توجيهه، أو التأثير عليه. وهذا تحديدا ما يفسر لجوء جبهة التحرير لتنويع الحلفاء، والوقوف بعيدا وبجذر عن التدخل في أي شأن داخلي هؤلاء.

وأشار ميثاق طرابلس 1962م بدوره إلى تحول أشكال الاستعمار، وتطور تلك الأشكال مع الوقت؛ وخاصة منها إبقائه مجالات التعاون قائمة: "من الواضح أن التعاون المفهوم يمثل اصدق تعبير على سياسة الاستعمار الجديد التي تتوخاها فرنسا، ويتصل بظاهرة تحويل الاستعمار القديم إلى استعمار من نوع جديد". وتابع الميثاق في تفسير تلك التحولات "... إن محاولات الاستعمار الجديد تمثل خطرا كبيرا على الثورة؛ لأنها تتلبس بمظاهر خلافة من التحرر والتعاون الاقتصادي والمالي؛ الذي يتظاهر بالنزاهة، وإن الصدام الحالي بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد يجب أن لا يغرنا، ولا يمكن بحال من الأحوال أن نفضل احدهما على الآخر؛ بل يجب أن نقاومهما²⁷. كما أن توسيع نطاق محاربة الامبريالية سيغذي حيوية القوى السياسية والاجتماعية؛ التي تعمل في نفس الاتجاه؛ من اجل تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وإفريقيا²⁸.

وقد برز الإيمان بعدالة القضية الجزائرية، ومآلها الحتمي باتجاه النصر واضحاً في المواقف كلها؛ مع الأخذ بعين الاعتبار الخبرات والتجارب المكتسبة: "... لقد علمتنا حرب التحرير التي قمنا بها، وبينت لنا أن البلدان الامبريالية تراجع أمام الإرادة الراسخة للشعوب، وزحفها عن التنافس بينها لفائدة تضامنها، وذلك رغم وجود متناقضات ثانوية²⁹.

وخلص ميثاق طرابلس إلى فكرة جوهرية مفادها أن الطموح إلى الوحدة يندرج في سياق تاريخي حق، وهو يعكس حاجة تحرر الجماهير ورغبتها في تحريك أقصى قواها لتذليل الصعوبات التي تعوق ترقيتها. ويعد عمل توحيد البلدان المختلفة عملاً هاماً ينبغي إدراجه في إطار اختيارات عقائدية وسياسية واقتصادية تكون مناسبة لمصالح الجماهير الشعبية، وإن مناورات التقسيم التي تقوم بها الامبريالية ومصالح وخصوصيات الطبقات الحاكمة في المغرب الكبير والوطن العربي وفي إفريقيا؛ تعتبر من أهم العراقيل التي تجعل من الوحدة في أغلب الأحيان شعاراً ديمagogياً³⁰.

وفي مجال دعم حركات التحرر بإفريقيا أكد ميثاق طرابلس على حرص الجزائر المستقلة الدائم على الدعم والمساندة؛ فجاء عن ذلك ما يلي: لقد عملت حرب التحرير بكثافتها وقوتها على الإسراع في إتمام عملية تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية على وجه الخصوص، وستقدم الجزائر المستقلة مساعدة كاملة للشعوب التي تناضل فعلاً لتحرير بلادها، ومن واجب الجزائر أن تولي اهتماماً خاصاً بالوضع في انغولا وجنوب إفريقيا وبلدان شرق إفريقيا. فالتضامن الفعال ضد الاستعمار سيمكن بلادنا من توسيع جبهة النضال ودعم حركة الوحدة³¹.

ولم يكتف الميثاق بتتبع خطوات مشروع التضامن الإفريقي؛ وإنما وسع دائرة المتضمن إليها في إطار التعاون الدولي إن دعم الروابط مع بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتطوير المبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية، وإقامة علاقات مع كل الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والعمل المشترك مع القوى الديمقراطية في فرنسا خاصة؛ ستؤهل بلادنا إلى القيام بمسؤوليتها على الصعيد الدولي³².

ويمكن القول أن الاهتمام بالبعد الإفريقي لم يكن كبيرا في البداية (وفي فترة الحركة الوطنية)؛ على الرغم من الماضي الجميل في فترة الدويلات الإسلامية الحديثة. وقد أدركت جبهة التحرير الوطني أهمية التوجه نحو إفريقيا؛ خاصة بعد استقلال الجارتين تونس والمغرب في مارس 1956م.

كما أن استراتيجية منطقة الصحراء أصبحت أحد الرهانات الهامة للجبهة، خاصة بعد إنشاء فرنسا للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCS) في جانفي 1957م وإنشائها وزارة للصحراء، وذلك بعد أن تحولت الصحراء الجزائرية لاحقا إلى محل مناورة من قبل الحكومة الفرنسية، وصارت موضوعا للتفاوض مع أطراف أجنبية أخرى، فكانت محاولة إعطاء قضية الصحراء بعدا إفريقيا، مما استلزم من قيادة الثورة التخطيط للتصدي لكل تلك المناورات³³.

وقد اتخذ ميثاق طرابلس منحى آخر تجاه البلدان الإفريقية؛ بإعلان الحكومة الجزائرية مواصلة الالتزام بالعمل لتحرير إفريقيا كلها؛ لا بل لتساعد في تجاوز الانقسامات والصراعات الإفريقية، والتذكير بمجالات التصور النضالي للوحدة الإفريقية. فأصبحت بذلك إفريقيا مجالا لريادة الدبلوماسية الجزائرية، وموقعا للزعامة؛ كان مفتاحها هو القضاء على الاستعمار؛ رغم الفشل عمليا في تحقيق الوحدة المغاربية³⁴.

ويبدو أن الثورة لم تركز (حسبما جاء في الميثاق) على إنشاء مؤسسات مغاربية مشتركة؛ من شأنها العمل على تحقيق مشروع الوحدة، وإنما كان همها هو إبقاء الرؤى متوافقة فيما بينها، والدفع بالقضية الجزائرية عن طريقها للأمام، ولذلك لم تطرح الميثاق مقترحات عملية لآليات تحقيق تلك الوحدة. فهي كشفت إمكانات وحدود الوحدة المرتقبة، وكانت الرؤية

واقعية تتماشى والظروف المعاشة، وتأخذ بعين الاعتبار تناقضات المصالح والأنظمة. هذا مقابل وضوح الموضوع بالنسبة للوحدة الإفريقية التي هي بالأساس وحدة كفاح. وقد جاء في جريدة المجاهد أن الجزائر هي أداة اختبار للاستعمار، وسيصبح استقلالها منعطفا تاريخيا داخل حركة التحرر في البلاد المستعمرة³⁵.

- الخاتمة:

يمكن الوصول من خلال دراسة وتحليل المضامين الكثيرة المتعلقة بالبعدين المغاربي والإفريقي للثورة إلى النتائج التالية:

➤ لقد ضمن تدويل القضية - على العموم - دعماً مهماً لجبهة التحرير الوطني، وكان أثره كبيراً وواضحاً على مستوى العمل الداخلي (العسكري).

➤ شكلت الوحدة المغاربية مشروعاً رئيسياً للثورة؛ استمد ضرورته من الروابط التاريخية المتأصلة في المنطقة، واعتبرت وحدة المصير؛ بمثابة حجر الزاوية في الرؤية الجزائرية للمشروع.

➤ بدا وعي الجبهة كبيراً وناضحاً تجاه الثقل الإفريقي، لذلك سارعت خاصة بعد 1956م إلى تركيز الجهود على الدفع بأفاق العمل المشترك، وتنسيق الجهود الدبلوماسية تحت شعار محاربة الاستعمار بكل أشكاله، وعزله عن حلفائه، والتأثير على حسابات التموقع لصالح طرف دون آخر.

➤ لم تغفل الثورة عن الإشارة لأهمية تأثير الظروف والتحويلات الدولية على مجالات ومآل العمل المشترك؛ سواء بالنسبة للوحدة المغاربية، أو حتى على صعيد الاتحاد الإفريقي.

➤ حرصت الثورة على تفعيل الحضور الدولي في مختلف المنابر الممكنة، بالإضافة للحضور والنشاط الإعلامي الدعائي؛ بهدف مواجهة مخططات العدو، واستنزاف قدرته على مواجهة أخطائه. وكان واضحاً ارتباط مجالات العمل الخارجي بالداخلي على مستوى الأداء المنسجم، والحرص على عدم التدخل في الشؤون الخاصة بالدول الأخرى.

➤ نلاحظ التوافق بين الجهد النظيري (الذي توثقه النصوص والوثائق الرسمية) والجهد الميداني العملي (مثلاً في الممارسة الدبلوماسية).

➤ نلاحظ تطور منحى الوعي بالعمق الإفريقي مع تنامي المد الثوري فيها وبالجزائر، وقد تطور التعبير عن الوحدة المغاربية عكساً مع الاهتمام بالاتحاد الإفريقي؛ وفقاً للتحويلات الناجمة عن مسار ومسعى الثورة، وكذا تفاعل السلطات الاستعمارية في الجزائر، وفي كل من دول الشمال الإفريقي، وفي باقي القارة الإفريقية.

➤ تُبرز دراسة محتوى الوثائق أهمية توضيح المبادئ الأساسية المنظمة لعمل الثورة (والجزائر المستقلة لاحقاً) بالمغرب وإفريقيا.

➤ الوعي بأهمية المعركة الدبلوماسية، وخاصة بمسألة إيجاد أصدقاء، وكذا كسب حلفاء حتى لو كانوا قبلاً إلى جانب صف العدو (نموذج الو.م.ا).

➤ كانت مناهضة الاستعمار وأشكاله؛ هي الميزة الرئيسية التي ستؤلف وتجمع الجزائر بالدول الإفريقية؛ التي يمكن وصفها بالفسيفساء الثقافية والحضارية... الخ.

- الإحالات:

- ¹ نذكر منها مثلاً:
 - عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
 - عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009.
 - محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- ² بيان أول نوفمبر 1954م في: ملفات وثائقية: نصوص أساسية لجهة التحرير الوطني (1954-1962م)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، أوت 1976م، ص 07.
- ³ بيان أول نوفمبر 1954م، ص 07.
- ⁴ "ولكن جميع تقديرات المستعمرين قد خابت؛ فقد كان الغرض من المفاوضات التي أجريت على حدة؛ هو مخادعة بعض زعماء البلدين الشقيقين، أو إغرائهم ودفعهم إلى التخلي على علم أو على جهل؛ عن الميدان الحقيقي للكفاح الثوري إلى النهاية". انظر وثيقة الصومام، نصوص أساسية..، ص 15.
- ⁵ وثيقة الصومام، ص 15. وانظر: مصباح زايد عبد الله: "اتحاد المغرب العربي الطموح والواقع"، مجلة المستقبل العربي، العدد 236، بيروت، ص ص 98/10.
- ⁶ وثيقة الصومام، ص 25.
- ⁷ وثيقة الصومام، ص 16.
- ⁸ وثيقة الصومام، ص 25.
- ⁹ وثيقة الصومام، ص 27.
- ¹⁰ انظر للتفصيل: عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954/1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 54-55.

¹¹ وثيقة الصومام، نصوص أساسية...، ص 17.

¹² وثيقة الصومام، ص 17. وانظر:

Paul Balta : **Le grand Maghreb de l'indépendance a l'an 2000**, ed. Laphonic, Alger, 1990, p 142.

¹³ وثيقة الصومام، ص 17.

¹⁴ وثيقة الصومام، ص 17.

¹⁵ انظر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة، ترجمة. محمد حافظ الجمالي ، القصة للنشر ، الجزائر، 2007م، ص 465.

¹⁶ وثيقة الصومام، ص 17.

¹⁷ وثيقة الصومام، ص 17.

¹⁸ انظر: سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 502.

¹⁹ وثيقة الصومام، ص 18. وانظر: عبد الله مقلاتي ودحمان تواتي: البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، ط1، منشورات الشروق، 2009، ص 25.

²⁰ وثيقة الصومام، ص 16.

²¹ نقلا عن جريدة المجاهد، العدد 18، 15 / 02 / 1958م.

²² وثيقة الصومام، ص 15.

²³ وثيقة الصومام، ص 15.

²⁴ وثيقة الصومام، ص 15.

²⁵ وثيقة الصومام، ص 11.

²⁶ وثيقة الصومام، ص 13.

²⁷ ميثاق طرابلس، ص 31.

²⁸ ميثاق طرابلس، ص 47.

²⁹ ميثاق طرابلس، ص 31.

³⁰ ميثاق طرابلس، ص 47.

³¹ ميثاق طرابلس، ص 47.

³² ميثاق طرابلس، ص 47. وانظر:

Nicole Grimaud : **La politique extérieure de l'Algérie**, ed. Rahma, Alger, 1994, p 167.

³³ انظر تحليل: سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 509.

³⁴ المرجع نفسه، ص 516.

³⁵ جريدة المجاهد، العدد 19، 28 / 02 / 1958 م.

• قائمة البليوغرافيا المعتمدة:

- 1- ملفات وثائقية: نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962م)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، أوت 1976م.
- 2- الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أوزمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة، ترجمة. محمد حافظ الجمالي، القصة للنشر، الجزائر، 2007م.
- 3- العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية ونقدية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م.
- 4- الفيلاي مصطفى: المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، ط2 ، بيروت، لبنان، 1986م.
- 5- الهرماسي محمد عبد الباقي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- 6- بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958 -جانفي 1960م) ، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م.
- 7- صغير مريم: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية من 1955 إلى 1962م، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع الجزائر، 2009م.
- 8- مقالاتي عبد الله وتواتي دحمان: البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، ط1، منشورات الشروق، 2009.
- 9- مقالاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- 10- مقالاتي عبد الله: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009.
- 11- مقالاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954 / 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 12- بلقاسم محمد: الإتحاد الوحدوي في المغرب العربي من 1910-1954م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- 13- سعيود أحمد: العمل الدبلوماسي من 11 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، رسالة ماجستير، تاريخ الثورة، جامعة الجزائر.
- 14- مقالاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية 1954 - 1962م، دكتوراه في التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2007 - 2008م.
- 15- Balta Paul: Le grand Maghreb de l'indépendance a l'an 2000, ed. Laphonic, Alger, 1990.
- 16- Grimaud Nicole: La politique extérieure de l'Algérie, ed. Rahma, Alger, 1994.
- 17- المجاهد، العدد 18، 15 / 02 / 1958م.
- 18- المجاهد، العدد 19، 28 / 02 / 1955م.
- 19- عبد الله مصباح زايد: "اتحاد المغرب العربي الطموح والواقع"، مجلة المستقبل العربي، العدد 236، بيروت، ص ص 98 / 10.

دور المرأة الليبية في الثورة الجزائرية

- الدكتورة: رانية مخلوف

- الدكتورة: مليكة بلقاضي

المدرسة العليا للإماتة - بوزريعة



- الملخص: لقد كان الشعب الليبي من السباقين لدعم كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وكانت مواقفه بارزة ومميزة من حيث ان علاقته مع الشعب الجزائري كانت لها خصوصية مميزة تحدد وتبرز قوة اندفاع الشعب الليبي واحتضانه للثورة في هذا الجانب تظهر صور تضامن المرأة الليبية الي جانب شقيقتها الجزائرية كانت رائعة بحيث كانت النسوة الليبيات يقدمن حليهن ومجوهراتهن تبرعهن بها إلى الثورة الجزائرية، إن مثل هذه المواقف الوطنية عبرت بصدق عن دعم المرأة الليبية للثورة الجزائرية وجعلتها جزء من حياتها اليومية.

- الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، الشعب الليبي، المرأة الليبية، الدعم الليبي، المظاهرات، التبرعات.

- Abstract: The Libyan people were among the first to support the struggle of the Algerian people against French colonialism, and their positions were prominent and distinguished in that their relationship with the Algerian people had a distinct peculiarity that defines and highlights the strength of the Libyan people's impulse and their embrace of the revolution. So that the Libyan women presented their jewelry and donated them to the Algerian revolution. Such patriotic stances

sincerely expressed the Libyan women's support for the Algerian revolution and made them a part of their daily life.

- **Words Keys:** Algerian Revolution, Libyan people, Libyan women, Libyan support, Demonstrations, Donations.

- المقدمة:

لقد كان الشعب العربي الليبي من السباقين لدعم كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، وكانت مواقفه بارزة ومميّزة من حيث أنّ علاقته مع الشعب الجزائري كانت لها خصوصية مميزة أيضاً؛ وهذه الخصوصية هي التي تحدد وتبرز قوة اندفاع الشعب الليبي واحتضانه للثورة الجزائرية¹.

لجنة جمع التبرعات ومختلف أنشطتها:

وقد سارت اللجنة على نفس المنهج وأظهرت نفس الفعالية، وأصبح الأعضاء أسرة واحدة مترابطة الأهداف، كما تعززت اللجنة بإشرافها على اللجان الفرعية من دواخل "طرابلس"، وأصبح لها في مدّة قصيرة رصيد ماليّ كبير في المصرف، حيث شرعت بعد ذلك في تسليم تلك الأموال وفقاً لمحاضر رسمية موقّعة عليها من طرف جميع الأعضاء².

يعتبر أسبوع الجزائر من أهمّ أنشطة اللجنة ومن أهمّ مواقف الشعب الليبي نُصرة للثورة الجزائرية المؤتمر الثاني للدول الإفريقية والآسيوية، الذي انعقد بالقاهرة في السادس والعشرين من شهر ديسمبر 1957

أمّا الصّحف في هذه الفترة فإنّ جلّ صفحاتها ولعدّة أيام تكون مركّزة حول الحديث عن الثورة الجزائرية وتطوّراتها، وتدعو من خلالها الشعب إلى ضرورة مساندة الثورة الجزائرية³.

وهنا يُؤكد الأستاذ محمد الصالح الصديق، الذي قضى مدة أربع سنوات في ليبيا، فكلّ الفئات تتجند لصالح الثورة الجزائرية لعدة أشهر، ويذكر أنّ ليبيا تتحوّل أيام أسابيع الجزائر إلى صورة عن الإيثار بصدق، ويذكر من تلك الصّور.

وفي هذا الجانب فإنّ صور تضامن المرأة الليبية إلى جانب شقيقتها الجزائرية، كانت رائعة، بحيث كانت النسوة الليبيّات يُقدّمن حلّهنّ ومجوهراتهنّ، يتبرّعن بها إلى الثورة الجزائرية؛ وبناءً على رأي محمود المغربي، أنّه ذات مرّة، قدمت إحدى الليبيّات ملابس جديدة تبرعت بها، ولما أخبرنها بأنّ اللّجنة لا تأخذ إلّا ما هو فائض على النّاس، فما كان من تلك المرأة إلّا أن نزعت حلّيها وأقراطها وتبرعت بها إلى اللّجنة⁷، بل أن امرأة ليبية أخرى كانت قد تبرعت بجهاز عرسها هديّة للثورة الجزائرية⁸، إلى جانب هذه الأدوار، فإنّ المرأة الليبية كانت لها أدواراً أخرى ناضلت من خلالها إلى جانب الثورة الجزائرية، سواء عبر صفحات الجرائد أو الإذاعة⁹.

إنّ مثل هذه المواقف الوطنيّة التي عبّرت بصدق عن مدى الدّعم الذي قدّمه الشعب الليبي إلى الثورة الجزائرية، هي التي جعلت مسؤولي الحكومة الجزائرية المؤقّته يُصرّحون أثناء كلّ مناسبة أسبوع الجزائر ويصفون ذلك التّضامن بأنّه تعبير عن الإحساس الوطني للشّعب الليبي الذي جعل القضية الجزائرية جزءاً من حياته اليومية في سائر الأوقات و قضيتّه الأولى في مثل تلك المناسبات¹⁰.

كانت المرأة الليبية طرفاً مهماً في نشاطات اللّجنة الليبية لمساعدة الثورة الجزائرية هذه الأخيرة التي حرصت على ضرورة إشراك كافة شرائح المجتمع الليبي وجعل الثورة الجزائرية من يوميات الليبيين.

وفي هذا الجانب عملت لجن جمع التبرعات لصاح الثورة الجزائرية أثناء التحضير لأسبوع الجزائر بالاتصال بالنساء الليبيات وفي المقدمة جمعية النهضة النسائية.

والشيء المدهش في اسبوع الجزائر هو خروج المرأة الليبية لميدان وابدت اكثر حماسة وغيره حيث تبرعت بالثياب والحلي والنقود بل هناك صورا غاية في النضج وهي تبرع النساء للجنة جمع التبرعات بأقراطهن وذهبهن ووصل الامر بإحدى النساء الى تبرعها بجهاز عرسها كاملا هدية للجزائر^[11].

جمعية النهضة النسائية ودورها في دعم المرأة الليبية للثورة الجزائرية، لقد لعبت هذه الجمعية دورا مهما الى جانب جمعيات المجتمع المدني والسياسي الليبية حيث كانت هذه الجمعية دائما تبدي استعدادها الكامل للعمل والمشاركة الفعلية في اسبوع الجزائر وجمع التبرعات والقيام بعمل من شأنه ان يرفع من رقم التبرعات^[12].

لقد كانت هذه الجمعية تدعو دائما الى عقد لقاءات للمشاركة في جمع التبرعات وخاصة اثناء اسبوع الجزائر وكانت تعتبر ذلك جزءا من الواجب الوطني والذي يمليه الدين الاسلامي الحنيف وتمليه النخوة العربية والضمير الحي وكان شعارها الذي ترفعه خلال كل انشطتها الداعمة للثورة الجزائرية هو اعتبار معركة الشعب الجزائري هي ايضا معركة الشعب الليبي.

لقد كان لجمعية النهضة النسوية الليبية دورا كبيرا في دعم الثورة الجزائرية حيث كانت تدعو المرأة الليبية الى ضرورة القيام بالواجب احسن القيام اتجاه ما تعانیه شقيقته المرأة الجزائرية وذلك بتقديم ما تملكه من

تبرعات وبالفعل فقد كان لها دورا كبيرا في هذا الجانب وساهمت مساهمة في عمليات جمع التبرعات^[13].

وزعيمة بنت سليمان اباروني لمن لا يعرفها نشير الى انها بنت احد رموز قادة المقاومة الليبية ضد الاحتلال الايطالي واحد رواد العلم الليبي في عهده له علاقة كبيرة بالجزائر فقد درس بها على يد العلم اطفيش ولما كان لأبيها علاقة مع الجزائر فإنها تعلقت هي الاخرى بالجزائر من خلال ما كان يحدثها على الجزائر وتاريخها وابطالها.

لقد كانت النسوة الليبيات يقدمن اعز ما يملكن من حلي ولباس في سبيل اخواتهن الجزائريات^[14].

ولعل أعظم صورة تضامن المرأة الليبية ودعمها للثورة الجزائرية هو تفاعلها مع كل تطورات الثورة الجزائرية بحيث كانت المرأة الليبية لها من الوعي السياسي الذي جعلها تكون دائما حاضرة دعما للثورة الجزائرية، ويمكن هنا أن نشير الى بعض صور تضامن المرأة الليبية ودعمها للثورة الجزائرية بعرضنا لبعض الشهادات المقدمة في هذا الجانب لا، حيث يذكر احد اعضاء اللجنة الليبية لدعم الثورة الجزائرية وهو محمود المغربي بانه وصل الامر ببعض النساء الليبيات من تبرعن بمهرهن الى الثورة الجزائرية^[15].

والى جانب لا التبرعات ساهمت المرأة الليبية وداعت عن القضية الجزائرية بالكلمة فشاركت الانشطة الثقافية التي كانت تقام دعما للثورة الجزائرية ونظمت القصائد الثورية التي حييت من خلالها كفاح الشعب الجزائري كالشاعرة شعر كوثر نجم في احدى قصائدها المعنونة "مرجل الثوار" والتي قيلت في احدى المهرجانات الشعبية الداعمة لثورة الجزائرية

فأظهرت شهامة وبطولة الشعب الجزائري الذي يكافح من اجل الحرية والحياة وابدت املا كبيرا ويا منا بضرورة انتصار الشعب الجزائري في معركته وبالمقابل وصفت سياسة الاستعمار الفرنسي بالهمجية وان راية التحرر التي كانت تحملها الدولة الفرنسية اصبحت بالية وبدون معنى امام جرائمها التي تقوم بها ضد الشعب الجزائري¹⁶ ولهذا الشاعرة الليبية عدة قصائد حول الثورة الجزائرية نذكر من بينها ايضا قصيدة بعنوان "النصر للجزائر" وفي هذه القصيدة ورغم ما حملته من كلمات تفوح بالأمل والنصر القريب للثورة الجزائرية الا انها جاءت كثيرا من اللوم والعتاب على ابناء العالم العربي الذي سمته بالشرق الغائب عن ميدان الوعي في وقت كان حضوره ضروري¹⁷.

وفي مجال الدعم الادبي نجد قلم ليبي نسوي كان حاضرا في دعم الثورة الجزائرية الا وهو قلم المناضلة والادبية والمثقفة زعيمة بنت سليمان البارونى التي كانت مناضلة عربية نشيطة في دعم القضايا العربية ومنها القضية الجزائرية، وفي هذا الجانب وفي غياب مجال للتعبير عن مواقفها فإنها استعملت الصحف الليبية لنشر ما مانت تكتبه في ميادين عدة اجتماعية وثقافية و منها السياسية هذا الاخير الذي كان حاضرا في نضالها الفكري وفي مقدمة اهتمامها هو القضية الجزائرية.

وهناك شهادة أخرى لأحد بنات سليمان البارونى، تؤكد قوة الروابط بين الشعيين الليبي والجزائري، حيث كتبت في هذا الإطار مقالا في جريدة الرائد تحدثت فيه عن قصة كان حكاها لها أبوها عندما زار الجزائر وذلك بعد إتمامه للدراسة بها واصفة ذلك الترحاب والعناية الذين وجدتهما ابوها من طرف الجزائريين وقد شبهت ليلة جمع التبرعات للثورة الجزائرية التي

كانت بكلية دار المعلمات بطرابلس، بما وجدته أبوها من عون له من طرف الجزائريين، ثم قالت "رحم الله من عرفني بالجزائر وأبناء الجزائر قبل أن تهب الجزائر لجهادها، وقبل أن يهب العالم العربي لنصرتها"¹⁸.

وقد كتبت في جريدة طرابلس الغرب "سلام... على جميلة" وقالت بان جميلة يجب ان لا تموت وهي بذلك تؤكد ما قاله محامي جميلة بو حيرد جورج أرنو¹⁹ وتأكيدا على تعلق الشعب الليبي بنضال جميلة تم بطبع عدة صور لجميلة بو حيرد وتم بيعها في المزاد العلني ثم قدمت عائدات الصور لصالح الثورة الجزائرية²⁰.

كما ساهمت بهيجة المشيرقي وهي ايضا ابنت احدى اكبر رموز المناضلين العرب دفاعا عن قضايا الامة العربية وهو الحاج ابراهيم الهادي المشيرقي الذي كرس حياته وماله دفاعا عن قضايا الامة العربية والاسلامية وفي مقدمتها الثورة الجزائرية ولمن اراد الاطلاع على مواقف هذا المناضل العربي الكبير عليه الاطلاع على كتابه قصتي مع ثورة مليون شهيد وهو كتاب مهم يبرز كيف تهون امور الحياة عند امثال المشيرقي.

وتيمنا لما كان يقوم به الهادي المشيرقي حاولت ابنته بهيجة هي الاخرى ان تحذو حذو ابيها وتقوم هي الاخرى بالواجب الوطني تجاه الثورة الجزائرية وفي هذا الجانب كانت هي الاخرى تنشط في اطار دعم عائلة المشيرقي للثورة الجزائرية وايضا في اطر اخرى مثل الكتابة على صفحات الجرائد وكذا القيام بحص اذاعية دعما للقضية الجزائرية.

وفي هذا الجانب يذكر المشيرقي أن القضية الجزائرية كانت الشغل الشاغل لعائلته وانها صارت الاهتمام الاول والاخير جهدا ووقتا وانه لم يتردد في وضع كل امكاناته خدمة لهذا الواجب المقدس... وقد اندفعت

زوجته وابنته في نفس الطريق فقدمت الاولى البيت كاملا للمناضلات الجزائريات وشاركت زوجها في اخطر المهمات... اما ابنته بهيجة فقد اندفعت هي الاخرى بحماس الشباب وحملت القلم سلاحا فعالا لتوعية اخواتها البنات الليبات ودفعهن للمزيد من العطاء لقضية الجزائر ولم تترك بهيجة المشيرقي مناسبة الا وانتهزتها سواء على صفحات الجرائد او عبر الاذاعات العربية وقد حال صغر سنها للانضمام الى الاتحادات النسائية العربية ومع ذلك فقد كتبت المقالات باسم الاتحاد النسائي لمزيد من التوعية وجمع المزيد من المساعدات وبلورة موقف ايجابي للمرأة في ليبيا الى جانب شقيقتها على ارض المعارك في الجزائر وسجلت بهيجة المشيرقي بصوتها النداءات عبر الأمواج الاثير في مناسبات عديدة للثورة الجزائرية وكانت اغلب مقالاتها تدعو الى ضرورة وقوف الفتاة الليبية الى جانب شقيقتها الجزائرية معتبرة جميلة وبوحيرد رمزا لكفاح الفتاة الليبية²¹.

واكبت بهيجة سنوات الثورة الجزائرية بكلمات القتتها في الاذاعة مع حلول ذكرى من ذكريات الثورة وكانت كلماتها تحمل معالم الكفاح في الجزائر.

ساهمت جمعية النهضة النسائية في جمع التبرعات إلى جانب دور الشعب الليبي في مساندة الثورة الجزائرية مادياً ومعنوياً، وذلك منذ بداية الثورة، فإنه كان بقيادة "لجنة نصرة الثورة الجزائرية"، مُتجاوباً مع تطورات كفاح الشعب الجزائري ومُتطلباته في كل مرحلة، فإلى جانب نشاطه في جمع التبرعات والإعانات المادية وكذا عملها الدعائي المؤيد للثورة الجزائرية، قام بدور آخر، وهو تحويل ذلك الوعي الوطني والحماس الثوري المُتدفق إلى

صرخة أعلنتها الشعب في وجه الاستعمار الفرنسي عدة مرّات وفي عدة مناسبات.

شاركت المرأة الليبي في المظاهرات ورغم ما كان يعرف على المرأة الليبية بحفاظتها وعد وقوفها بمظاهرات الا انها كسرت حاجز التردد والتحفظ وخرجت الى الشوارع في مظاهرات الى جانب الرجال تأييدا للثورة الجزائرية.

كانت جمعية النهضة النسوية تقوم بتنظيم أنشطة مختلفة منها الاجتماعات والندوات دعما للثورة الجزائرية وكذلك القيام بالدعاية بين اواسط الشعب الليبي خلال عمليات جمع التبرعات لتكون عمليات جمع التبرعات اكثر نجاحا^[22].

والى جانب ذلك نظمت جمعية النهضة النسوية تظاهرات وكانت تعرض صور المجاهدات الجزائريات وايضا تعرض افلام سينمائية تصور كفاح الشعب الجزائري ثم تعود فوائد هذه الأنشطة وتقدم لثورة الجزائرية^[25].

كانت هذه الجمعية تتصل بممثلي الثورة الجزائرية بليبيا وتنسق معهم في عمليات الدعم وفي هذا الجانب فإنّ صور تضامن المرأة الليبية إلى جانب شقيقتها الجزائرية، كانت رائعة، بحيث كانت النسوة الليبيّات يُقدّمن حلّيهنّ ومجوهراتهنّ، يتبرّعن بها إلى الثورة الجزائرية؛ وبناءً على رأي محمود المغربي، أنّه ذات مرّة، قدمت إحدى الليبيّات ملابس جديدة تبرعت بها، ولما أخبرنها بأن اللّجنة لا تأخذ إلّا ما هو فائض على النّاس، فما كان من تلك المرأة إلّا أن نزعت حلّيها وأقراطها وتبرعت بها إلى اللّجنة^[26]، بل أن امرأة ليبية أخرى كانت قد تبرعت بجهاز عرسها هديّة للثورة الجزائرية^[27].

إلى جانب هذه الأدوار، فإنّ المرأة الليبية كانت لها أدواراً أخرى ناضلت من خلالها إلى جانب الثورة الجزائرية، سواء عبر صفحات الجرائد أو الإذاعة²⁸.

إنّ مثل هذه المواقف الوطنيّة التي عبّرت بصدق عن مدى الدّعم الذي قدّمه الشعب الليبي إلى الثورة الجزائرية، هي التي جعلت مسؤولي الحكومة الجزائرية المؤقتة يُصرّحون أثناء كلّ مناسبة أسبوع الجزائر" ويصفون ذلك التّضامن بأنّه تعبير عن الإحساس الوطني للشّعب الليبي الذي جعل القضية الجزائرية جزءاً من حياته اليومية في سائر الأوقات و قضيتّه الأولى في مثل تلك المناسبات²⁹.

المظاهرات:

لقد ظلّ الشّعب الليبي يتابع تطوّرات الثورة الجزائرية ويعيش بجوارحه وأحاسيسه كلّ المُستجدّات، ووقف بجانبه بكلّ ما يحمل معنى الوقوف من معاني الجدّ والفعاليّة، فجاءت مظاهر التأييد مختلفة ومُتنوّعة بتنوّع الصّراع الذي يخوضه الشّعب الجزائري، وفي هذا، عبّر الشّعب الليبي عن مواقفه ومساندته للثورة الجزائرية بتقديم الدّعم المادي الذي استمرّ إلى غاية إعلان الاستقلال.

ولعلّ أبرز الأحداث التي عرفت الثورة الجزائرية، هي مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي شهدتها عدّة مدن جزائرية، وخاصّةً مدينة الجزائر العاصمة، وكانت هذه المظاهرات الشّعبية عبارة عن ردّ فعل ضدّ السياسة الاستعماريّة التي كان ينتهجها الجنرال ديغول³⁰، ودون أن نتوقّف عند فحوى هذه الأحداث، نشير هنا إلى أنّ تفاعلات وآثار هذه المظاهرات كانت جدّ إيجابيّة بالنّسبة للثورة الجزائرية، بحيث تجاوزت أغلب الشعوب

العالمية مع الأحداث وخاصة الشعوب العربية؛ ففي ليبيا مثلاً، شارك الشعب الليبي إخوانه الجزائريين، وقامت عدة مظاهرات في أغلب المدن الليبية، رافعة شعارات مُعادية لفرنسا، واستمرت هذه المظاهرات عدة أيام تأييداً للقضية الجزائرية، وما يمكن ذكره هنا هو أنّ الشعب الليبي عاش خلال هذه المظاهرات القضية الجزائرية بكل عمقها وأبعادها "لشعوره بأنّها قضية عادلة وقضية شعب يرتبط معه بروابط متينة هي: اللغة، الدين، العادات والمشاعر"^[31].

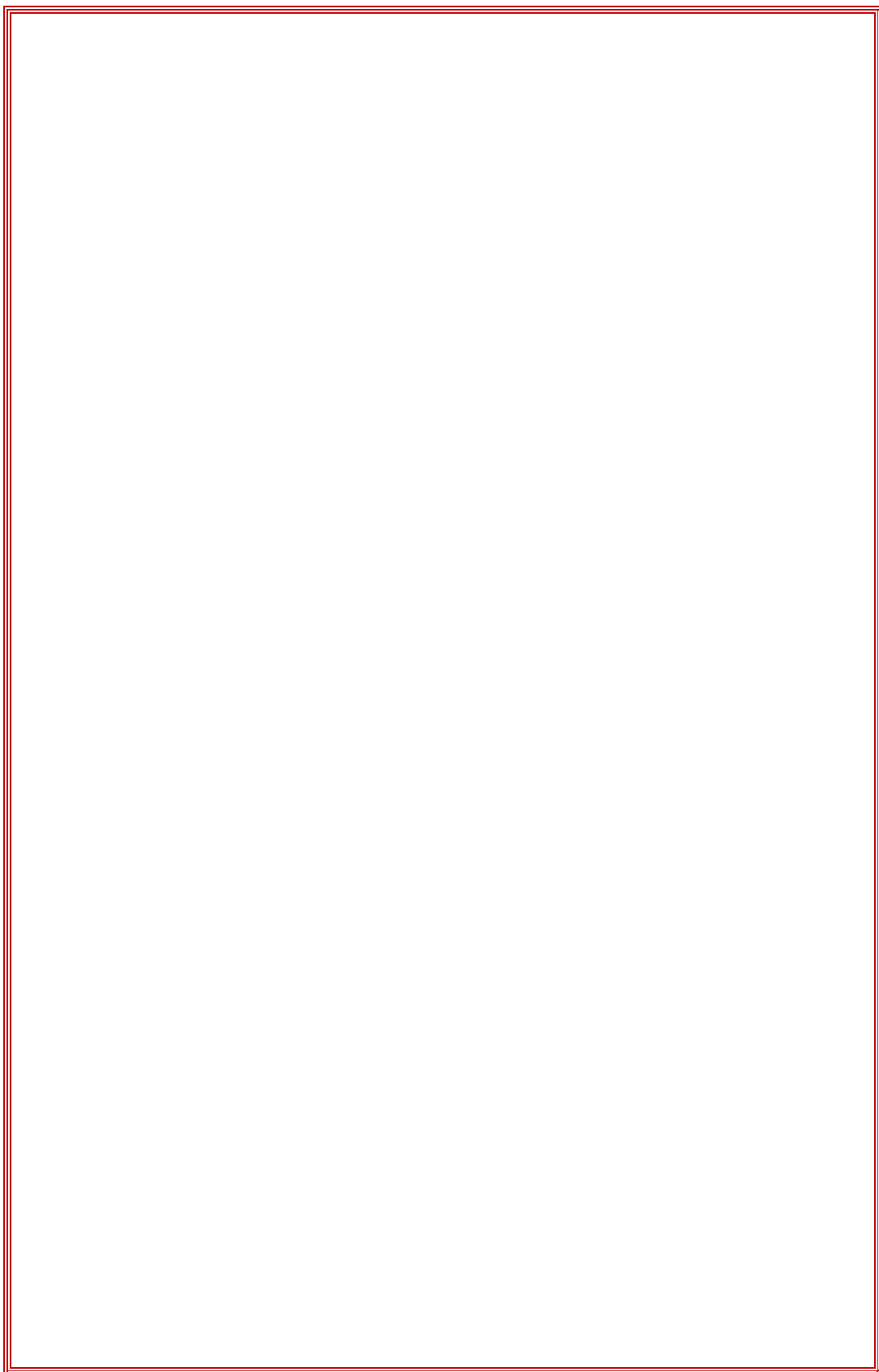
وللمرة الثانية خرجت المرأة الليبية في مظاهرات حامية الاعلام الجزائرية وشعارات التأييد للثورة الجزائرية^[32].

- الهوامش:

- [1]- مصطفى علي المصراطي، المرجع السابق.
- [2]- مصطفى علي المصراطي، المرجع السابق.
- [3]- المشيريفي، ملف 1956، وثيقة 65.
- [4]- انظر جريدة "طرابلس الغرب"، الرائد، لا سيما أثناء أسبوع الجزائر، أيضا حوار مع محمد الصالح الصديق.
- [6]- مصطفى، علي المصراطي، المرجع السابق.
- [7]- محمود المغربي، المرجع السابق.
- [8]- الرائد، عدد 12 / 04 / 1958، ص 3.
- [9]- المشيرقي، ملف 1958، وثيقة رقم 9. ونشير هنا إلى الدور بهيئة بنت الهادي المشيرقي الذي لعبته من خلال كتاباتها في الصحف و الإذاعة.
- [10]- جريدة طرابلس الغرب، عدد 29 / 04 / 1960، ص 1.

- [11] طغ 12/04/1958 ص3
- [12] - طرابلس الغرب 19/04/1961 ص2
- [13] - وثيقة
- [14] - طغ 31/08/1958 ص4
- [15] - طغ 31/8/1958 ص2
- [16] - شعر كوثر نجم الرائد 18/04/1959 ص3
- [17] - جريدة الرائد : ع / 09/05/1959 . كوثر النجم
- [18] - بنت الوطن، زعيمة الباروني، "ذكرى ليلة الجزائر، جريدة الرائد، عدد 26/11/1959، ص11.
- [19] - طغ 18/014/1958 ص3
- [20] - طغ 19/03/1958 ص1
- [21] - طغ 24/2/1958 ص2
- [22] - 28/04/1958 ص3
- [24] - مصطفى، علي المصراطي، المرجع السابق.
- [25] - السرايا وثيقة 4/7/1962
- [26] - محمود المغربي، مرجع سابق.
- [27] - الرائد، عدد 12/04/1958، ص3.
- [28] - المشيرقي، ملف 1958، وثيقة رقم 9. ونشير هنا إلى الدور بهيبة بنت الهادي المشير في الذي لعبته من خلال كتاباتها في الصحف والإذاعة.
- [29] - جريدة طرابلس الغرب، عدد 29/04/1960، ص1.
- [30] - حبيب وداعة، مرجع سابق.
- [31] - طرابلس الغرب، عدد 17/12/1960، ص1.
- [32] - طغ 17/12/1960، ص2.

المقالات (القسم الأجنبي)



62 Miloud Barkaoui, “Kennedy and the Cold War Imbroglio,” p. 35.

63 The first social meeting between an American official and Provisional Government took place on October 17, 1961 in Tunisia. The first official Algerian-American meeting took place between the Algerian delegation to the U.N. directed by Mohamed Yazid and the American delegation headed by Adlai Stevenson.

64 Peter Edson, “Kennedy Takes Algerian Fight”, The Tuscaloosa News, July 10, 1957 in

<<http://news.google.com/newspapers?nid=1817&dat=19570710&id>> [April, 2012].

64 Miloud Barkaoui, “Kennedy and the cold war imbroglio, p.40.

<[http://alaska.academia.edu/KellyShannon/Papers/83948/ Maybe I Can Marry Them Both Conflicted American Views on the Algerian War](http://alaska.academia.edu/KellyShannon/Papers/83948/Maybe_I_Can_Marry_Them_Both_Conflicted_American_Views_on_the_Algerian_War) > [May, 2012].

48 Consult: New York Times, July 3, 1957. Quoted in Ronald J. Nurse, "Critic of Colonialism: JFK and Algerian Independence," The Historian 39 (1977), p. 314.

49 For French response to Kennedy's speech consult: "M. Lacoste Answers U.S. Critic," The Times (London), (7 July 1957), p. 6; "Coty Pledges Reactions," The Times (London), (11 July 1957), p. 8; "No Settlement by Magic in Algeria," The Times (London), (24 July 1957), p. 6. Quoted in Kelly Shannon, "Maybe I Can Marry Them Both": Conflicted American Views On The Algerian War" in

<[http://alaska.academia.edu/KellyShannon/Papers/83948/ Maybe I Can Marry Them Both Conflicted American Views on the Algerian War](http://alaska.academia.edu/KellyShannon/Papers/83948/Maybe_I_Can_Marry_Them_Both_Conflicted_American_Views_on_the_Algerian_War) > [May, 2012].

50 Richard Mahoney, JFK: Ordeal in Africa, pp. 19-22.

51 Idem.

52 Arthur M. Schlesinger, A Thousand Days (New York, 1965), p. 554. Quoted in Ronald J. Nurse, "Critic of Colonialism: JFK and Algerian Independence," The Historian 39 (1977), p. 316.

53 Richard Mahoney, JFK: Ordeal in Africa, pp. 19-22, op., cit.

54 Maxime de PERSON, «Kennedy et l'Algérie» op., cit.

55 Ted Widmer, "The Challenge of Imperialism," op., cit.

56 "Algeria" July 8, 1957 in

<http://www.jfklink.com/speeches/jfk/congress/jfk080757_algeria.html> [April, 2012].

57 Idem.

58 Idem.

59 Arthur Schlesinger, A Thousand Days : John F. Kennedy in the White House (Boston: Houghton Mifflin Co., 1965), pp. 552-3. Quoted in Jeffrey A. Lefebvre, "Kennedy's Algerian Dilemma: Containment, Alliance Politics and the 'Rebel Dialogue,'" Middle Eastern Studies Vol. 35, No. 2 (Apr., 1999), p. 65.

60 Miloud Barkaoui, "Kennedy and the cold war imbroglio: the case of Algeria's independence - President John F. Kennedy" Arab Studies Quarterly (Spring, 1999), p. 32.

61 Theodore Scorenson, Kennedy, 2nd ed. (London: Pan Books Ltd., 1966), p. 255. Quoted in Miloud Barkaoui, "Kennedy and the Cold War Imbroglio."

- 34 "Imperialism - The Enemy of Freedom" (July 2, 1957) in http://www.jfklink.com/speeches/jfk/congress/jfk020757_imperialism.htm [March, 2012].
- 35 Idem.
- 36 M. Raymond Aron, *La Tragédie Algérienne* (Plon, 1957).
- 37 Ibid., 33.
- 38 Idem.
- 39 Idem.
- 40 Idem.
- 41 Idem.
- 42 Papers of John F. Kennedy. Pre-Presidential Papers. Senate Files, Box 784, "Algeria Speech." John F. Kennedy Presidential Library.
- 43 Quoted in Miloud Barkaoui, "Kennedy and the cold war imbroglio: the case of Algeria's independence - President John F. Kennedy" *Arab Studies Quarterly* (Spring, 1999), p. 33.
- 44 Ted Widmer, "The Challenge of Imperialism," *The Boston Sunday Globe* (July 15, 2007) in http://www.boston.com/news/globe/ideas/articles/2007/07/15/the_challenge_of_imperialism/ [April, 2012].
- 45 Richard Mahoney, *JFK: Ordeal in Africa*, pp. 19-22. Quoted in Chapter 10: LBJ's "Passionate Attachment" to Israel" in Salvador Astucia, *Opium Lords, Israel, the Golden Triangle, and the Kennedy Assassination* in http://www.jfkmontreal.com/lbj's_passionate_attachment.htm [April, 2012].
- 46 Dulles secretly approved of several remarks raised by the senator in his speech however he refuted Kennedy's tactics. Jeffrey A. Lefebvre, "Kennedy's Algerian Dilemma: Containment, Alliance Politics and the 'Rebel Dialogue'" *Middle Eastern Studies* V. 35 N 2 (April, 1999), p. 63.
- 47 For further reactions Of the American press consult: Russell Baker, "Kennedy Urges U.S. Back Independence for Algeria," *New York Times*, (3 July 1957), pp:1- 5; "Mr. Kennedy on Algeria," *New York Times*, (3 July 1957), p. 22; Robert C. Doty, "Paris Is Bitter," *New York Times*, (4 July, 1957), p. 10; C.L. Sulzberger, "Foreign Affairs: The United States, France, and Algeria," *New York Times*, (6 July 1957), p. 14; Arthur Krock, "Five Political Figures Without a Single Thought," *New York Times*, (7 July 1957), p. 115. Quoted in Kelly Shannon, "Maybe I Can Marry Them Both": Conflicted American Views On The Algerian War" in

d'Algérie (Paris : Albin Michel, **1980**), pp. **255-256**. Quoted in Maxime de PERSON, «Kennedy et l'Algérie» Chanderli would become the first Ambassador of Algeria to the United Nations **1962-1964**.

26 Maxime de Person, « Kennedy et l'Algérie » op., cit.

27 Fredj Maatoug, «John F. Kennedy, la France et l'Algérie» in http://www.cairn.info/resume.php?ID_ARTICLE=GMCC_224_0135 [March, **2012**]. Also consult : Irvin M. Wall, France, the United States and the Algerian War (Berkley: California U.P., **2001**).

28 Jean Jolly, L'Afrique et son environnement européen et asiatique (Editions L'Harmattan, **2008**), p. **115** in

http://books.google.dz/books?id=ZXAYyzO_TLYC&pg=PA115&lpg=PA115&dq=Murphy+american+government+1942+and+ferhat+abbas&source=b&ots > [May, **2012**].

29 Christopher Ross, The United States Mission in Algeria . A Historical Sketch (April **1991**). In

<https://docs.google.com/viewer?a=v&q=cache:ckme962TRtgJ:algiers.usembassy.gov/uploads/images/> > [April, **2012**].

30 Congressional Record, Vol. CII. Part **7**, **84th** Congress, **2nd** Session, "Remarks of Senator John F. Kennedy," Fourth Annual Rockhurst Day Banquet of Rockhurst College, Kansas City, Mo., John F. Kennedy introduced into Congressional Record by Senator Symington (**6 June 1956**), **9614-9615**. Quoted in Miloud Barkaoui, "Kennedy and the cold war imbroglio: the case of Algeria's independence - President John F. Kennedy" Arab Studies Quarterly (Spring, **1999**) in

http://findarticles.com/p/articles/mi_m2501/is_2_21/ai_55683885/?tag=content;col1 > [April, **2012**].

31 "Imperialism-the Enemy of Freedom. July **2, 1957**" in

http://www.jfklink.com/speeches/jfk/congress/jfk020757_imperialism.html >. [March, **2012**]. On June **11**, Secretary of State Dulles asserted that the U.S. would exercise no pressure on France concerning Algeria and that the United States would continue to provide France with arms. Also consult: Jeffrey A. Lefebvre, "Kennedy's Algerian Dilemma: Containment, Alliance Politics and the 'Rebel Dialogue,'" Middle Eastern Studies Vol. **35**, No. **2** (Apr., **1999**), pp. **61-82**.

32 « Récits de la Bataille d'Alger par Yacef Saâdi: de Mélouza à Wagram » El Moudjahid (**1 juin, 2011**) in

<http://www.elmoudjahid.com/fr/mobile/detail-article/id/12742> > [April, **2012**].

33 Maxime de PERSON, « Kennedy et l'Algérie » op., cit.

<[http://books.google.dz/books/about/The Wretched of the Earth.html?id=XGKFJq4eccC&redir_esc=y](http://books.google.dz/books/about/The+Wretched+of+the+Earth.html?id=XGKFJq4eccC&redir_esc=y)>

[April, **2012**]. For more information on FLN operations to free Algeria consult Gillo Pontecorvos's The Battle of Algiers (Scribner, **1973**).

18 “**1961**: The Franco-Algerian talks. Evian agreements”, in

<<http://continuityafrica.com/algeria/21-revolution/52-1961-the-franco-algerian-talks.html>> [April, **2012**].

19 Formal diplomatic relations started with the appointment of William Porter, as a US ambassador on September **27**, **1962**.

20 «JFK félicite l’Algérie pour son indépendance,» in

<<http://www.youtube.com/watch?v=vBoJIZ9jMDI>> [March, **2012**]. Video. Also refer to: Statement on Algerian Independence, **3** July **1962**. Papers of John F. Kennedy Presidential Library and Musuem in

<<http://www.jfklibrary.org/Asset-Viewer/Archives/JFKPOF-039-013.aspx>> [March, **2012**].

21 “Imperialism-the Enemy of Freedom. July **2**, **1957**” in

<http://www.jfklink.com/speeches/jfk/congress/jfk020757_imperialism.html>. [March, **2012**]. For further information on the main aspects of Kennedy’s speech, consult Gregory D. Cleva, John F. Kennedy’s 1957 Algeria Speech The politics of Anticolonialism in the Cold War Era, (Rowman Littlefield, **2022**).

22 Ted Widmer, “The Challenge of Imperialism,” The Boston Sunday Globe (July **15**, **2007**) in

<http://www.boston.com/news/globe/ideas/articles/2007/07/15/the_challenge_of_imperialism/> [April, **2012**].

23 Robert L. Miller, Un tournant de la guerre d’Algérie : Le discours de John F. Kennedy au Sénat des Etats Unis en juillet 1957 in <<http://fr.calameo.com/read/00005972947d389d94c57>> [April, **2012**]. Yazid and Chanderli had Tunisian diplomatic passports and an office in the **56th** Avenue in Manhattan not far from the United Nations’ Headquarters.

24 Maxime de PERSON, « Kennedy et l’Algérie » Recherches contemporaines, n° **3**, **1995-1996** in

<<https://docs.google.com/viewer?a=v&q=cache:JX7RIAdDxPYJ:www.u-paris10.fr>> [March, **2012**].

25 Yves Courrière, La guerre d’Algérie. T. **3**, L’heure des colonels (Paris : Le livre de poche, **1974**), pp. **581- 583** ; Alistair Horne, Histoire de la guerre

barbarie à notre armée, mais notre civilisation à tout un peuple ; nous ne sommes pas venus en Afrique pour en rapporter l'Afrique, mais pour y apporter l'Europe». Idem. "Barbary is in Africa, I know it, but our officials should not forget it, we should not take it there, we should rather destroy it; we did not come here to find it but to dispel it. We did not come to this old Roman land that will be French to inoculate barbarity to our army but our civilization to an entire people; we did not come to Africa to bring Africa but to bring Europe." Own translation.

10 Idem. "Abd-el-Kader est ambivalent mais grand ; Louis Bonaparte n'a rien d'ambivalent, il est tout simple et tout petit, cruel sans grandeur, sanguinaire sans héroïsme." Own translation.

11 On his way to Oran, Tocqueville discovered the nice landscapes of Blida, Medea and Miliana. He kept a journal on his trip to Algiers in which he expressed very prejudiced opinions about the Algerian population. He noticed that the people had different languages, customs and traditions, but the only thing that united them was religion. He admitted that if one wanted to divide such people, it was only through religion. A scheme that was thought and planned, at least more than a century before religion became a source of division or more specifically a means of genocide up to the present time.

12 Alexis de Tocqueville, Travail sur l'Algérie 1841. Electronic version by Jean-Marie Tremblay, 2001. In

<http://classiques.uqac.ca/classiques/De_tocqueville_alexis/de_la_colonie_algerie/travail_sur_algerie/travail_sur_algerie.html>. [April, 2012].

13 On May 8, 1945 Algerians demonstrated peacefully to demand their independence in different parts of the country, in Sétif, Kharata and Guelma. The French response was characterized by terrible massacres that numbered 45,000 innocent people. For further information refer to: Africa Human Voice International

Fédération d'Afrique, "The French Massacre At Sétif (Algeria)" in

<<http://www.africa-humanvoice.org/afrique/frenchmassacre.html>> [April, 2012].

14 Ahmed Nazeer, "The War of Algeria's Independence – 1954-62," History of Islam in <<http://historyofislam.com/contents/the-modern-age/the-war-of-algeria%E2%80%99s-independence-1954-62/>>. [February, 2012].

15 "Algerian War of Independence 1954-1962," Wars of the World in

<<http://www.onwar.com/aced/data/alpha/algeria1954.htm>> [April, 2012].

16 Idem.

17 Frantz Fanon, The Wretched of the Earth, Trans by Richard Philcox, (USA, 2004) in

1 The Gilder Lehrman Institute of American History, John F. Kennedy's Inaugural Address, 1961 in

<http://ap.gilderlehrman.org/history-by-era/sixties/resources/john-f-kennedy%E2%80%99s-inaugural-address-1961> (May, 2022).

2 For more information refer to: Frederick C. Leiner, The End of Barbary Terror. America's 1815 War Against The Pirates of North Africa (Oxford University Press, 2006). Also consult: Linda Belabdelouahab, "Rais Hamidou: The Legacy of the Most Famous Corsair of the Algerian Navy" Revue d'Histoire Maghrébine N 140 (Tunis: June/July 2010).

3 Olivier Le Cour Grandmaison, "Torture in Algeria : Past Acts That Haunt France-Liberty, Equality and Colony" Le Monde Diplomatique (June 2001) in <<http://mondediplo.com/2001/06/11torture2> >. Also refer to: Alistair Horne, A Savage War of Peace. Algeria 1954-1962 (New York: Viking, 1977); Matthew Connolly, A Diplomatic Revolution: Algeria's War for Independence and the Origins of the Post-Cold War Era (New York; Oxford, 2002).

4 France was confronted to the resistance of the natives in different parts of Algeria. The official capitulation of Emir Abd-el-Kader was not until December 23, 1847. In the Djurdjura, Lalla Fatma N'Soumer did not give up until 1857. Cheikh Bouamama resisted until 1902. For further information consult: Camille Rousset, La Conquête de L'Algérie 1841-1857 Vol. 1. (Editions Plon, Nourrit et Cie, 1889) in

<<http://archive.org/stream/laconquetedelal00rous#page/n1/mode/2up>>.

5 Victor Hugo (1802-1885) was a French poet, novelist, playwright, essayist, statesman and a Human Rights activist. In poetry, he is better remembered for Les Contemplations and La Légende des siècles. He became famous with his novels: Les Misérables and Notre-Dame de Paris.

6 Alexis de Tocqueville (1805-1859) was a French historian famous for Democracy in America that appeared in two distinct volumes in 1835 and 1840.

7 Franck Laurent, Victor Hugo Face à la conquête de l'Algérie coll. «Victor Hugo et l'Orient». (Ed. Maisonneuve et Larose, 2001). Summary and interview by Christiane Chaulet Achour. Frank Laurent is a lecturer in literature at Mans University (France).

8 Idem. «L'Algérie trop durement conquise, et, comme l'Inde par les Anglais, avec plus de barbarie que de civilisation.» Own Translation.

9 «La barbarie est en Afrique, je le sais, mais que nos pouvoirs responsables de l'oublient pas, nous ne devons pas l'y prendre, nous devons l'y détruire ; nous ne sommes pas venus l'y chercher, mais l'en chasser. Nous ne sommes pas venus dans cette vieille terre romaine qui sera française inoculer la

No matter how criticized he might have been, Kennedy demanded through his speech, that the United States change its policy with regard to the Algerian issue by introducing a resolution in favor of Algerian independence. By denouncing the French colonial occupation of Algeria, he challenged the Eisenhower Administration and made a bold step in American foreign policy. He likewise provided the needed hope for the Algerian Nationalists whose cause for independence was imprisoned in the sphere of French internal issues. Kennedy played a key role in the internationalization of the Algerian war. His address was a turning point in the Algerian Revolution. The Algerian people did not forget his stance toward colonized people in general and their cause in particular. Following the assassination of President Kennedy, the late Algerian President Ben Bella led a ceremony at Belgrade Square, which was later renamed Kennedy, and declared a seven-day period of mourning. Kennedy's attitude in favor of Algerian independence was essential but not sufficient. To be independent, Algeria had to pay a heavy bill with more than a million and a half brave citizens who did not hesitate to donate their lives to break the bonds of colonialism and assure future generations of deserved freedom.

Provisional Government and tranquilizing de Gaulle of the United States solidarity. Kennedy intended to use Bourguiba's friendship with Algerians to tenderize the demands of the latter in their negotiations in Paris.⁶² Curiously, the Kennedy Administration remained silent on Algeria during the whole period of Algerian-French negotiations. The criticism of African countries regarding American attitude toward the Algerian question was countered by the American reassertion in favor of a democratic settlement of the conflict. The paradox intensified with American eagerness to establish formal contacts with representatives of the Provisional Government as independence seemed close.⁶³

Kennedy's opinion on the Algerian Revolution unveiled an essential paradox in American views toward the Third World. The convictions of Kennedy as a senator regarding the Algerian War changed when he became president. He then was persuaded that the Soviet Union intended to utilize national liberation fights to subvert Western influence in the Third World.

Conclusion

President Kennedy has been criticized by the press in the United States, France, and other African countries. The genuine motivations behind his 'Algeria Speech' and Resolution can never be indisputably asserted. Whether his speech was a footbridge he took on his way to the presidency,⁶⁴ or the reflection of a strong desire to sustain the self-determination of colonized people cannot be affirmed with certainty. His stance as a president toward the Algerian question was affected by the Cold War context. Kennedy recommended, as suggested by Miloud Barkaoui, a French-Algerian solution without the intervention of the U.N. or any other international organization. A solution that would guarantee France and the West's strategic interests in the region and keep Algeria out of the Soviet influence.⁶⁵ He was reproached for either his support to Algeria or his backing of France. His passage from senator to president was marked by a shift in his position regarding the Algerian war. This ambivalence could be the subject of manifold subsequent literary productions.

He labeled the situation in Algeria as a: “deadly time bomb steadily ticking toward the day when another disaster to the free world - worse than Indochina - might explode.”⁵⁸ Drawing parallelism between the Soviet Union’s suppression of the revolt in Hungary in **1956**, with Washington’s approval for a UN resolution denouncing Soviet Imperialism, and American abstentions in the UN regarding the Algerian question, Kennedy explained America cannot afford to forbear in case a resolution for Algerian independence was submitted.

Kennedy the President, and the Algerian issue

The victory of John F. Kennedy in the **1960** presidential elections comforted the Arab World and the populations seeking liberty. Kennedy’s pertinent remarks in his ‘Algeria Speech’ three years before were still resonant in the minds of Algerian Nationalists as they backed up their fight for freedom. Supporters of the FLN strongly anticipated that as a president, Kennedy would be a fervent defender of Algerian independence. Before preparing his speech, Kennedy had been informed by the FLN, North African experts, Mongli Slim, Habib Bourguiba, Jr., and William Porter who stressed that the United States’ outstanding endorsement of French policy in Algeria was imperiling American relations in Africa.⁵⁹ Unexpectedly, despite his anti-colonial convictions, the new president chose to contain his opinions on Algeria.

The Kennedy Administration was to embrace virtually an identical stance as its predecessor regarding the Algerian situation. Criticizing France’s, treatment of the Algerian problem, Kennedy the President would patently soften the thoughts he had positively indorsed as Senator, as he would thereafter contend any move implicating the United Nations in the search for a settlement.⁶⁰ The leading concern of Kennedy as a President was the infiltration of Communism in the Third World. He was anxious about the Soviets’ economic and political aid to emerging countries and the provision of arms to Algerian Nationalists.⁶¹

Kennedy twisted between pledging his support to Algerian Nationalists by establishing official meetings with the Algerian

residents were discouraged to remain off the streets to avert reprisals. On July 4, a bomb blew up outside the American consulate in Algiers.⁵³ However, the speech and Resolution won Kennedy more admirers among the native population. The FLN must have perceived it as a triumph. A thankful telegram was rapidly sent to Kennedy by the MNA.⁵⁴ The Algerian freedom fighters, or Moudjahidines, who were tortured and decimated by the French army, hailed the American support through Kennedy's address. The persecuted Algerians welcomed the speech since it was the first official defense and backing of their Revolution and War for Independence. The hope of an eventual American mediation to put an end to French colonization was mirrored. The FLN had the impression to have found an outstanding ally with a certain future in the political arena.⁵⁵ Thanks to this speech, President Kennedy has always been heartily recalled by the Algerian people. In his honor, the principal square of El-Biar bears his name.

Kennedy was not apathetic to such criticisms. He replied on July 8, to the French Minister for Algeria, Robert LaCoste, and all those who lambasted him. He acknowledged that he was fully conscious of the reactions of the Department of State, the French government, and all the other critics. He considered that there were some verities that had to be termed regarding the situation in Algeria. He argued that the latter was worsening especially with the refusal of the French authorities to seek a solution, and the American authorities' unwillingness to recognize "the grave international implications of this impasse."⁵⁶ He warned that if such a situation persisted especially with the American aid to France, it would lead pro-Western Algerian Nationalists to turn into extremists:

Algerians will someday be free. Then, to whom will they turn - to the West, which has seemingly ignored their plea for independence; to the Americans, whom they may feel have rejected the issue as none of our affair while at the same time furnishing arms that help crush them; or to Moscow, to Cairo, to Peiping, the pretended champions of nationalism and independence?⁵⁷

President Eisenhower complained about "young men getting up and shouting about things." Secretary [of State John Foster] Dulles commented acidly that if the senator wanted to tilt against colonialism, perhaps he might concentrate on the communist variety. Most prominent Democrats were equally scornful. Adlai Stevenson dismissed Kennedy's speech as "terrible." Dean Acheson described the speech as "foolish words that wound ... a dispirited ally."⁴⁵

Hérve Alphred, the French ambassador knew about the speech on June 30 as copies of the latter were provided to all Washington correspondents. As a matter of fact, he advised Dulles to officially deny it in order not to irritate France. Dulles denounced the speech before it was delivered to lessen the French criticism of the speech.⁴⁶ It was even reproved by the New York Times,⁴⁷ which paraphrased Kennedy's address as: "perhaps the most comprehensive arraignment of Western policy toward Algeria yet presented by an American in public office."⁴⁸

The speech enkindled an immense irritation in France.⁴⁹ "Le Figaro," the French daily paper wrote: "It is shameful that our business is so badly directed that we are forced to endure such idiocies."⁵⁰ French leaders were scandalized. Reacting to Kennedy's speech and Resolution, Rene Coty, the French president, informed the French Senate that France would never negotiate with cutthroats and scarify a million Europeans in Algeria. As for Andre Morice, the French Defense Minister, he considered that speaking of independence would require the giving-up of more innocuous people.⁵¹ "Le Monde," however, had a more balanced attitude. It acknowledged the historical background in American politics of the senator as well as his well-documented speech, even though it denounced his stance in favor of Algerian independence. Writing from Paris in July, Arthur Schlesinger, Jr., informed Kennedy that French critics of official policy warmly received his backup and that his entire speech was published in L'Express.⁵²

Among the European colonists in Algiers, a lambasted feeling against the speech developed. American newsmen and

recognize the independent personality of Algeria and establish the basis for a settlement interdependent with France and the neighboring nations; and be it further

Resolved, That, if no substantial progress has been noted by the time of the next United Nations General Assembly session, the United States supports an international effort to derive for Algeria the basis for an ordinary achievement of independence.⁴²

In the first part of the resolution, Kennedy acknowledges the legitimacy of the Algerian Revolution and the repression it was subjected to. In addition, he reminds the American government of the damages that endangered the relations between the North African States and the West. Besides, he underlines the international concerns that the Algerian Revolution has roused in the United Nations. For all these reasons, Kennedy exhorts the United States to act in favor of Algerian independence through the auspices of the NATO or good offices of Tunisia and Morocco.

Kennedy pursues by raising the tone. He almost gives an ultimatum to resolve the Algerian war by warning that if by the following United Nations General Assembly session a solution was not in progress, the United States would back Algerian independence with an international coalition.

The resolution was not adopted by Congress. However, Kennedy's Congressional criticism helped gain the support of numerous senators who were not satisfied with the Eisenhower Administration's approach to the Algerian question. It also triggered the State Department's shipment of food and medical supplies to Algerian refugees in the neighboring countries.⁴³

Reactions to Kennedy's speech and Resolution

Kennedy's Resolution was met with strong criticism in the United States. The American press reprimanded the senator. *The Boston Sunday Globe* reported that he was immediately denounced by the White House, the State Department, American allies, and the press.⁴⁴ Kennedy's address was met by a great movement of protestation in the United States:

Most political revolutions - including our own - have been buoyed by outside aid in men, weapons, and ideas. Instead of abandoning African nationalism to the anti-Western agitators and Soviet agents who hope to capture its leadership, the United States, a product of political revolution, must redouble its efforts to earn the respect and friendship of nationalist leaders.³⁹

Finally, the last obstacle according to him, dealt with the fear to negotiate with a “nationalist movement that lacks a single cohesive point of leadership, focus, and direction.”⁴⁰ He considered that this was due to the fact that the French had purposely prevented the Algerian Population from education, imprisoned, exiled, or killed its political leaders. Drawing lessons from Indochina, Kennedy had no doubt Algeria would be free, and advised that America had better not be remembered as an obstacle to Algerian independence:

The time has come for the United States to face the harsh realities of the situation and to fulfill its responsibilities as leader of the free world - in the U.N., in NATO, in the administration of our aid programs and in the exercise of our diplomacy - in shaping a course toward political independence for Algeria.⁴¹

At the end of his speech, Kennedy submitted a resolution for peace in Algeria, in which he urges the President and the Secretary of State, to exercise the influence of the United States on the cause of Algerian independence. The resolution (S. Res. 153) was referred to the Committee on Foreign Relations, as follows:

Resolved, That taking cognizance of the war in Algeria, its repression of legitimate nationalist aspirations, its growing contamination of good relations between the new states of North Africa and the West, its widening erosion of the effective strength of the North Atlantic Treaty Organization, the mounting international concern it has aroused in the United Nations, the President and Secretary of State be, and hereby are, strongly encouraged to place the influence of the United States behind efforts, either through the North Atlantic Treaty Organization or through the good offices of the Prime Minister of Tunisia and the Sultan of Morocco, to achieve a solution which will

the use of the “*head-in-the-sands policy*.” The latter only proved, as he explained, that America did not feel concerned by the conflict and consequently became the subject of suspicion of all.

Then, Kennedy enumerated all the attempts toward a settlement of the Algerian War that were aborted because of the French insistence that neither negotiations nor elections would take place until the termination of hostilities. He nevertheless, praised the positive attitude of a French independent thinker, M. Raymond Aron through his book on *The Algerian Tragedy* in which he expressed his view on the constitution of an Algerian State.³⁶

Kennedy denounced American aid to France by quoting Ambassador Dillon’s gratitude to the United States:

In his statement, Ambassador Dillon recalled with pride that “the United States has consistently supported France when north African subjects have been discussed in the United Nations”; and that American military equipment - particularly helicopters - had been made available for use against native groups in Algeria.³⁷

He also identified four major obstacles to the settlement of the Algerian War. For him, the first obstacle lay in the claim of the French that Algeria was an integral part of metropolitan France. The second one, he added was raised by the French population in Algeria, who feared for their rights as French citizens, their property, and their lives. Kennedy considered that postponement in a settlement of the Algerian question would only endanger their situation. He then attributed the third hurdle to the help that would be provided through any solution to: “the extremists, and saboteurs that permeate the nationalist movement, to the Communist, Egyptian, and other outside anti-Western provocateurs that have clearly achieved some success in penetrating the movement.”³⁸ Kennedy mentioned that the goals of any successful revolution-even the French- could not be distorted by the practices of terrorism and counterterrorism it revealed. He then warned against the dangers of not backing African nationalism:

the facts and attributed the massacres to the FLN thereby contributing to an atmosphere of doubt and confusion.³² The American press reacted through the New York Times and The New York Herald Tribune with suspicion with regard to the French policy undertaken in Algeria.³³ At the beginning of July 1957, in Tunis, a second event related to the fifth congress of the ICFTU (International Confederation of Free Trade Unions) had the Algerian Revolution as the main topic. Senator Kennedy must have been influenced by such events that preceded his speech since the preparation of the latter lasted fifteen months.

The main context of the speech consisted of Kennedy's criticism of France's colonialism in Algeria and its opposition to the fight for Algerian independence. He commenced his momentous speech by mentioning man's undeniable desire to be free:

(...) the most powerful single force in the world today is neither communism nor capitalism, neither the H-bomb nor the guided missile it is man's eternal desire to be free and independent. The great enemy of that tremendous force of freedom is called, for want of a more precise term, imperialism - and today that means Soviet imperialism and, whether we like it or not, and though they are not to be equated, Western imperialism.³⁴

After referring to the existence of many cases of the conflict between independence and imperialism in the Western World, the senator distinguished the striking case of Algeria. Denouncing America's neglect of the issue of war in Algeria, he qualified it as "the most critical diplomatic impasse" the United States faced since the crisis in Indochina. Kennedy also voiced his disagreement regarding the American tepid support to Algeria and France that translated into careful neutrality. He argued that such a stance: "(...) has affected our standing in the eyes of the free world, our leadership in the fight to keep that world free, our prestige, and our security; as well as our moral leadership in the fight against Soviet imperialism in the countries behind the Iron Curtain."³⁵ He also noticed that Americans were misled to think that they pleased both sides by

November 1942, the American consul Murphy received and gave political advice to Ferhat Abbas,²⁸ later President of the Provisional Government of the Algerian Republic (G.P.R.A), in Algiers. When Abbas wondered about what the United States would think of the independence of Algeria, Murphy responded that Americans were sympathetic to all desires for independence, but that the present purposes in North Africa, as elsewhere, were concentrated on defeating the Nazis. He also mentioned that Americans hoped that their friends would join them in winning the war.²⁹ OSS officer Archie Roosevelt also met Ferhat Abbas in Constantine in June 1943. These contacts assured Algerian Nationalists of the sympathy of Americans to their cause. In a Cold War context, the American government had to keep in contact with FLN representatives to avoid the Algerians falling under Soviet or Chinese influence. Kennedy's first official encounter with the Algerian question can be traced back to 2 June 1956 when he had exhorted the view that the tension was rigorously a colonial problem, instigating the Eisenhower Administration to assist all dependent peoples to obtain freedom.³⁰ The 'Algeria speech' represented the first official political contribution in favor of the Algerian independence emanating from a famous politician as Kennedy.

Most historians wondered about the genuine motivations that led Kennedy to voice his opposition to the French colonization of Algeria and reproach the Eisenhower Administration for having resigned the American anti-colonial tradition.³¹ Those who disagreed with Kennedy's opinions chose suspicion and correlated his speech with a campaign that would serve his ambitions to the White house. However, those who shared and believed in his attitude, as Algerian Nationalists, welcomed his boldness in expressing his deepest convictions.

There were two major contemporary events to Kennedy's speech. The first one concerned the massacres of the populations of two MNA (Algerian National movement- the rival of FLN) villages: Wagram and Mélouza by the French army. This outrageous slaughter was meant to discredit the FLN and the ALN (National Liberation Army). The French press distorted

and brought more mail to Kennedy's office than any Senate speech the senator ever delivered.²²

Since he had been selected to the Senate's Foreign Relations Committee in January 1957, Kennedy gathered any piece of information likely to inform him on Algeria. He privately met Mohammed Yazid and Abd-el-kader Chanderli. Both became the spokesmen of the FLN in New York since FLN chiefs-Ait Ahmed, Ben Bella, Boudiaf, Khider, and Lachref- had been arrested on October 22, 1956, and imprisoned for six years in France.²³ Through its two spokesmen's propaganda campaign in the United States, the FLN sought to gain the sympathy of the American people. In a cold war context, it was essential that any collusion with communism be rejected. In addition, drawing parallelism between the two Revolutions namely: the American and the Algerian revealed efficient.²⁴ According to Alistair Horne and Yves Courrière, the documentation of Kennedy's speech was provided by Chanderli who was cited as Kennedy's close friend.²⁵

Maxime de Person provides us with two other probable sources of information that might have helped in the genesis of Kennedy's speech: Fred Holborn, Kennedy's assistant, as suggested by David Halberstam, and William Porter, the North-African Affairs director at the State Department, as cited by Arthur Schlesinger.²⁶ Fred Holborn also suggested the frequent contacts with Habib Bourguiba Jr, the son of president Bourguiba, and the Tunisian ambassador in Washington, Mongi Slim, as important sources of information to Kennedy on the Algerian question. The senator also consulted American experts specialized in the Maghreb. Regardless of the controversial influences that might have led to Kennedy's speech, the latter was undisputedly well researched and constituted a turning point in the Algerian War of Independence.

Context and content

When Algeria sought the aid of the United States on February 13, 1950, through Said, the grandson of Emir Abd-el-kader, it had no response.²⁷ However, American officials had established some early contacts with Algerian Nationalists. Back in

injecting nationalism into its future generations that would preserve it from any intrusion to raise it in the scale of free nations.

President John Fitzgerald Kennedy was the first to congratulate Algeria upon its independence¹⁹ from France on July 3, 1962:

This moment of national independence for the people of Algeria, the creation of a great new state represents the devoted and courageous work of the Algerian people and their leaders stretching on the many years. I congratulate them. I congratulate them as the president of the United States, and I congratulate them on behalf of the American people. We too fought for our own independence also, and it cost us many years of bloodshed and tears and work and perseverance. But, we finally obtained our independence as you have yours, and we have maintained it as you will yours. It is a particular source of satisfaction to me, to express these words of greetings to our friends in Algeria because I recall speaking some years ago in the Senate of the United States on behalf of independence for Algeria. And now that great goal has been achieved. We wish you every success in the future, and I want to assure you of our whole heart of desire to work in cooperation with you and your leaders on behalf of peace and prosperity and the progress of your people and mine and of all mankind.²⁰

Kennedy's Resolution submitted after his Algeria Speech'

Three years after the declaration of the Algerian Revolution, on 2 July 1957, then a Democrat Senator and Chairman of the Foreign Relations Sub-committee on United Nations Affairs, John Kennedy delivered a controversial speech: "Imperialism-the Enemy of Freedom."²¹ to the US Senate. As in this speech, the Massachusetts' senator criticized French colonialism in Algeria and declared his backing for Algerian Independence, it became known as the 'Algeria Speech.' It kindled the foreign policy establishment since it challenged virtually all of the assumptions of American foreign policy and condemned the French occupation of Algeria. The speech was widely reported

to Algerians. Realizing that the fallacious civilizing French mission was meant to make Algerians adopt the French culture instead of prospering on their own and that the French were not going to leave Algeria because it was a French department that numbered a huge settler population, the FLN decided to respond with the same means advocated by France since it was crystal clear liberty would not be offered to them. In this case, violence became a necessity as described in Frantz Fanon's *The Wretched of The Earth*.¹⁷

Despite her military superiority and use of collective slaughters and tortures of all kinds, France could neither stop Algerian resistance nor find a political solution. Backed by emerging nations, the Soviet Union, and Arab states, the question of Algerian independence was brought before the General Assembly of the United Nations. The FLN started a military campaign in Algiers to impact the debate at the UN session of September **1956**. A general strike of all Algerians in Algiers and France took place on July **5, 1956**. As Algiers was paralyzed, the French responded with a massacre of innocuous civilians. The latter influenced the UN debate and the resolution for Algerian independence was passed by a vast majority. By **1958**, the international criticism questioned and denounced France's involvement in the Algerian War. On March **19, 1962**, France and FLN representatives agreed on a cease-fire at Evian, France.¹⁸ The referendum held the following July, was overwhelmingly in favor of Algerian independence. General de Gaulle proclaimed the independence of Algeria on July **3, 1962**. The FLN chose to declare the independence Day a couple of days later as a reminder of the capitulation of Algiers that was replaced on the same day July **5**, by the restitution of Algerian sovereignty. The Algerian War was one of the bloodiest wars of the twentieth century. Algerians paid the price very high. With bleeding hearts and injured minds bearing intact memories of recent tortures, slaughters and losses, the pouring tears of widows and orphans melted with tears of joy of hugging one's own country that had been so inhumanly plundered. The happiness that submerged every free Algerian fused with the promise to heal the mother country from its infected wounds, by

The FLN founded a nine executive member committee named: *Comité Révolutionnaire d'Unité et d'Action-CRUA* in Cairo. Ait Ahmed, Ben Bella, Rabah Bitat, Moustafa Ben Boulaid, Mohamed Boudiaf, Mourad Didouche, Mohamed Khider, Belkacem Krim and Larbi Ben M'Hidi formed the nucleus behind the Algerian Revolution. They meticulously planned for the independence of their beloved country:

Local political committees were established to influence workers' unions, students, intellectuals, and women's groups. For effective armed action, the CRUA divided Algeria into wilayets and Kasbahs with local commanders assigned to each cell. The decentralized units were autonomous and could initiate military contact at opportune moments. It was classic asymmetrical warfare, which pitted a diffuse, highly motivated insurgency against a centralized, modern French army.¹⁴

François Mitterrand, then French minister of interior replied that "the only possible negotiation is war."¹⁵ On November 12, the President of the Council of Ministers, Pierre Mendès-France stated in the National Assembly:

One does not compromise when it comes to defending the internal peace of the nation, and the unity and integrity of the Republic. The Algerian departments are part of the French Republic. They have been French for a long time, and they are irrevocably French... Between them and metropolitan France, there can be no conceivable secession.¹⁶

Algeria was considered an integral part of Metropolitan France and thus, the demand of Algerians to restore their lands was perceived as an intrusion in France's internal affairs and a menace to her peace. Repeated operations of the Algerian Nationalists targeted public places to claim their freedom on the one hand and to draw international attention on the other.

France entered Algeria with the oppression of the native population. The oppression lasted one hundred and thirty-two years. The declaration of war was the only means Algerian freedom fighters could use to respond to the French colonization. Pacifist reaction could have never brought liberty

inhabitants. Tocqueville undertook a long voyage visiting Algiers, Mostaganem, Oran, Bejaia, Skikda, and other cities and villages with the intention to appropriate lands in Algeria.¹¹ In October 1841, he wrote *Work on Algeria 1841*.¹² Actually, Tocqueville was famous for his works and admiration for American democracy, but regarding the Algerian conquest, when it was about the interest of his nation, he preferred nationalism coupled with colonialism to equality, justice, and freedom of nations. It is this ambiguity in Tocqueville that is worth studying and deepening to have a complete image of the political thinker.

The Algerian Revolution

The Algerian Revolution did not take place overnight. It was in the minds of the population since the capitulation of Algiers. After the annexation of Algeria to France and the creation of the Ministry of Algiers, the willingness to chase away and defeat France never ceased to fuel the resistance of those who did not doubt that France would and should be expelled.¹³ November 1, 1954, was a turning point in Algerian history. It was the day Algerians declared war on colonial France. A revolution was born to never stop until the liberation of a country with whom France used to negotiate peace treaties to be able to venture into the Mediterranean. A country that weakened for a while under special circumstances, but that recovered her strength thanks to the bravery of her men and women who decided to have no rest nor tranquility until it would be free. A country that would set an example for other countries on their way to freedom for the years to come.

On that very day, under the aegis of the National Liberation Front (FLN), simultaneous shots in various parts of Algeria were launched to announce to France and the world the declaration of the Algerian Revolution. The FLN, which received the political backing of Djamel Abdel Nasser of Egypt, broadcast a proclamation from Cairo calling on all Algerians to join the national fight to reestablish the sovereignty of the country.

Algeria to the French Republic by the foundation of the French departments of Algeria in **1848**.

The colonization of Algeria is a too vast topic to be developed in a mere article. By itself, it would require a lot of volumes to try to dissipate the confusion surrounding it and expose the verity behind its genuine motives. However, it would be interesting to allude to the position of the French reference writer: Victor Hugo ⁵ and the father of American Democracy: Alexis de Tocqueville regarding the Algerian occupation. ⁶

Frank Laurent attempted to interpret the standpoint of Hugo concerning the French Conquest of Algeria through the latter's published and unpublished sources. ⁷ As his unpublished notes and articles could be controversial, the focus will be laid on one of his famous novels: *Les Misérables* where he denounces the French Barbary: "Algeria was too harshly conquered, like India by the English, with more barbary than civilization." ⁸ Hugo's attitude is very complex and seems even ambivalent. Even though Hugo had some unpublished notes declaring that barbary was in Algeria, ⁹ he seems to admit, in this quotation, the French barbary in Algeria. Regarding Emir Abd-el-Kader, he valorized the incarnation of the latter of the Algerian popular resistance and highlighted his superiority by comparing him to Bonaparte: "Abd-el-Kader is ambivalent but great; Louis Bonaparte is not ambivalent, he is so simple and petty, cruel without greatness, blood-thirsty, without heroism." ¹⁰

As for the French political thinker, Alexis de Tocqueville who is best known for *Democracy in America*, his attitude is more explicit concerning the colonization of Algeria. He was against slavery, the fact that a person owns another, but he had no problem with the fact that a country possesses another. He was against the extermination of the Indian natives in America, but he was favorable to the reduction of the Algerian populations to allow better colonization. He referred to this genocide by his famous expression "compress the Arabs." He made two trips to Algeria in **1841** and **1846**. During these trips, he investigated the military situation of the country and its

The French Colonization

During the last decades, special interest was devoted to the Algerian Revolution (1954-1962) and numerous aspects have been explored and clarified to debunk those who still sustain allegations related to its legitimacy and far-reaching effects. But the advent of the sixtieth anniversary of the independence of Algeria witnessed an outstanding proliferation of literary productions on its causes, consequences, and impacts on other revolutions.

The account of a slight to the French consul was a mere pretext France exploited to invade Algeria in 1830. In fact, the desire to conquer Algeria had been nourished years earlier in vain. However, in 1815, after the defeat of the fleet of *Rais Hamidou* against the American squadron led by Stephen Decatur in the Algerine War, ² (1812-1815) and the signature of a peace treaty imposed on the *Dey*, the United States became the first state to coerce the Regency of Algiers to ensure a safe passage of its ships in the Mediterranean without payment of tribute.

England and France realized that the United States had achieved what the two countries could not fulfill despite their maritime powers. After the British naval bombardment of Algiers by Lord Exmouth in 1816, the fleet of the Regency of Algiers was destroyed and the most powerful North African State had to fall prey to French colonial plans fourteen years later. The Ottoman period culminated with the French colonization of Algeria. The latter took place through distinct stages that lasted from the French landing at Sidi Fredj on June 14, 1830, to the campaigns of the Sahara from 1882 to 1902. The conquest of Algeria is referred to as July 5, 1830, since it was the date of the capitulation of the *Dey* Hussein of Algiers. The occupation of Algeria was vehement, and involved massacres, rapes, and further outrages. ³ It was characterized by the advocating of a full-scale war backed by the willingness to destroy the powers of Emir Abd-el-kader and the tribes that supported him, thereby attempting to eradicate any form of resistance. ⁴ The conquest terminated with the appropriation of

Introduction

The thirty-fifth American president, John F. Kennedy was known for being assassinated near the end of his third year in office. Despite his manifold accomplishments, some probably remain not well-known. Not only was he a speed talker and a speed reader, but he was also the sole president to win a Pulitzer Prize for his book, Profiles in Courage. In addition, he was the first Boy Scout to become president. Besides, he earned a Purple Heart for his brave service in the Pacific during World War II. But what makes him an exceptional president is also the donation of his full presidential salary to charity.

John F. Kennedy is also famous for his speeches. In his fourteen-minute presidential inaugural speech, he addressed the American nation and the world by calling for strong U.S. international relations: “my fellow citizens of the world: ask not what America will do for you, but what together we can do for the freedom of man.”¹ Years earlier, as a senator of Massachusetts from 1953 to 1960, John F. Kennedy had denounced Western colonial politics, principally those of the French. He believed that the United States had a common bond with the emerging nations of the Third World with which they shared the same revolutionary spirit.

This paper aims to endeavor to highlight Kennedy’s least recognized foreign policy speeches regarding the Algerian Revolution through the resolution embodied in his ‘Algeria Speech’ that called for Algerian independence after more than a century of French colonization. The focus will be laid on the context and content of his address as well as the influences of his policy. Attempts will be made to look into the genuine motivations that directed his views on the French colonial rule of Algeria. Did his resolution and speech have any impact on the Algerian cause? How did his daring opinions affect the United States, France, and the Algerian War of Independence? Did reactions to his address subsequently impact his stance toward the Algerian Revolution? Attempts to answer such interrogations may help unveil Kennedy’s legacy in the Algerian War of independence.

Kennedy's 1957 Resolution Regarding the Algerian Revolution

Presented by:

Prof. Linda Belabdelouahab-Fernini

University of M'Sila



- الملخص: في 02 يوليو 1957 ألقى السناتور جون كينيدي خطاباً مثيراً للجدل أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بعنوان "الإمبريالية - عدو الحرية"، حيث وصم الاستعمار الفرنسي وأعلن دعمه لاستقلال الجزائر من خلال تقديم قرار لتحقيق حل في هذه الجلسة. لهذا السبب أصبح خطابه معروفاً باسم "خطاب الجزائر". واعتبر كينيدي أن الإمبريالية هي العدو الرئيسي للحرية وأن نسخها الغربية كانت فظيعة مثل الشكل السوفيتي. في سياق الحرب الباردة، أثار الخطاب ردود فعل متباينة فورية من أمريكا وفرنسا والجزائر وأماكن أخرى. لقد انتقد البيت الأبيض ووزارة الخارجية وحلفاء أمريكا والصحافة خطابه. في العالم العربي وفي الجزائر بشكل أكثر تحديداً، تم الترحيب بها بجدارة لأنها تمثل دعماً سياسياً رسمياً لصالح استقلال الجزائر النابع من مفكر سياسي بحجم كينيدي. على الرغم من أنه كرئيس، خفف كينيدي موقفه من القضية الجزائرية، إلا أنه مع ذلك شكل متحداً حاسماً لحل هذه الأخيرة، في وقت كان يقتصر فيه على مجال مشكلة فرنسا الداخلية. يجب الاعتراف بكينيدي للدور الرئيسي الذي لعبه في تدويل حرب الاستقلال الجزائرية خلال واحدة من أحلك حلقاتها.

- الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، الإمبريالية قرار كينيدي لعام 1957



(23) Among the believers are men true to what they promised Allāh. Among them is he who has fulfilled his vow to the death, and among them is he who awaits his chance. And they did not alter the terms of their commitment by any alteration -

Surah Al-Ahzāb



People`s Democratic Republic of Algeria
Ministry of Moudjahidine
and Right Holders



National Center of Studies and Research
on the National Movement and 1st Nov. 1954 Revolution

Maçadir

*Studies on the popular resistance
and the national movement
and the revolution of November 1, 1954*

Semi-annual academic scientific journal

Volume: Eighteen (18) Number: First (01)

Serial number: Thirty-first (31)

EISSN: 2588-2058 ☐

ISSN: 1112-2668

Legal deposit: 1999-1421 ☐

Rajab 1444 / January 2023

